HPC

المجلس الأعلى للسكان

التقرير التحليلي للوضع القائم لبيانات الهجرة في الأردن

2012

التقرير التحليلي للوضع القائم
لبيانات الهجرة في الأردن

المجلس الأعلى للسكان

آب 2012

تقـــديـــم

تعتبر الهجرة اليوم من أكثر القضايا أهمية في الشأن التنموي، وعلى كافة الصعد المحلية والدولية، وذلك لارتباطها الوثيق بالإنسان، إضافة إلى كون الهجرة مصدراً مهماً للتغير السكاني إضافة الى الزيادة الطبيعية، مما يفرض أعباءً إضافية على الدول مستقبلة الهجرة والمرسلة لها على حد سواء، وبالتالي فلا بد من إيلاء موضوع الهجرة اهتماماً متزايداً في الخطط التنموية للدول. وانطلاقاً من ذلك، ولأهمية قضايا الهجرة بكافة استحقاقاتها، فقد ارتأى المجلس الأعلى للسكان ضرورة وجود نظام لرصد الهجرة وإحصائها في المملكة الأردنية الهاشمية، ولتحقيق هذا الهدف، قام المجلس الأعلى للسكان بتشكيل اللجنة الوطنية الفنية الممثلة لكافة الجهات المعنية ببيانات الهجرة بهدف الخروج بنظام مقترح لإحصاء الهجرات في الأردن على اختلاف أنواعها.

ولمعالجة مواطن الخلل في رصد الهجرة الدولية من الأردن وإليها، وكذلك التدفقات الشرعية وغير الشرعية للمهاجرين إلى الأردن، تطرق التقرير إلى عدد من التوصيات والمقترحات التي يمكن من خلالها تحسين جـــودة البيانـــات المتعلقـــة بالهجرة، مثل توسيع الربط الآلي بين كافة المؤسسات المعنية، ووضع بطاقة مبسطة تمكن من تحديد الغرض من الحركة للقادم والمغادر والمدة المتوقعة لمكوث كل منهما، وذلك للوقوف على الأعداد الحقيقية لغير الأردنيين، وقد أوصى التقرير باستحداث مركز وطني مستقل يُعنى بشؤون الهجرة والأجانب يتم ربطه بكافة المعابر الحدودية من أجل إحصاء أعداد غير الأردنيين، كما يوصي بإجراء مسح شامل لمعرفة الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للمهاجرين، مع تفعيل دور السفارات والقنصليات الأردنية في العالم من أجل رصد الأعداد الحقيقية للأردنيين في الخارج، سواءً كانت هجرتهم من أجل العمل أو الدراسة أو الالتحاق بالزوج أو للعلاج أو غيرها.

وفي الوقت الذي يتطلع فيه المجلس الأعلى للسكان أن يفيد صانع القرار من هذا الجهد الوطني ليأمل المجلس أن ترى توصيات هذا التقرير النور، وأن ينجز في الأردن نظام متكامل لرصد بيانات الهجرة.

ويهدي المجلس الأعلى للسكان هذا الإنجاز إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة تقديراً لجهودها النبيلة وإسهاماتها الكبيرة في دعم قضايا السكان والتنمية، ولمساندة سموها لمسيرة المجلس الأعلى للسكان.

وفقنا الله جميعاً لخدمة وطننا الحبيب بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

الأمين العام

أ. د رائده القطب

شكر وعرفان

يسرّ المجلس الأعلى للسكان وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يصدر التقرير التحليلي للوضع القائم لبيانات الهجرة في الأردن، والذي تم إعداده ليكون مرجعية يستخدمها المجلس الأعلى للسكان والجهات ذات العلاقة ببيانات الهجرة، لتحقيق الأهداف المرجوة في التعرف على حجم الهجرة في المملكة، وطرق رصدها من قبل الجهات المعنية لضمان التوظيف الأمثل للهجرة في التنمية المستدامة، حيث إنّ تنظيم تدفقات الهجرة سيحقق إسهامات إيجابية كبيرة في الدول المرسلة والدول المستقبلة، وكذلك إدراك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للهجرة على مختلف قضايا التنمية.

ويتقدم المجلس ببالغ الشكر والتقدير لكافة الوزارات والمؤسسات والدوائر المعنية التي ساهمت بإخراج هذا التقرير إلى حيز الوجود والشكر موصول لأعضاء اللجنة الوطنية الفنية للهجرة، والفريق الفني الذي قام بمراجعة التقرير وتأمين كافة الوثائق المطلوبة، وعلى رأسهم السيد محمد العساف رئيس الفريق الفني، كما ونخص بالشكر الخبير الوطني الدكتور عبدالباسط عثامنة على إسهاماته في مراجعة التقرير وصياغته بصورته النهائية، والشكر أيضاً للعاملين في المجلس الأعلى للسكان الذين عملوا على مراجعة وتنقيح وإخراج هذا التقرير بصورته النهائية، ونثمّن عالياً جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمه لإخراج هذا التقرير.

والله ولي التوفيق

الأمين العام

أ.د رائده القطب

قائمة المشاركين في إعداد التقرير

فريق المجلس الأعلى للسكان	
الأستاذة الدكتورة رائده القطب	الأمين العام
السيدة رانيا العبادي	مساعد الأمين العام للشؤون الفنية
الآنسة عطاف الحديد	باحث / وحدة الدعم الفني والمعلومات
السيدة ختام وريكات	مساعد باحث / وحدة الدعم الفني والمعلومات
الآنسة سميرة حسن	مساعد باحث / وحدة الدعم الفني والمعلومات
السيد أمين جابر	باحث / وحدة الدعم الفني والمعلومات
الفريق الفني	
السيد محمد العساف/ رئيس الفريق الفني	دائرة الإحصاءات العامة
المتصرف أحمد الخطاطبة	وزارة الداخلية
السيد نبيل عمار	وزارة العمل
مراجعة الخبير الوطني الدكتور عبد الباسط عثامنة	مستشار
اللجنة الوطنية الفنية للهجرة	
السيد عودة الله المدادحة	وزارة الداخلية
السيد محمد الطرشان	وزارة السياحة والآثار
السيد كمال صالح	دائرة الإحصاءات العامة
السيدة منار الجخ	دائرة الإحصاءات العامة
السيد خالد طه	دائرة الأحوال المدنية والجوازات
السيدة زينب المجالي	دائرة الأحوال المدنية والجوازات
العميد وليد الكفاوين	مديرية الأمن العام / إدارة الإقامة والحدود
المقدم أحمد قطيشات	مديرية الأمن العام / إدارة الإقامة والحدود
السيدة هيفاء بطارسة	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
الدكتور عيسى مصاروة	الجامعة الأردنية
السيدة منى إدريس	صندوق الأمم المتحدة للسكان
السيدة ليالي أبو سير	صندوق الأمم المتحدة للسكان

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	II
شكر وعرفان	III
قائمة المشاركين في إعداد التقرير	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
أولاً: الملخص التنفيذي	IX
1.1 أهمية التقرير وأهدافه	IX
2.1 مصادر بيانات الهجرة في الأردن	IX
3.1 منهجية إعداد التقرير	IX
4.1 أبرز النتائج التي خلص إليها التقرير	X
5.1 أهم التوصيات	X
ثانياً: موضوع التقرير ومنهجيته	1
1.2 مقدمة	1
2.2 خلفية التقرير	1
3.2 موضوع التقرير وأهدافه	2
4.2 منهجية إعداد التقرير	3
5.2 مراحل إعداد التقرير	3
6.2 التعاريف والتصنيفات	5
7.2 بعض تجارب الدول العربية	5
8.2 إنعكاسات بيانات ومؤشرات الهجرة	6
9.2 القوى العامله الأردنية المهاجرة	7
10.2 هجرة العمالة إلى الأردن (العمالة الوافدة)	8
ثالثاً : مصادر بيانات الهجرة في الأردن	10
1.3 الجهات الوطنية المعنية ببيانات الهجرة	10
2.3 مصادر بيانات الهجرة	10
3.3 تحديات مصادر بيانات الهجرة	11
رابعاً: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة	13
خامساً: النماذج والانظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة	30
سادساً: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقة عنها	38

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
سابعاً: أهم النتائج والتحديات والتوصيات والتطلعات المستقبلية	51
1.7 أهم النتائج	51
2.7 التحدّيات	51
3.7 التوصيات العامة	53
4.7 التوصيات الخاصة	55
1.4.7 نظام مقترح لضبط المعلومات والبيانات الخاصة بالهجرة	55
1.1.4.7 الجهات ذات العلاقة بالنظام	55
2.1.4.7 أهداف النظام المقترح	55
3.1.4.7 آلية عمل النظام المقترح	56
2.4.7 استحداث مركز وطني لشؤون الهجرة والمغتربين	58
المراجع	60
ثامناً: المَلاحق	61
ملحق 1: تحليل واقع الهجرة في الأردن من نتائج التعدادات والمسوح في دائرة الإحصاءات العامة	62
ملحق2: التعاريف والتصانيف المتعلقة بالهجرة المعتمدة دولياً	73
ملحق 3: آلية إحتساب مؤشرات الهجرة	77
ملحق4: بعض المسوح التي نفّذتها دائرة الإحصاءات العامة	80
ملحق5: بعض القوانين والإجراءات المتعلقة بالإقامة وشؤون الأجانب في الأردن	83
ملحق6: توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية	87
ملحق7: الدراسة المسحية للهجرة الدولية للأسر المعيشية في دول البحر المتوسط (MED-HIMS)	89

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيـــــــان	رقم الصفحة
1	مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة	14
2	النماذج والأنظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة	31
3	تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها	40
4	النموذج المقترح لضبط المعلومات والبيانات الخاصة بالهجرة	59
5	أعداد السكان في المملكة حسب الجنس ومعدلات النمو السكانية خلال سنوات زمنية مختارة	63
6	حجم ومعدلات الهجرة الوافدة والخارجة والصافية حسب المحافظات في المملكة باستخدام بيانات مكانَي الإقامة الحالية والسابقة لعام 2004	64
7	حجم ومعدلات الهجرة الوافدة والخارجة والصافية الداخلية حسب المحافظات في المملكة باستخدام بيانات الإقامة للأم وقت ميلاد الفرد لعام 2004	65
8	أعداد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنوات مختارة	69
9	أعداد المسجلين لدى المفوضية السامية حسب الخلفية الدينية 2011	69
10	أعداد المسجلين لدى المفوضية السامية حسب الإثنية 2011	70
11	العمال الوافدون المسجلون لدى وزارة العمل حسب الجنسية والشهر لعام 2010 (ذكور+إناث)	70
12	أعداد المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية والمحافظة في 2010/12/31	71
13	المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية و فئة الأجر الشهري في 2010/12/31	72
14	أعداد المتقاعدين تراكمياً حسب الجنس والجنسية ونوع الراتب التقاعدي في 2010/12/31	72

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	البيـــــــان	رقم الصفحة
1	مراحل إعداد التقرير	4
2	تطور أعداد العمالة المهاجرة للأردن (1973–2010)	8
3	مصادر بيانات الهجرة في الأردن	11
4	مواقع المعابر الحدودية في إدارة الإقامة والحدود / مديرية الأمن العام	27
5	ملخص الجهات المعنية ببيانات الهجرة والمديريات المنبثقة عنها وأهم المهام الموكلة إليها	28
6	مصادر البيانات للجهات المعنية ببيانات الهجرة	29
7	دورة إقامة غير الأردني داخل المملكة	56
8	معدلات النمو السكاني خلال فترات زمنية مختارة %	63
9	معدلات الهجرة الوافدة والخارجة والصافية حسب المحافظات في المملكة بإستخدام بيانات مكاني الإقامة الحالية والسابقة لعام 2004	65
10	معدلات الهجرة الوافدة والخارجة والصافية الداخلية حسب المحافظات في المملكة بإستخدام بيانات الإقامة للأم وقت ميلاد الفرد لعام 2004	66
11	نسب المغادرين في النصف الأول من عام 2011 – حسب المركز الحدودي	67
12	مجموع المغادرين في النصف الأول من عام 2011 – حسب طريقة المغادرة	67
13	نسب القادمين في النصف الأول من عام 2011 – حسب منطقة الوصول	68
14	مجموع القادمين في النصف الأول من عام 2011 حسب طريق الوصول	68
15	التوزيع النسبي للعمال الوافدين حسب الجنسية لعام 2010	71

أولاً: الملخص التنفيذي

1.1 أهمية التقرير وأهدافه

يعد تقرير تحليل واقع بيانات الهجرة في الأردن عملاً نوعياً لتشخيص واقع ظاهرة لها ارتباط مباشر مع كثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبتفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، حيث يلجأ الناس إلى هجرة مكان إقامتهم داخلياً من مكان إلى آخر داخل حدود دولتهم، أو خارجياً بالهجرة إلى دولة أخرى بهدف تحسين مستوى حياة أُسرهم.

ويقدم هذا التقرير عرضاً لجهود الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية بالهجرة والمتمثلة بآلية حصر أعداد المهاجرين وبيان خصائصهم، ونظم المعلومات المتبعة في كل من هذه الدوائر والمؤسسات، ويستعرض نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص وتقديم التوصيات الخاصة بتطوير آلية لرصد بيانات الهجرة في الأردن ودور المؤسسات المعنية وآلية التنسيق بينها، كما يعرض التقرير سبل تفعيل دور كافة الجهات لتحسين بيانات الهجرة.

حيث يأتي حرص الأردن وتأكيده على أهمية توفير بيانات حول الوافدين والمهاجرين من أجل رسم سياسات سليمة، ووضع الخطط واتخاذ القرارات السليمة لمعالجة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة مثل قضايا التشغيل، والبطالة، والفقر، ومعدل الهجرة، وهجرة الكفاءات الأردنية، ونسب وأعداد العمالة الوافدة إلى الأردن، وأثرها على التركيبة السكانية، والآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى لهذه العمالة على المجتمع الأردني، كما أن عمليات إدماج العمالة الوافدة في المجتمع تستلزم تمتع العامل الوافد وأسرته بحقوق عمالية كاملة موازية لحقوق الاردنيين، من حيث التأمين الصحي، وشمولهم بالضمان الاجتماعي، وتسجيلهم لدى دائرة الاحوال المدنية والجوازات وإدارة الإقامة والحدود، ودخول أبنائهم المدارس والجامعات إلى غير ذلك، وهو ما يفرض بأن تتوافر لدى صانع القرار بيانات دقيقة حول ظاهرة الهجرة.

ويهدف التقرير إلى ما يلي:

- وصف واقع بيانات الهجرة الداخلية والخارجية في الأردن، وتبيان مصادرها
- تحديد أسباب تباين الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالهجرة في الأردن
- اقتراح آلية مناسبة لتعديل الأساليب التي تستخدمها الجهات المعنية في إحصاء الهجرة بما يفضي إلى قياس تيارات الهجرة من الأردن وإليها بشكل دقيق.

2.1 مصادر بيانات الهجرة في الأردن

يشير التقرير إلى الجهات الرسمية المعنية بشؤون الهجرة، ودور كل منها في التعامل مع حيثياتها بشكل عام وببياناتها بشكل خاص، حيث تقوم وزارة الداخلية بأجهزتها المختلفة العاملة في المعابر الحدودية بضبط القادمين والمغادرين من وإلى المملكة حسب القوانين والتعليمات ذات العلاقة، وتتولى وزارة العمل منح تصاريح العمل للعمالة الوافدة من مختلف الجنسيات والتفتيش على المؤسسات المشغلة لهذه العمالة، وكذلك تطبيق أحكام قانون العمل الأردني، وتقوم دائرة الإحصاءات العامة بإجراء المسوحات والتعدادات السكانية لحصر أعداد سكان المملكة بمن فيهم غير الأردنيين المقيمين في المملكة.

3.1 منهجية إعداد التقرير

إستند التقرير إلى منهج وصفي تضمن عرضاً وتحليلاً للبيانات الثانوية وللمعلومات التي توفّرها الوزارات والدوائر المختلفة في إطار "اللجنة الوطنية الفنية للهجرة" بواسطة ممثلين عن هذه الجهات، وقد جاء العرض في جداول وأشكال بيانية، كما

تضمن استعراضاً لطرق جمع البيانات والنماذج والأنظمة البرامجية المستخدمة. كما استعرض التقرير نقاط القوة والضعف في البيانات الموجودة والأنظمة الحالية، وتم تحديد الفجوات والتحديات والعقبات مقارنة بالمعايير الدولية الخاصة ببيانات الهجرة ومقترحات التحسين، وآلية تدفق البيانات بين المؤسسات المعنية. كما تم التنسيق مع المعنيين الرئيسيين على مختلف المستويات ومع صناع القرار والخبراء الفنيين، والموظفين العاملين في المؤسسات المعنية ببيانات الهجرة.
وشملت هذه الجهات:

- وزارة الداخلية
- إدارة الإقامة والحدود/ مديرية الأمن العام
- دائرة المخابرات العامة
- وزارة العمل
- دائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة
- دائرة الإحصاءات العامة
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- وزارة السياحة والآثار

4.1 أبرز النتائج التي خلص إليها التقرير

خلص التقرير إلى ما يلي:

- اختلاف طبيعة البيانات التي تتطلبها النماذج المستخدمة من قبل المؤسسات المعنية بالهجرة، الأمر الذي يشكل صعوبة في تحديد بيانات الهجرة، وشمولها وعدم تداخل مفرداتها بين المصادر المختلفة.
- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بتنظيم وإدارة شؤون الهجرة، الأمر الذي يوفر دافعاً لدى العمالة الوافدة للهجرة غير الشرعية مستغلة بذلك سهولة الانتقال من البلدان المجاورة إلى المملكة، وضعف الإجراءات المتخذة بحق المخالفين، حيث أصبح هذا النوع من المهاجرين يشكل عائقاً أمام السياسات والخطط لتنظيم أسواق العمل وتنظيم تدفق هذه العمالة.
- وجود نقاط قوة وفرص متاحة أمام تحسين بيانات الهجرة إلى جانب وجود تحديات ومعيقات تواجه الجهات المعنية، مثل صعوبة تجميع البيانات الخاصة بالهجرة وتحليلها ومطابقة مؤشراتها مع المؤشرات والمعايير الدولية، واختلاف الأنظمة الإلكترونية، وصعوبة تبادل المعلومات بين الأجهزة المختلفة في الأردن، ناهيك عن صعوبة تبادل هذه المعلومات مع الدول الإرسال أو تلك التي تستقبل المهاجرين الأردنيين.

5.1 أهم التوصيات

أشار التقرير إلى ضرورة تبني عدد من التوصيات العامة التي من شأنها العمل على تحسين جودة البيانات وتبادل المعلومات والتعاون على المستويات المحلية والعربية والدولية، منها:

- الربط الإلكتروني بين المؤسسات المعنية بالهجرة وتدريب كوادر بشرية للعمل لدى هذه المؤسسات المعنية.
- اعتماد التقنيات الجديدة وتوفير الأجهزة الحديثة لرصد حركة المهاجرين في المنافذ الحدودية للمملكة مثل: بصمة العين أو جواز السفر المقروء آلياً وغيرها.
- اعتماد الرقم الشخصي لغير الأردنيين المقترح من قبل وزارة الداخلية لكافة المعاملات الشخصية وتثبيته على وثيقة جوازات السفر.
- توسيع الربط الإلكتروني على الشبكة الحكومية الآمنة (sgn)

- الإطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال إدارة شؤون الهجرة ومعالجة البيانات المتعلقة بها.
- تكثيف الاتصالات والتنسيق مع المنظمات الدولية المتخصصة بشؤون الهجرة.
- رصد التقارير الوطنية المتعلقة بقضايا الهجرة ومقارنتها مع التقارير الدولية الصادرة وفق المعايير الدولية.
- تفعيل القوانين والتشريعات المتعلقة بقانون الإقامة لغير الأردنيين وإجراء تعديلات في بعض التشريعات القائمة أو إصدار تشريعات جديدة (إن لزم الأمر) لحصر أعدادهم والتعرف على خصائصهم.
- توحيد الجهود الوطنية لربط الهجرة بالتنمية.
- تبنّي توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات التدفقات الدولية للمهاجرين، وبشأن قياس الأعداد ذات الصلة بدراسة الهجرة الدولية عام 1997 (الأمم المتحدة 1998).
- استحداث نظام لضبط بيانات الهجرة في الأردن، يتم بموجبه تطبيق آلية واضحة للتعامل مع القادمين والمغادرين من خلال توسيع نطاق تطبيق بصمة العين في كل المعابر الحدودية في المملكة، إضافة إلى استحداث تطبيقها على غير الأردنيين المقيمين في المملكة ممن لم تؤخذ لهم هذه البصمة مسبقاً، وذلك عند أول فرصة يراجعون فيها أياً من الجهات المعنية بالهجرة في الأردن. كما تتضمن الآلية ترتيبات عملية لمحاولة تقدير أعداد الأردنيين في الخارج، وخاصة الأسواق التقليدية للعمالة الأردنية المهاجرة.
- استحداث مركز وطني لشؤون الهجرة والمغتربين يأخذ طابعاً معلوماتياً إحصائياً، وليس طابعاً أمنياً، بحيث يتمتع هذا المركز باستقلال مالي وإداري، ويكون ذا شخصية اعتبارية، وذلك بموجب قانون خاص يُنشأ المركز بموجبه، ومتخصصاً في شؤون الهجرة من الأردن وإليها، وفي تحليل البيانات المتعلقة بها. ويقترح التقرير بأن يكون للمركز مجلس أمناء برئاسة دولة رئيس الوزراء، ويضم في عضويته إضافة إلى رئيس المركز المديرين العامين ورؤساء الأجهزة التي لها مساس بمسألة الهجرة، والهدف من ذلك هو إعطاء مزيد من القوة والتفويض للمركز المقترح فيما يخص الحصول على المعلومات وتبادلها مع الجهات الشريكة في منظومة بيانات الهجرة ومصادرها.

ثانياً: موضوع التقرير ومنهجيته

1.2 مقدمة

يعتبر الأردن بلداً مرسلاً ومستقبلاً للهجرات على اختلاف أنواعها، سواء أكانت هجرات لأسباب ودوافع اقتصادية كهجرة العمالة، أو هجرات قسرية.

فقد زادت الهجرات القسرية والطوعية التي استقبلها الأردن من النمو السكاني المرتفع في الأصل إذ عملت هذه الهجرات على توسيع القاعدة السكانية محدثة فرصاً أكبر للزيادة الطبيعية بزيادة عدد الولادات السنوية. وقد قدرت وكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حجم الموجة الأولى من الهجرات القسرية التي صاحبت النكبة الفلسطينية عام 1948 بحوالي خمسمائة وستة آلاف لاجئ، أما الموجة الثانية من الهجرات القسرية التي نجمت عن حرب حزيران عام 1967 فقدرت بحوالي ثلاثمائة وخمسين ألف نازح، والموجة الثالثة في عام 1991 جراء حرب الخليج الثانية 1990–1991، حيث قُدّر عدد الأردنيين العائدين من دول الخليج العربي آنذاك بحوالي (220) ألفاً، وهو العدد الذي أظهرته نتائج التعداد العام للسكان لعام 1994. وعلى صعيد آخر فقد كان للحكومات سياسة مشجعة لاستيراد العمالة غير الماهرة منذ عام 1973 ، وبخاصة من الدول العربية المجاورة، حيث تبنت هذه الحكومات سياسة الهجرة غير المشروطة بالنسبة للمهاجرين من هذه الدول.

كما استخدم الأردن سياسة الهجرة الخارجة كحل لمشاكل البطالة في الاقتصاد الأردني، فسياسة الباب المفتوح التي تبناها الأردن تجاه الهجرة الوافدة والخارجة كانت تهدف إلى تعديل ميزان المدفوعات الذي ظل يعاني ولعقود من عجز مزمن، غير أن الأردن تعرض للعديد من التحديات دعته لضبط سياسة الباب المفتوح تجاه هجرة العمالة وبدأ في محاولة توطين الوظائف وإحلال العمالة المحلية مكان العمالة الوافدة.

2.2 خلفية التقرير

تعتبر الهجرة، بشقيها الداخلية والخارجية، أحد العوامل المؤثرة في عدد السكان والتركيبة السكانية، حيث تعتمد السياسات والإستراتيجيات الخاصة بالسكان والتنمية على مدى توفّر البيانات والمعلومات الدقيقة الموثوقة وفي الوقت المناسب، وخاصة تلك المتعلقة بأعداد وخصائص السكان الذين يعيشون في الأردن من أجل التخطيط السليم للمتطلبات التنموية للتغير السكاني الناجم عن حركة غير الأردنيين إلى المملكة، وحركة الأردنيين داخل وخارج الأردن (الهجرة الداخلية والخارجية).

وإنطلاقاً من دور المجلس الأعلى للسكان في التنسيق مع الشركاء والمعنيين بقضايا السكان والتنمية لوضع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بها، و العمل على نشر الوعي وكسب التأييد لهذه الخطط والاستراتيجيات على المستوى الوطني، فإن هناك ضرورة ملحة لتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة لصانعي السياسات ولمتخذي القرار، وخاصة ما يتعلق ببيانات الهجرة. وتحقيقاً لذلك وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان قام المجلس الأعلى للسكان بدعوة العديد من الجهات المعنية ببيانات الهجرة لعقد اجتماع بتاريخ 31 آذار 2011 في مقر المجلس الأعلى للسكان، والتشاور حول أهمية الموضوع والمهام التي تضطلع بها الجهات المعنية، وقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة وطنية فنيه تضم الشركاء الوطنيين كافة من أجل معالجة وتحسين بيانات الهجرة في الأردن بهدف الوقوف على الواقع الراهن لبيانات الهجرة، بالإضافة إلى تطوير آلية لرصد هذه الظاهرة بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة، وذلك نظراً لأهمية عنصر الهجرة كونها أحد محددات النمو السكاني إلى جانب الزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات)، أي إن التغيرات في حجم الهجرة يؤثر على حجم وتركيبة السكان، وعلى معدلات النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي لهم.

وقد كان من أهم مهام اللجنة الوطنية الفنية للهجرة:

- إعداد تقرير تحليلي للوضع القائم لبيانات الهجرة في الأردن
- اقتراح آلية لرصد وتحسين بيانات الهجرة في الأردن

3.2 موضوع التقرير وأهدافه

يتناول موضوع هذا التقرير نقص وتباين البيانات المتعلقة بالهجرة، وفي محاولة إيجاد آلية لإحصاء أعداد المهاجرين الداخلين إلى المملكة والخارجين منها بالتنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية وذلك لتوحيد أرقام وإحصائيات الهجرة، حيث يهدف التقرير إلى:

1. وصف واقع بيانات الهجرة الداخلية والخارجية في الأردن، وتبيان مصادرها.
2. تحديد أسباب تباين الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالهجرة في الأردن.
3. إقتراح آلية مناسبة لتعديل الأساليب التي تستخدمها الجهات المعنية في إحصاء الهجرة بما يفضي إلى قياس تيارات الهجرة من الأردن وإليها بشكل دقيق.

ولتحقيق الأهداف السابقة فلا بد من معالجة قضيتين هامّتين :

1. تباين مصادر المعلومات للجهات المختلفة في تقديراتها لحجم واتجاهات حركة الهجرة الدولية من الأردن وإليه : حيث تتعدد الجهات التي تعنى بإحصاءات الهجرة الدولية في الأردن، لكن ليس لدى أي منها تقديرات لعدد الأردنيين المهاجرين للخارج.

فعلى سبيل المثال؛ تتباين البيانات الخاصة بحجم العمالة الوافدة العاملة حالياً في الأردن بصورة كبيرة بين وزارة العمل وإدارة الإقامة والحدود في مديرية الأمن العام، فتقديرات وزارة العمل تعتمد على عدد العمال الوافدين الذين بحوزتهم تصاريح عمل، ولكن ليس كل المهاجرين إلى الأردن بهدف العمل يحصلون على تصاريح عمل أو يعملون على تجديدها عندما تنتهي، وربما يغادر العامل الوافد من الأردن دون علم وزارة العمل عنه، لذا تحسبه الوزارة من المقيمين الذين لم يجددوا تصريح عملهم، أو تعتبر أنه ما يزال داخل الأردن ولم يغادرها فعلاً. أما حجم غير الأردنيين المقيمين حالياً في الأردن وفق منشورات مديرية الأمن العام فيعتمد على الفرق بين عدد القادمين وعدد المغادرين (بغض النظر عن نية الإقامة) من غير المتمتعين بالجنسية الأردنية، فمثلاً حتى نهاية عام 2008 كان عدد القادمين من كافة الجنسيات غير الأردنية يفوق عدد المغادرين من كافة الجنسيات غير الأردنية بحوالي (200) ألف نسمة، مما يدعو للتساؤل عن سبب هذا الفرق، كما سجل أيضاً ارتفاعاً هائلاً في أعداد القادمين والمغادرين لعامي 2009 و2010 ، وقد يعزى ذلك إلى ازدياد تدفق العراقيين إلى الأردن خلال هذه الفترة، إضافة لكون إحصاءات العبور طريقة غير دقيقة لاحتساب حجم الهجرات ومعدلاتها.

2. معالجة النقص الحالي في البيانات؛ إذ إن النقص الحالي في البيانات يجعل الإجابة صعبة على أسئلة أساسية في الموضوع الديموغرافي وفي تخطيط القوى العاملة، من خلال حصر الوافدين الجدد إلى قوة العمل ودور ذلك في الإخلال بمعادلة الموارد للسكان في المدى الطويل، حيث أن تدفقات المهاجرين إذا ما تمت بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني فإن ذلك سيؤدي إلى تعثر مسيرة التنمية في البلد مستقبل الهجرات.

لذا تبرز أهمية التقرير من محاولته تحقيق ما يلي:

- معالجة نقاط الضعف في بيانات الأنظمة الموجودة في الدوائر والوزارات المعنية بإحصاء المهاجرين وضبط أعدادهم، وذلك من أجل تعزيز التعاون بين هذه الجهات جميعها لضمان إنتاج بيانات دقيقة وموثوقة.

- الوقوف على أهم التحديات والمقترحات والفرص في جمع البيانات الخاصة بالهجرة بما في ذلك الإفادة من تجارب الآخرين، وخاصة مع تطور المفاهيم والآليات الخاصة بهجرة الأفراد والجماعات..
- محاولة رسم الخطط المستقبلية والطموحة لتعزيز إنتاج إحصاءات الهجرة في الأردن.

4.2 منهجية إعداد التقرير

إستند التقرير في إعداده إلى المنهج الوصفي الذي تضمن عرضاً للبيانات وللمعلومات التي تم توفيرها من قبل الوزارات والدوائر المختلفة في إطار "اللجنة الوطنية الفنية للهجرة" من خلال مندوبين عن هذه الجهات، حيث تم تصنيف خبرات هذه الجهات والوسائل التي تتبعها في حصر أعداد المهاجرين في جداول وأشكال بيانية. كما تضمن التقرير أيضاً استعراض وتحليل طرق جمع البيانات والأنظمة البرامجية المستخدمة، وكذلك تقديم نتائج وتوصيات بهذا الصدد.

5.2 مراحل إعداد التقرير

يتضمن إعداد التقرير أربعة مراحل رئيسية والمتضمنة في الشكل رقم(1) هي كما يلي :

– تشكيل اللجنة الوطنية الفنية للهجرة والممثلة من الجهات المعنية ببيانات الهجرة وصياغة الإطار العام لمهامها، وتتلخص مهامها في توفير البيانات اللازمة ومتابعة تقدم سير العمل في التقرير.
– تشكيل فريق فني منبثق عن اللجنة الوطنية الفنية للهجرة، وتتلخص مهمته في صياغة التقرير التحليلي للوضع القائم لبيانات الهجرة في الأردن.
– مراجعة التقرير من قبل مستشار وطني في مجال الهجرة لإخراج التقرير بالصورة المأمولة منه.
– إعتماد التقرير من قبل المؤسسات المعنية.

الشكل رقم 1 : مراحل إعداد التقرير

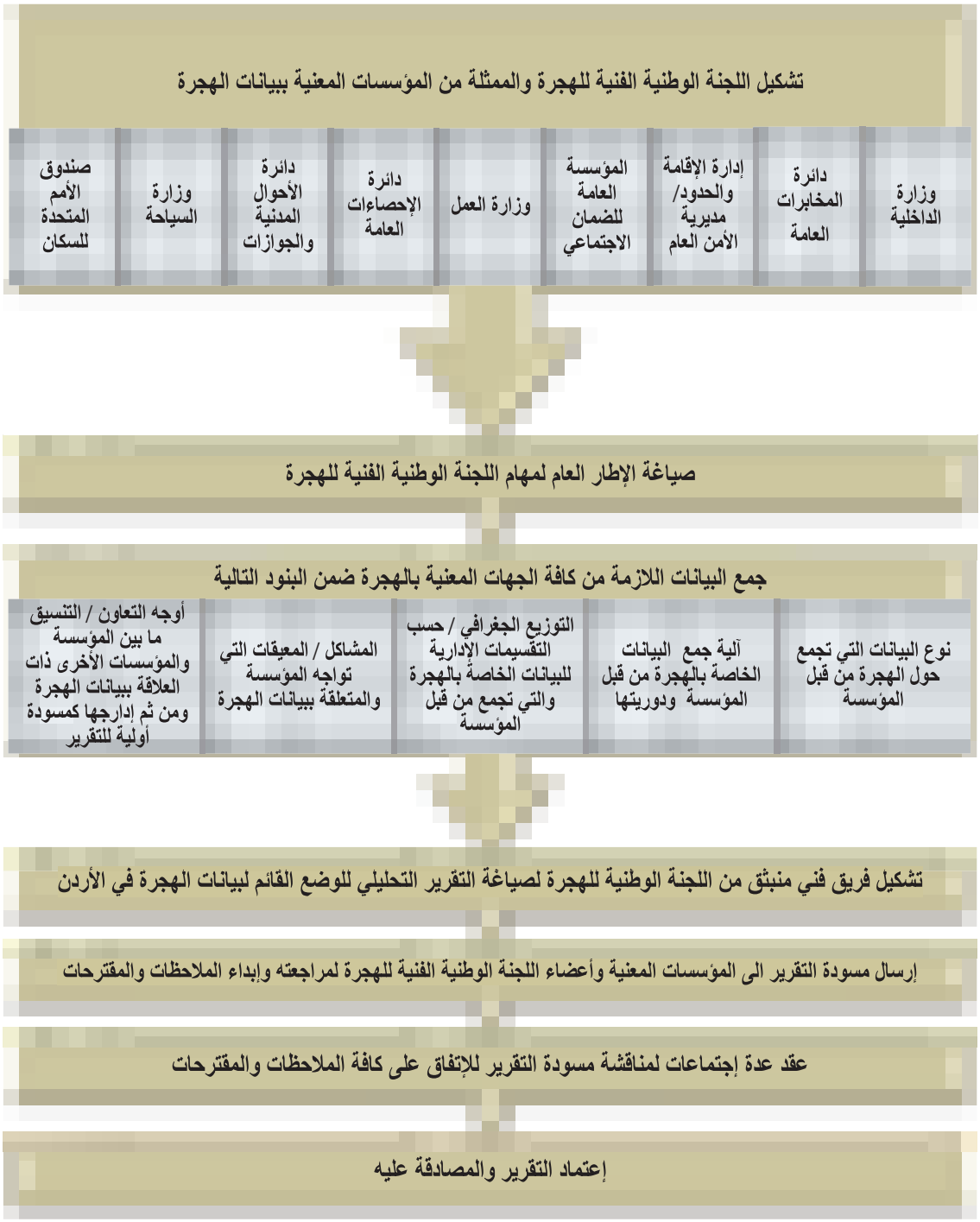

6.2 التعاريف والتصنيفات

حرصت الحكومة الأردنية على التعاون والتنسيق على المستوى المحلي والعربي والدولي بشأن التعاريف والمصطلحات والتصنيفات المستخدمة في مجال الهجرة، ومنها سوق العمل الأردنية لتكون متوافقة مع المعايير والتصنيفات الدولية، وذلك من أجل إيجاد لغة مشتركة تمكن الباحثين والمهتمين وأصحاب القرار من عقد مقارنات بين دولة وأخرى واقليم وآخر في مجال أو نشاط اقتصادي محدد. والأردن عضو في العديد من المنظمات العربية والدولية المتخصصة، مثل: منظمة العمل العربية التابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وكذلك منظمة الهجرة الدولية، والمركز الدولي للهجرة الدولية، وترتبط مع هذه المنظمات جميعها ببرامج وأنشطة تتوحد فيها مفردات وتعاريف ومصطلحات الهجرة ومؤشرات أسواق العمل، حيث تتم الاستعانة بخبراء دوليين من هذه المنظمات لتعزيز التعاون الفني بين الطرفين.

إن مشاركة الأطراف المحلية المعنية بشؤون الهجرة في دورات وورش عمل ومؤتمرات عديدة عقدتها الجهات المحلية العالمية المتخصصة في السنوات الفائتة لهو دليل على إهتمام كافة هذه الجهات بقضية تحسين بيانات الهجرة، ويؤكد على أهمية هذا التقرير على المستوى الوطني، حيث أكدت هذه المؤتمرات على أن هناك قاعدة موحدة تعمل على أساسها الدول حول كافة قضايا أسواق العمل في هذه الدول، كما أن إنشاء مراصد وطنية ودولية متخصصة في بعض قضايا سوق العمل ومنها الهجرة دليل واضح على وجود لغة مشتركة ومفاهيم واضحة لبيانات الهجرة بين مختلف الدول، ومساهمة كل منها في نقل المعرفة ونشر المعلومات والتعريف بالطرق الجديدة لتحليل البيانات، وتعقد منظمة العمل الدولية مؤتمراً دورياً في جنيف/ سويسرا كل (5) سنوات حول إحصاءات العمل من منظور عالمي، يتضمن جدول أعماله بنوداً مختلفة حول إحصاءات العمل وتحليل مؤشراته الإحصائية على مستوى العالم .

ويتضمن ملحق رقم (2) مفاهيم وتصانيف ومقاييس الهجرة المستخدمة في الأردن والمعتمدة دولياً.

7.2 بعض تجارب الدول العربية

يختلف واقع الهجرة من الأردن وإليها عن كثير من الدول العربية، وخاصة أن الأردن يعتبر دولة إرسال واستقبال للعمالة في ذات الوقت، وهو بذلك يتبع سياسة الباب المفتوح للإفادة من فروقات التحويلات المالية للعاملين، وبرغم ذلك فلا بد من إيراد عرض مقتضب لتجارب بعض الدول العربية في هذا الخصوص.

التجربة المصرية :

تعتبر التجربة المصرية في التعامل مع قضايا الهجرة والمغتربين التجربة الأغنى في المحيط العربي، فمصر بلد رئيس كمرسل للهجرة، وخاصة هجرة العمالة إلى أسواق تقليدية في الوطن العربي، وبالأخص إلى دول الخليج العربي والأردن وليبيا، حيث أن في مصر جهة مسؤولة عن الهجرة بكافة أبعادها، وهي وزارة القوى العاملة والهجرة، وتحديد قطاع شؤون الهجرة في هذه الوزارة، الذي يهدف إلى إجراء العديد من المسوح والدراسات حول إحتياجات ومتطلبات أسواق العمل الخارجية، ويقوم القطاع أيضاً بتجميع المعلومات الخاصة بالتشريعات النافذة الخاصة بالهجرة في الدول المضيفة للمصريين المهاجرين وذلك بالتعاون مع السفارات والقنصليات المصرية في الخارج، كما يعمل القطاع على حصر الموارد البشرية والمالية الناجمة عن ظاهرة الهجرة المصرية بهدف الإفادة منها في المشروعات التنموية في مصر.

وقد أطلقت مصر في عام 2001 مشروعاً لنظام معلومات الهجرة المتكامل، وذلك بالتعاون بين قطاع شؤون الهجرة والحكومة الإيطالية كجهة مانحة ونفذته المنظمة الدولية للهجرة، هذا المشروع هو بمثابة أداة فنية وآلية بناء قدرات لإدارة تدفقات الهجرة المنتظمة من مصر، إضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين المصريين في دول الإستقبال، ومن أهم مخرجات المشروع إنشاء موقع إلكتروني لفرص العمل في الخارج وخلق نافذة للمصريين على شبكة الإنترنت، وقد قامت المنظمة الدولية للهجرة – بالتعاون مع الحكومة المصرية– بتنفيذ المشروع من خلال عملية بناء قدرات شملت بناء

القدرات الإدارية وإدارة تكنولوجيا المعلومات وتحسين المهارات اللغوية للعاملين بقطاع شؤون الهجرة والمصريين في الخارج وتدريب وحدة البحوث بالقطاع.

تجارب دول المغرب العربي :

تعتبر تجارب دول المغرب العربي من التجارب الغنية أيضاً، وذلك لاستمرار حركة الهجرة الخارجة منها إلى دول أوروبا، وهي أيضاً دول ترانزيت يهاجر إليها العمال من دول إفريقيا تمهيداً للهجرة إلى دول أوروبا، حيث تعتبر دول المغرب العربي من أكثر الدول العربية إرسالاً للعمالة إلى أوروبا، وذلك لعوامل عدة منها ما يتعلق بعامل اللغة، حيث سكان دول المغرب العربي يجيدون اللغة الفرنسية والعمل في مهن لا تحتاج إلى مهارات مرتفعة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة النسائية للعمل في المنازل والمصانع. وتشجع دول المغرب العربي هجرة أبنائها إلى الخارج، وذلك بهدف تدعيم ميزان المدفوعات في هذه الدول من خلال تحويلات العاملين في الخارج، كما وقعت هذه الدول اتفاقيات ثنائية مع دول شمال المتوسط كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا بهدف تنظيم الهجرة بين ضفتي المتوسط، وفي سبيل تخفيف حدّة الهجرات غير الشرعية التي أصبحت تعد ظاهرة للمهاجرين الأفارقة إلى أوروبا وخاصة من دول المغرب العربي.

التجربة البحرينية :

تعتبر الهجرة من أجل العمل الهجرة الأكثر شيوعاً في البحرين، وتتمثل التجربة البحرينية بشكل أساسي في محاولة تنظيم سوق العمل من خلال تحقيق التوافق ما بين الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال، وكذلك تحقيق التوازن في توفير احتياجات المشروعات ورجال الأعمال من العمالة الوافدة، وتمكين البحرينيين ليكونوا الخيار المفضل أصحاب الأولوية الأولى في التوظيف، من خلال اتّباع سياسية إحلال العمالة الوافدة عن طريق تحديد نسبة معينة لحجم العمالة الوافدة في المنشآت الاقتصادية ، وكذلك من خلال الرفع التدريجي لتكاليف استقدام هذه العمالة.

وقد شمل النظام الخاص بتنظيم سوق العمل في البحرين وجود قاعدة بيانات على الإنترنت، تضمّ أسماء المبلّغ عنهم من العمال الوافدين الغائبين عن العمل، والبيانات التفصيلية لكل عامل، وخدمات تسجيل الواقعات الحيوية، والوضع القانوني للعامل، وإجراءات انتقال العامل الأجنبي إلى صاحب عمل آخر.
وقد تبنت البحرين آلية تنفيذية لذلك من خلال إصدار قرارات إدارية منفذة لقانون تنظيم سوق العمل، ومن خلال إعطاء فترة تصحيح للأوضاع غير القانونية للعمال وأصحاب العمل، حيث أن أهم مقومات نجاح التجربة البحرينية في هذا الخصوص هو التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتنظيم سوق العمل، وكذلك وجود الاعتمادات المالية المطلوبة لتنفيذ ذلك.

8.2 إنعكاسات بيانات ومؤشرات الهجرة

شهدت سوق العمل الأردنية تطورات عديدة في الآونة الأخيرة بعد أن اعتمدت كافة الجهات الرسمية برنامج الحكومة الإلكترونية، حيث تم حَوْسبة أعمال معظم هذه الجهات، وتم ربط بعض هذه الجهات إلكترونياً لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للجمهور وتسهيل معاملاتهم من جهة، ولضمان جودة البيانات من جهة أخرى، وقد تمكنت إلى حد بعيد من إنتاج بيانات دقيقة وواقعية حول حجم هذه العمالة وتخصصاتها والقطاعات التي تتركّز فيها. عند تحليل هذه البيانات ظهر جلياً أثر بعض المؤشرات مثل ازدياد نسبة العمالة الوافدة إلى القوى العاملة الأردنية بل إنها في بعض القطاعات مثل قطاع صناعة الملابس فاق حجمها حجم العمالة الأردنية، مما دعا إلى ضرورة مراجعة السياسات والخطط القائمة التي أدت إلى ذلك، وعليه فقد تم العمل على ما يلي :

– من خلال البيانات المتوفرة حالياً وتقديرات حجم السكان في الأردن للأعوام القادمة أطلق المجلس الأعلى للسكان عدداً من الدراسات، منها "الفرصة السكانية" التي سيشهدها الأردن في السنوات القادمة، حيث أطلق في عام 2009 وثيقة سياسات

الفرصة السكانية، والتي بينت أن الفئة السكانية من فئة الأعمار (15–64) سنة ستنمو بمعدلات تفوق نسب نمو الفئات المعالة (دون 15 سنة وفوق 65 عاما)، ويتوقع أن يكون 69% من السكان في أعمار القوى العاملة في ذروة الفرصة السكانية المؤمل الوصول اليها عام 2030.

- ولا يخفى بأن الهجرات الداخلة إلى الاردن تكون في غالبها لأفراد ضمن الفئة العمرية (15–64) سنة، الأمر الذي سيسارع نمو السكان ضمن هذه الفئة، وربما يؤدي الى وجود أثر ليس فقط على فرص العمل فقط بل وعلى الطلب على الخدمات والمرافق العامة أيضاً.
- تم التأكيد على أهمية توفر البيانات الدقيقة والواقعية التي تمكن من مراقبة التحولات السكانية جرّاء أية هجرات غير متوقعة، مثل أية هجرات قسرية جديدة، أو عودة العاملين الأردنيين في الخارج إلى الأردن، أو نشاط حركة الهجرة الداخلية بين الأردنيين.

- إعداد إستراتيجية وطنية للتشغيل تناولت قضايا عديدة من ضمنها العمالة الوافدة في الأردن والقطاعات التي تتركز فيها، وآلية إحلال العمالة الأردنية التدريجي محل العمالة الوافدة في بعض القطاعات، إضافة إلى إنشاء العديد من المبادرات الهادفة لعملية الإحلال، كما انعكست بيانات ومكونات الهجرة على مكونات إستراتيجيات وخطط عمل الوزارات للفترة 2011–2013، إضافة إلى وضع مؤشرات أداء للسياسات والمشاريع المدرجة في البرنامج التنفيذي التنموي لنفس الفترة.

- استجابة لمتطلبات متابعة شؤون العمالة الوافدة فقد تم إعادة النظر في الهيكل التنظيمي لبعض الوزارات والمؤسسات المعنية واستحداث إدارات عمل جديدة، مثل مديرية العمالة المهاجرة في وزارة العمل إضافة الى فصل مديريات التشغيل عن مديريات العمل في المحافظات، وكذلك تطوير إدارة الحدود والإقامة في مديرية الأمن العام.

9.2 القوى العاملة الأردنية المهاجرة

تختلف الآراء حول هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج، حيث يعتبرها بعض الاقتصاديين عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي من خلال تحويلات من العملات الأجنبية التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات، وفي تحفيز الاستثمار، في حين يرى البعض الآخر أنها تؤدي إلى خسائر جسيمة على الاقتصادي الوطني نتيجة هجرة العقول التي كانت كفيلة بتطوير بنية الاقتصاد الوطني.

ويعتبر الأردن من الدول العربية المصدرة للعمالة وخاصة إلى دول الخليج العربي المنتجة للنفط، حيث تعود هذه الظاهرة إلى بداية الخمسينيات من القرن العشرين. فقد أشار التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن لعام 1961(وهو التعداد الوحيد الذي تضمن أسئلة عن الهجرة الدولية "الخارجية") إلى أن عدد الأردنيين في الخارج هو (62.862) شخصاً منهم (79.8 %) يقيمون في دول عربية، وبلغ عدد العاملين منهم (32.765) شخصاً. وقد بلغ مجموع الأردنيين العاملين في الدول العربية آنذاك (25.901) بما نسبته (79.1 %) من مجمل العمالة الأردنية المهاجرة، بينما بلغت هذه النسبة (0.32 %) في آسيا وإفريقيا و (5.1 %) في أوروبا و (15 %) في الأمريكيتين و (0.5 %) في بلدان أخرى.

كما تتفاوت التقديرات الرسمية لحجم العمالة الأردنية في الخارج اليوم لتصل الى نحو (350–450) ألف عامل، يعمل (75%) منهم في دول الخليج العربي، ويتوزع الباقي على بقية دول العالم.

إن غياب البيانات والمعلومات التفصيلية حول حجم المهاجرين الأردنيين لا زال يمثل عائقاً أمام الباحثين ومتخذي القرار، ويُظهِر كذلك ضعفاً في رسم سياسات الهجرة وتقويمها وتطويرها، ذلك أن هجرة الأردنيين إلى الخارج غالباً ما تتم بدافع وجهد شخصي وليس بشكل منظم، وتبرز هناك إشكالية مثل هذه التقديرات، إذ إن بعضها يشير إلى عدد العمال الأردنيين في الخارج، ولكن لبعضها الآخر يرى في أن الأرقام تشير إلى مجمل الأردنيين خارج المملكة (أي العاملون وذويهم).

وبحسب تقارير المستشارين العماليين الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي والتابعين لوزارة العمل، فإن المجموع التراكمي لعدد العمالة الأردنية في دول مجلس التعاون الخليجي حتى نهاية عام 2010 بلغ نحو(140) ألف عامل، يتركز معظمهم في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ويعملون في كلا القطاعين القطاع العام والخاص، وبشكل رئيسي في المهن الطبية والهندسية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات إضافة إلى المهن الاستشارية والفنية.

وتبين مصادر مجلس التعاون الخليجي العربي أن القوى العاملة الأردنية تأتي في المرتبة الثانية من حيث المهارة بين الوافدين من الدول العربية، ويقدر عدد العاملين من مختلف الجنسيات في دول الخليج العربي ما يقارب (12.3) مليون عامل، يشكل الأردنيون منهم ما نسبته (4 %) وذلك في عام 2010.

وقد ساهمت تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج في رفد الاقتصاد الأردني بالعملات الصعبة وزيادة القدرة الادّخارية في المملكة، وتقوية احتياطياتها من العملات الأجنبية، والتي وصل في معدلها إلى نحو (2) مليار دينار سنوياً، حيث بلغت هذه التحويلات في عام 2010 نحو (2.585) مليار دينار، أي ما يعادل (20 %) من صادرات المملكة من السلع والخدمات العام نفسه، والبالغة (8.650) مليار دينار وما نسبته (13.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي.

10.2 هجرة العمالة إلى الأردن (العمالة الوافدة)

بدأت العمالة الوافدة بالهجرة إلى الأردن منذ عام 1973 بشكل تزامن مع ارتفاع الدخل القومي، وبالتالي ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة خارجياً وداخلياً، فارتفع عدد العمال الوافدين إلى المملكة والمسجلين من (376) عاملاً في عام 1973 إلى(79.566) ألف عامل في عام 1980 وإلى (165.0) ألفاً في عام 1990، ثم انخفض ليصل (141.186) ألفاً في عام 2000، ثم عاد ليرتفع إلى حوالي (335.707) آلاف في عام 2009، وعاد لينخفض من جديد ليصل إلى (298.342) ألفاً في عام 2010.

الشكل رقم 2 : تطور إعداد العمالة المهاجرة للأردن (1973-2010)

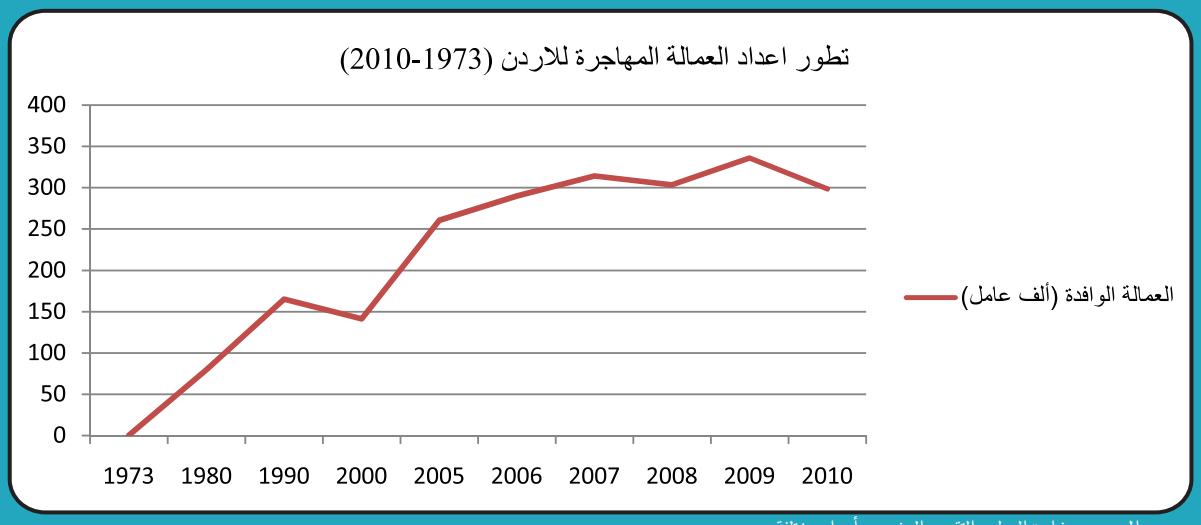

المصدر : وزارة العمل، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

وبالنسبة لخصائص العمالة الوافدة إلى الأردن فيمكن تلخيصها بما يلي: (إبراهيم، 1989، ووزارة العمل2010).

1. انخفاض المستوى التعليمي بشكل عام خلال السنوات 1973-2010، حيث ارتفعت نسبة من يحملون مؤهلاً دون شهادة الثانوية العامة من (60.9 %) في عام 1973 إلى (92.3 %) في عام 2010، بينما انخفضت نسبة من يحملون شهادة البكالوريوس من (8.2 %) إلى (0.33 %) على الترتيب.

2. كانت هذه العمالة تتركز في قطاع الإنشاءات الذي استخدم في عام 1973 (42.0 %) منها، مقابل (8.8 %) استخدمها القطاع الزراعي. وفي عام 2010 أصبح القطاع الزراعي في المرتبة الأولى من حيث استخدام العمالة الوافدة (28.7 %)، تلاه قطاع خدمات اجتماعية وشخصية (25.3 %) ثم قطاع الصناعات التحويلية (21.5 %)، وقطاع التجارة والفنادق والمطاعم بنسبة (13 %)، فقطاع الإنشاءات (8.3 %). (دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل، تقرير إحصاءات العمل 2006–2010)
3. استخدمت فئة عمال الإنتاج والفعلة النسبة الكبرى من العمالة الوافدة، حيث ازدادت نسبتها من(33.0 %) في عام 1973 إلى (38.1 %) في عام 2010. أما فئة الفنيين والتقنيين، فقد شهدت نسبتها تراجعاً ملفتاً بين العامين السابقين من (21.0 %) إلى (2.08 %) على الترتيب.
4. شكلت العمالة المصرية عام 2010 غالبية العمالة الوافدة إلى الأردن (68.9 %). حيث كانت نسبتها في تزايد مستمر خلال الفترة (1973 – 2010) ابتداء من (12.5 %) في عام 1973، وبلغت النسبة ذروتها في عام 2010 والتي وصلت (82.3 %).
5. إن الغالبية العظمى من العمالة الوافدة إلى الأردن هي من الذكور برغم انخفاض نسبتهم من مجمل العمالة الوافدة من (96.8 %) في عام 1973 إلى (83.27 %) في عام 2010
6. يحتوي إقليم الوسط الذي يضم محافظات عمان والزرقاء والبلقاء ومادبا على (72.6 %) من إجمالي العمالة الوافدة وذلك في عام 2010، ويقطنه حوالي (62.8 %) من السكان وهما نسبتان متقاربتان يعكسان حجم النشاط الاقتصادي والعمراني والخدمي في الإقليم (دائرة الإحصاءات العامة، 2010).

ثالثاً: مصادر بيانات الهجرة في الأردن

1.3 الجهات الوطنية المعنية ببيانات الهجرة

وزارة العمل : هي الجهة المعنية بإنتاج بيانات مفصلة حول العمالة الوافدة التي تعمل بشكل قانوني في المملكة، وتصدر التقارير الدورية لهذه العمالة من حيث أعدادها وخصائصها وتوزيعاتها بحسب عدد من المتغيرات الإحصائية، والتي تم حصرها في ملحق رقم (1).

دائرة الإحصاءات العامة : ويتمثل دورها في توفير بيانات حول غير الأردنيين المقيمين في المملكة لحظة إجراء التعدادات السكانية، كما توفر الدائرة بيانات عن العمالة غير الأردنية في سوق العمل من خلال مسوحات العمالة والبطالة الدورية، بالإضافة إلى المسوحات السكانية الأخرى.

المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية : ويتولى تحليل البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل حول العمالة الوافدة ويصدر عنه تقارير دورية تحوي العديد من المؤشرات الإحصائية.

البنك المركزي الأردني : ويتم الاستعانة بنشراتهم الدورية في تحديد حجم التحويلات المالية الصادرة عن العمالة غير الأردنية في الأردن والواردة من الأردنيين في الخارج والتحليلات المالية الأخرى.

مديرية الأمن العام/ إدارة الحدود والأجانب : وهي الجهة المسؤولة عن المعابر الحدودية في الأردن، وبالتالي فهي تتعامل مع كل الوافدين إلى المملكة والمغادرين منها، أي أن رصد حركات الهجرة الداخلة والخارجة هو نتاج للمهام الملقاة على عاتق هذه الإدارة المهمة.

وزارة الداخلية : وهي جهة معنية برصد أعداد المهاجرين عن طريق السجلات التي تشرف عليها الوزارة، إضافة إلى الإشراف على شؤون الأجانب وتنظيم دخولهم إلى المملكة وخروجهم منها.

دائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة : حيث يتوفر لدى الدائرة بعضاً من البيانات المسجلة لغير الأردنيين الموجودين في المملكة، وما يجد عليهم من تغيرات مثل: واقعات الولادات والوفيات والزواج والطلاق وغيرها.

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي : توفر المؤسسة بيانات مهمة عن غير الأردنيين المنتسبين للضمان الاجتماعي وبيانات عن الأردنيين في الخارج المنتسبين للضمان الاجتماعي أيضاً.

وزارة السياحة والآثار : يتوافر لدى الوزارة بيانات عن غير الأردنيين القادمين والمغادرين حسب المراكز الحدودية، وكذلك زوار الأماكن الأثرية والسياحية والمقيمين في الفنادق من غير الأردنيين.

دائرة المخابرات العامة : وهي الجهة التي تقوم بإدخال البيانات الخاصة بالقادمين والمغادرين لحظة وصولهم أو مغادرتهم المعابر الحدودية المختلفة في المملكة، وتعتبر الدائرة المرجعية الأولى لهذه البيانات حيث تمررها للجهات الأخرى في مرحلة لاحقة كمديرية الأمن العام أو غيرها.

2.3 مصادر بيانات الهجرة

هناك مصدران رئيسيان لإحصاءات الهجرة في الأردن كما يبين الشكل رقم 3، وهي:
الأول: مصادر ثانوية وتشمل السجلات الإدارية وتشرف على إعدادها عدة جهات حكومية مثل: وزارة الداخلية، وإدارة

الإقامة والحدود/ مديرية الأمن العام، ودائرة المخابرات العامة، وزارة العمل، ودائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة، ودائرة الإحصاءات العامة، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ووزارة السياحة والآثار.

الثاني: مصادر أولية وهي التعدادات السكانية والمسوحات بالعينة، وتقوم بتنفيذها دائرة الإحصاءات العامة.

كما تقوم دائرة الإحصاءات العامة باستخدام السجلات الإدارية الصادرة عن الجهات الوطنية الأخرى المعنية ببيانات الهجرة، وذلك من أجل احتساب المؤشرات الخاصة بالهجرة.

الشكل رقم 3: مصادر بيانات الهجرة في الأردن

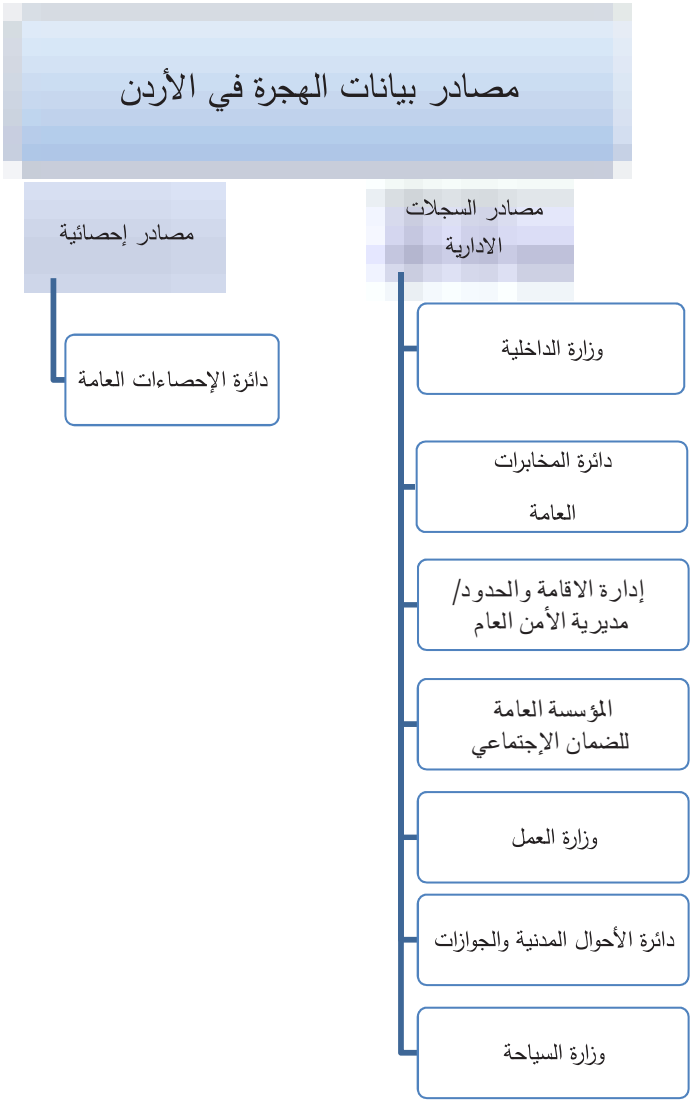

3.3 تحديات مصادر بيانات الهجرة

تعتبر البيانات المتاحة حالياً والمتعلقة بتدفقات الهجرة الداخلية والخارجية غير كافية لعدة أمور أبرزها :

- التباين في مهام الجهات المعنية بالهجرة وفي آليات إنتاجها للبيانات وذلك وفقاً للتشريعات التي أنشئت بموجبها كل جهة.
- عدم إيلاء بيانات الهجرة أولوية واهتماماً من قبل راسمي السياسات وصانعي القرار وخاصة فيما يتعلق برسم السياسات ووضع الإستراتيجيات، وقد يعزى ذلك إلى قلة الوعي بأهمية بيانات الهجرة كنقطة قوة للتخطيط التنموي.

- وجود ظاهرة موسمية الهجرة وتأثيرها على بيانات الهجرة وتحديداً المرافق الحدودية البرية، بما تعرضه من تسهيل لإجراءات العبور مما ينعكس سلباً على الدقة في حصر أعداد المهاجرين في تلك المواسم.
- الاستغناء عن بطاقة القادمين والمغادرين في المعابر الحدودية والمطارات والتي كانت توفر معلومات عن خصائص المهاجرين الذين يرغبون الإقامة في المملكة، سواء كانوا شرعيين أو غير شرعيين .
- غياب إستراتيجية وطنية لتوجيه السفارات والهيئات القنصلية الأردنية في العالم بأهمية تسجيل الأردنيين المقيمين في دول العالم.
- إن النماذج المستخدمة لحصر تدفقات المهاجرين لا توفر البيانات التي تلزم لإحصاء وضبط حجم الهجرة من المملكة وإليها.
- غياب جهة مرجعية وحيدة ذات ولاية واختصاص مهني صرف لتحديد ماهية المهاجر، وبالتالي حصر حجم الهجرة الداخلة إلى المملكة والخارجة منها.
- ضعف مهارة العاملين على السجلات الإدارية المتعلقة بالهجرة.

وبالتالي فإن تجاوز التحديات آنفة الذكر شرط أساسي لبناء نظام وطني محكم ذي ولاية على قضايا الهجرة والمهاجرين، وتكون لها صفة اعتبارية واستقلال كامل، بحيث تتولى التشاور والتنسيق بين كافة الجهات الأخرى المعنية بهذا الموضوع بالغ الأهمية، وكذلك ضمان انسياب وتداول البيانات فيما بينها.

رابعاً: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

تتلخص مهام الجهات المعنية بجمع بيانات الهجرة وطبيعة هذه البيانات فيما يلي :

تتعدد أنواع البيانات التي يتم جمعها حول المهاجرين من قبل كافة الجهات المعنية بالموضوع ، وذلك وفقاً للمهام المنوطة بكل جهة، وتعد وزارة الداخلية أكثر الجهات تماساً مع غير الأردنيين المقيمين في المملكة أو الراغبين في الإقامة أو حتى مع مجرد من يعبرون الحدود الأردنية وتكون وجهاتهم النهائية بلداناً أخرى في العالم، ومن أهم أنواع البيانات التي تضطلع الوزارة بجمعها تلك المتعلقة بالتأشيرات والإقامات ووثائق السفر وقرارات الأبعاد والإعفاء من الغرامات الخاصة بتجاوز الإقامة والتجنس والتخلي عن الجنسية واستعادتها. كما تنسق وزارة الداخلية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسفارات كثير من الدول بهدف متابعة قضايا طالبي اللجوء إلى المملكة واتخاذ القرار المناسب في المعاملات الواردة إلى الوزارة في هذا الخصوص.

أما إدارة الإقامة والحدود في مديرية الأمن العام فتقوم بحصر أعداد القادمين والمغادرين من المملكة وإليها عبر المراكز الحدودية، وذلك حسب الجنسية وبشكل يومي، كما تقوم إدارة الشرطة السياحية بإعداد إحصائيات بأرقام السياح القادمين والمغادرين من حيث الأعداد والجنسيات ومدة الإقامة في المملكة، وتقوم دائرة المخابرات العامة بالدور الرئيسي الخاص بإدخال بيانات المسافرين الأردنيين والعرب والأجانب عبر المراكز الحدودية، وتتولى الدائرة عملية الإدخال وفقاً للاسم ورقم جواز السفر والعنوان داخل الأردن وبلد قدوم المسافر.

كما تعمل وزارة العمل على إحصاء أعداد العمالة الوافدة إلى الأردن من خلال إصدار تصاريح العمل لهم، وهي في ذات الوقت تبذل جهوداً كبيرة لتقدير حجم العمالة الأردنية في الخارج، وقد عُين لهذا الغرض سبعة مستشارين عماليين في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وليبيا.

كما يتوفر لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات قاعدة بيانات غير مكتملة عن واقعات الزواج والطلاق والولادات والوفيات الخاصة بغير الأردنيين. وتبرز مشكلة عدم الاكتمال بسبب ضعف عمليات التسجيل والإبلاغ عن تلك الواقعات، كما يوجد في الدائرة 16 مكتباً للمغتربين وإدارة متخصصة لشؤون السفارات والقنصليات بهدف خدمة الأردنيين في الخارج بالتعاون مع السفارات والقنصليات الأردنية هناك، إضافة إلى مديرية الضفة الغربية وقطاع غزة (الجوازات المؤقتة).

وبالنسبة للبيانات التي تجمعها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فهي مرتبطة بالخدمات التي تقدمها المؤسسة وخاصة المشتركين في التأمينات الاجتماعية أو المتقاعدين من الضمان الاجتماعي، سواء أكانوا أردنيين أو عرباً وأجانب، وتشمل الأردنيين المقيمين في الخارج، والمؤمن عليهم غير الأردنيين، والمتقاعدين غير الأردنيين وأماكن إقامتهم.

ويتوفر لدى وزارة السياحة أعداد زوار الأماكن السياحية والأثرية وبيانات أخرى تتعلق بالسياح المقيمين بالفنادق حسب الجنسية وبالعاملين غير الأردنيين في قطاع السياحة.

وتقوم دائرة الإحصاءات العامة بتجميع البيانات من المسوحات بالعينة والتعدادات السكانية، ومن خلال هذين الأسلوبين يتم قياس الهجرة بشقيها الداخلية والخارجية إستناداً إلى فترة إسناد زمني محدد، وهما يعطيان تصوراً واضحاً عن عدد وخصائص غير الأردنيين الموجودين في المملكة.

أما مهام الجهات المعنية بجمع بيانات الهجرة وطبيعة هذه البيانات فتالياً وصف مفصل لها في جدول رقم (1) حيث تشرف على إعدادها عدة جهات حكومية :

الجدول رقم 1 : مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهـة	المهام وطبيعة البيانات
1. وزارة الداخلية	تقوم وزارة الداخلية بمهامها بمقتضى أحكام نظام التنظيم الإداري لوزارة الداخلية رقم 22 / 1999 وتعديلاته. ومن أهمها : – الإشراف على شؤون الأجانب في المملكة وتنظيم دخولهم وخروجهم إليها وإقامتهم فيها. – رصد أعداد المهاجرين عن طريق السجلات التي تشرف عليها الوزارة من حيث أعداد القادمين والمغادرين براً، جواً، بحراً ودراسة حالاتهم ونوايا الإقامة لديهم وتسجيل إقامتهم، ومن الآليات التي باشرت وزارة الداخلية العمل بها لرصد بيانات الهجرة: 1. مشروع الحكومة الإلكترونية: والذي يقوم على تقديم خدمات متكاملة (متلقي الخدمة) من خلال آلية الكترونية سهلة التطبيق ويستطيع أي شخص أن يتقدم للخدمة المطلوبة، وذلك –مبدئياً– من خلال الحصول على الطلب عند الدخول إلى الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والتي تتوفر فيها جميع الطلبات والخدمات التي توفرها وزارة الداخلية وعند الانتهاء من المشروع يستطيع (متلقي الخدمة) أن يتقدم بطلب عن طريق الإنترنت وبدون مراجعة الوزارة، وتتم دراسة طلبه والرد عليه خلال وقت محدد ودون الحاجة إلى مراجعة الوزارة إلا عند الطلب أو استلام الموافقة النهائية. 2. ومن الخدمات التي وضعها مشروع الربط الإلكتروني وتقدمها وزارة الداخلية خدمة الاستفسار عن المعاملات من خلال الاستعلام عبر الرسائل القصيرة حيث يستطيع (متلقي الخدمة) الاستعلام عن طلبه ومعرفة آخر إجراء على المعاملة دون مراجعة الوزارة، ويتم الرد على طلبه خلال فترة قصيرة جداً عبر رسائل SMS. 3. وتقوم وزارة الداخلية بالإشراف على شؤون الأجانب في المملكة من حيث تنظيم ودراسة منح تأشيرات دخول رعايا الدول المقيدة الحاملين للجوازات الدائمة والمؤقتة ولحملة الوثائق وكذلك العمل على منح وتجديد أذونات الإقامة السنوية لجميع الأجانب في المملكة من خلال تطبيق قانون شؤون الأجانب رقم(24) لسنة 1973 وتعديلاته والأنظمة الصادرة بموجبه. 4. ومن المشاريع الحالية للوزارة قيامها بدراسة مشروع الرقم الشخصي للزائر: الذي تم بالتعاون مع وزارة العمل والأمن العام، حيث سيتم إعطاء أي زائر يدخل إلى المملكة رقماً شخصياً حال دخوله، ويصاحبه طوال فترة تواجده في الأردن بحيث يستطيع تقديم جميع طالباته ومعاملاته ومتابعتها عن طريق الرقم الشخصي، وهذا يساعد الشخص الحاصل على الرقم الشخصي على متابعة سير معاملاته بدقة وتوفير الوقت والجهد. والغاية منها كذلك غاية إحصائية ومنظمة، وما زال مشروع الرقم الشخصي بانتظار التشريع اللازم لإقراره والعمل به.

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهــة	المهام وطبيعة البيانات
	من التسهيلات المقدمة لتلقي الخدمة من قبل الوزارة : – خدمة الرسائل الإلكترونية. – وجود نظام الربط الإلكتروني ما بين وزارة الداخلية ودائرة المخابرات العامة للمعاملات التي تحتاج إلى استشارات أمنية وكذلك وجود ربط إلكتروني مع وزارة العمل فيما يتعلق بتأشيرات الخادمات العاملات في المنازل. – خدمة مشروع الحكومة الإلكترونية المنوي العمل به قريباً. – التسهيلات المقدمة للمجموعات السياحية القادمة للمملكة بقصد السياحة حيث تصدر الموافقات خلال مدة لا تتجاوز من يوم إلى ثلاثة أيام. – استحداث مفرزة للإقامة والحدود في وزارة الداخلية للتسهيل على متلقي الخدمة وسرعة إنجاز التأشيرات والإقامات.
المديريات المعنية في وزارة الداخلية بإحصاءات الهجرة 1.1مديرية الجنسية وشؤون الأجانب	تعتبر مديرية الجنسية وشؤون الأجانب مصدراً لبيانات القادمين والمغادرين إلى المملكة، تتوفر هذه البيانات بشكل شهري وتستخدم في حساب حجم الهجرة الصافية خلال أي فترة زمنية، وهي بحاجة إلى متابعة من قبل إدارة الاقامة والحدود للأشخاص المخالفين. ومن أهم مهامها في وزارة الداخلية ما يلي : – منح الإقامات السنوية. – منح الإقامات المؤقتة. – منح التأشيرات بمختلف أنواعها. – منح وتجديد جوازات السفر الأردنية المؤقتة. – تجنس زوجات الأردنيين. – منح وثائق السفر الاضطرارية. – إصدار قرارات الإبعاد وإلغاءها ومتابعة تنفيذها. – الإعفاء من غرامات تجاوز الإقامة. – تضم مديرية الجنسية مندوبين عن الأجهزة الأمنية المعنية، للعمل بفاعلية لاختصار الوقت والجهد وتسهيل الإجراءات على متلقي الخدمة. – المتابعة الدورية لقائمة الدول المقيدة وغير المقيدة وحسب المستجدات على الساحتين الدولية والإقليمية. – التسهيلات المقدمة للمواطنين من قبل مديرية الجنسية وشؤون الأجانب.

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهـة	المهام وطبيعة البيانات
	– إعفاء المواطنين العراقيين المقيمين في دول الخليج العربي وأوروبا وأمريكا من شرط الحصول على الموافقة المسبقة على التأشيرات وبإمكانهم الحصول عليها في المراكز الحدودية. – يتم التعامل مع الحالات الإنسانية بصورة عاجلة وتعطى صفة الاستعجال والأولوية. – تمنح تأشيرات الدخول متعددة السفرات للمواطنين الذين تتطلب أعمالهم التنقل المستمر، مثل التجار والمرضى والسائقين. – تسهيلاً على المواطنين العراقيين الراغبين بالقدوم إلى المملكة من داخل العراق، يمكن التقدم بطلبات التأشيرة من خلال المكاتب المعتمدة لهذه الغاية.
أقسـام مـديـريـة الجنسية وشؤون الأجانب وأدوارها: 1.1.1 قسم التأشيرات	– يعنى قسم التأشيرات بالنظر في طلبات منح تأشيرات الدخول إلى المملكة سواء لغايات الزيارة، المرور، العمل، الإقـامـة، الدراسة، السياحة لرعايا الدول المقيدة سواء كانوا من حملة جوازات السفر الدائمة أو لحملة وثائق السفر. – النظر في الطلبات المتعلقة بتصاريح الخروج والعودة للنازحين من أبناء قطاع غزة المقيمين في المملكة. – النظر في الطلبات المتعلقة بالعبور عن طريق جسر الملك حسين.
2.1.1 قسم الإقامات	يُعنى قسم الإقامات بالنظر في طلبات منح وتجديد الإقامات السنوية بمختلف أنواعها لرعايا الدول الأجنبية الخاضعة لإحكام قانون الإقامة وشؤون الأجانب النافذ، سواء من حملة جوازات السفر الدائمة أو المؤقتة أو لحملة وثائق السفر.
3.1.1 قسم الجنسية والجوازات	يختص بالنظر بطلبات التجنس وجوازات السفر الأردنية المؤقتة استناداً لقانون الجنسية الأردنية رقم (6) لسنة 1954 وتعديلاته وقانون الجوازات رقم (5) لسنة 2003 وتعديلاته. ويقوم قسم الجنسية والجوازات في تعميم دخول الأفراد للأردن من خلال إصدار تأشيرات الدخول وقرارات الإبعاد أو إلغاء قرارات الإبعاد وتغريم المقيمين بصورة غير شرعية على أرض المملكة أو استقبال الطلبات من خارج أرض المملكة عن طريق السفارات الأردنية وكذلك إعداد النماذج الخاصة لدخول وخروج الأفراد للأردن وكذلك النماذج الخاصة بمنح إذن تأشيرات الدخول أو المـرور مـن الأردن، كما يقوم قسم الجنسية بـ : – منح الجنسية الأردنية لزوجات المواطنين الأردنيين – طلبات التخلي عن الجنسية الأردنية – طلبات إستعادة الجنسية الأردنية

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهــة	المهام وطبيعة البيانات
2.1 مديرية التنمية المحلية	مهام مديرية التنمية المحلية : – المساهمة في دراسة الواقع التنموي في المحافظات . – متابعة تنفيذ الإستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع التنموية . – متابعة كافة الشؤون المتعلقة بالمجالس التنفيذية والإستشارية والبلدية . – دراسة طلبات التقسيمات الإدارية . أية مهام أخرى ذات علاقة بالتنمية والتخطيط الإستراتيجي على مستوى المحافظات .
أقسام مديرية التنمية المحلية وأدوارها 1.2.1 قسم متابعة البرامج والمشاريع التنموية	مهام قسم متابعة البرامج والمشاريع التنموية : – المشاركة في إعداد الموازنات الرأسمالية للمحافظات مع الجهات ذات العلاقة . – إعداد الوثيقة المرجعية التي تحصر التفاصيل الفنية والمالية لكافة المشاريع التنموية بالتنسيق مع وحدات التنمية في المحافظات . – المتابعة والإشراف المباشر على تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية في المحافظات والوحدات الإدارية التابعة لها بما يتضمنه ذلك من إعداد التقارير لمراحل الإنجاز وتحديد المعوقات . – إعداد تقارير دورية بالإحتياجات الفنية والبشرية واللوجستية والتدريبية لوحدات التنمية في المحافظات ومتابعة العمل على توفيرها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة . – تفعيل دور الهيئات الاجتماعية والجمعيات وهيئات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي في المحافظات للمساهمة في جذب وتشجيع وتوطين الاستثمار . – مقارنة الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية وتحليلها وتقديم التقارير والتوصيات اللازمة لذلك . – أية مهام أخرى ذات علاقة بمتابعة البرامج والمشاريع التنموية في المحافظات .

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهــة	المهام وطبيعة البيانات
2.2.1 قسم المعلومات التنموية	مهام قسم المعلومات التنموية : – المشاركة في إعداد الخطط التنموية المقترحة للمجتمعات المحلية في المحافظات والوحدات الإدارية التابعة لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. – المشاركة في إعداد ومتابعة تنفيذ الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتنمية المحافظات والوحدات الإدارية التابعة لها وتزويد المديريات والأقسام والجهات ذات العلاقة بنتائج تلك الدراسات. – رصد وتعميم البرامج والمشاريع التنموية والاستثمارية الناجحة على مختلف الوحدات الإدارية ذات الخصائص المتشابهة. – إنشاء وتحديد نظام معلوماتي شامل ومحوسب يتضمن بيانات تفصيلية عن كافة جوانب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي في المحافظات والوحدات الإدارية التابعة لها.
3.2.1 قسم المجالس التنفيذية والاستشارية والبلدية	– المشاركة في الجهود الحكومية وغير الحكومية الرامية لتنمية وتطوير البادية الأردنية ورصد كافة المعلومات المتعلقة بذلك. – رصد وتابعة نتائج الزيارات والجولات الملكية والوزارية للمحافظات والوحدات الإدارية التابعة لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. – متابعة تنفيذ كافة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الخاصة بالمجالات ذات العلاقة بالدور التنموي لوزارة الداخلية. – رصد ومتابعة نتائج أعمال اللجان الوزارية ذات العلاقة بالشأن التنموي التي تشارك وزارة الداخلية في عضويتها. مهام قسم المجالس التنفيذية والإستشارية والبلدية : – متابعة شؤون وقضايا المجالس التنفيذية. – متابعة شؤون وقضايا المجالس الاستشارية. – متابعة شؤون وقضايا المجالس البلدية والتنموية. – أية مهام أخرى ذات علاقة بمهام المجالس التنفيذية والاستشارية والبلدية.

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهـــة	المهام وطبيعة البيانات
4.2.1 قسم التقسيمات الإدارية	مهام قسم التقسيمات الإدارية : – إعداد الدراسات اللازمة حول الطلبات المتعلقة بعملية إستحداث أو ترفيع أو ضم أو إلغاء الوحدات الإدارية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. – النظر بالطلبات المقدمة لغايات إضافة أسماء القرى والتجمعات السكانية الجديدة إلى التقسيمات الإدارية أو تسميتها أو تغيير أسمائها أو نقل تبعيتها الإدارية. – إعداد خرائط التقسيمات الإدارية وفقاً للمتطلبات بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. – أية مهام أخرى ذات علاقة بالتقسيمات الإدارية.
3.1 **مديرية الاستثمار**	مهام مديرية الاستثمار : – النظر في الطلبات التي ترد من الجهات المعنية في الاستثمار. – النظر في الطلبات المقدمة من المستثمرين والشركات الاستثمارية. – أية مهام أخرى ذات علاقة بالاستثمار.
أقسام مديرية الاستثمار وأدوارها 1.3.1 قسم الإقامات	مهام قسم الإقامات : – النظر في طلبات منح تأشيرات الدخول وأذونات الإقامة المؤقتة والسنوية الخاصة بالمستثمرين وأفراد أسرهم وعمال الشركات الاستثمارية والأجانب – دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين ورجال الأعمال العرب والأجانب بخصوص منحهم جوازات سفر أردنية مؤقتة (الحالة الخاصة). – أية مهام أخرى ذات علاقة بالإقامات.
2.3.1 قسم العقارات	مهام قسم العقارات : – النظر في الكتب الواردة من دائرة الأراضي والمساحة بخصوص الطلبات المقدمة من العرب والأجانب لشراء العقارات. – مخاطبة الجهات المختصة فيما يخص بيوعات الأموال غير المنقولة. – أية مهام أخرى ذات علاقة بالعقارات.

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهـة	المهام وطبيعة البيانات
4.1 مكتب منسق شؤون اللاجئين والمنظمات والهيئات الدولية	مهام مكتب منسق شؤون اللاجئين والمنظمات والهيئات الدولية من خلال مركز الوزارة : – عقد الاجتماعات والعمل على التنسيق مع سفارات الدول الأجنبية والهيئات الدولية حول قضايا اللاجئين. – العمل جنبا إلى جنب مع مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتخفيف معاناة اللاجئين المتواجدين في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال التنسيق ما بين مكتب المفوضية السامية في عمان والحكومة الأردنية. – متابعة قضايا طالبي اللجوء واللاجئين المعترف بهم من قبل مكتب منسق شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية من خلال التنسيق المباشر مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل يومي واتخاذ الإجراء اللازم بخصوص المعاملات الواردة إليه استناداً إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مثل: – السماح لمندوبي مكتب المفوضية السامية بمقابلة طالبي اللجوء واللاجئين المحتجزين لدى الأجهزة الأمنية أو مراكز الإصلاح والتأهيل. – إخلاء سبيل اللاجئين المعترف بهم من قبل المفوضية الموقوفين لدى المراكز الأمنية في حال كونهم موقوفين لمخالفتهم لقانون الإقامة وشؤون الأجانب. – ختم بطاقات اللجوء العائدة للاجئين المعترف بهم بخاتم وزارة الداخلية. – إعفاء اللاجئين المعترف بهم من قبل المفوضية لدى مغادرتهم أراضي المملكة لإعادة توطينهم في بلد ثالث من غرامات تجاوز الإقامة التي ترتبت عليهم، وإعفاؤهم من دفع ضريبة المغادرة.
2. إدارة الإقامة والحدود / مديرية الأمن العام	هي إحدى إدارات مديرية الأمن العام المتخصصة التي تُعنى بتنظيم دخول ومغادرة الأجانب وتشرف على القادمين والمغادرين من وإلى أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، وتنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بهذا الشأن، كما تشرف على المراكز الحدودية (البرية والبحرية والجوية) وهي مرتبطة بوزارة الداخلية. وتعتبر اللبنة الأساسية في بناء وإعداد قاعدة بيانات خاصة بإحصاءات الهجرة في الأردن نظراً لتوافر بيانات عن كافة القادمين والمغادرين للأردن بمختلف خصائصهم. ينحصر دور مديرية الأمن العام/ إدارة الإقامة والحدود في تنظيم أعداد القادمين والمغادرين من الرعايا الأجانب والعرب للمملكة وأعدادهم حسب (الجنسيات العربية/الجنسيات الأجنبية/الأردنيين) حيث يتم تزويد إدارة الإقامة والحدود يوميا مباشرة من قبل المراكز الحدودية التابعة لها وحسب ما يتم إدخاله على جهاز الحاسب الآلي من قبل الموظف المختص في المراكز الحدودية.

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهـة	المهام وطبيعة البيانات
	مهام إدارة الإقامة والحدود / مديرية الأمن العام : – تعتبر إدارة تكنولوجيا المعلومات في مديرية الأمن العام المصدر الرئيسي لاستخراج البيانات والإحصائيات التي يتم إدخالها من قبل دائرة المخابرات العامة التي تتولي إدخال معلومات المسافر عند القدوم والمغادرة، حيث لا يوجد أي نماذج للمسافر عند القدوم والمغادرة وإنما يوجد نماذج للراغبين بالإقامة (أقامه سنوية أو مؤقتة) داخل البلاد عند مراجعة إدارة الإقامة والحدود وفروع الإصدار التابعة لها. – ينحصر دور الشرطة السياحية في إعداد إحصائيات بأرقام السياح القادمين والمغادرين للمملكة من حيث الأعداد والجنسيات ومدة الإقامة داخل المملكة.
3. **دائرة المخابرات العامة**	تقوم دائرة المخابرات العامة –بالتعاون مع إدارة الإقامة والحدود– بتوفير كافة السبل لدخول وخروج كافة الأشخاص، وذلك بعد التدقيق الأمني بهدف الحفاظ على سلامة وأمن الوطن والمواطن. وقد قامت الدائرة بتطبيق النظام الآلي الموحد بين كافة المعابر الحدودية بتاريخ 1 / 1 / 2008، الأمر الذي أدى إلى الحصول على بيانات تتمتع بجودة عالية من حيث الدقة والشمول والمحتوى. وتتولى دائرة المخابرات العامة الدور الرئيسي في إدخال البيانات للمسافرين الأجانب والعرب في المراكز الحدودية، حيث تتولى إدخال جميع بيانات المسافرين (الاسم/رقم الجواز/العنوان داخل الأردن/ بلد القدوم) عند المعابر الحدودية المختلفة
4. **وزارة العمل** (المديريات التي تتعامل مع العمالة الوافدة)	تعنى وزارة العمل بتنظيم العمالة الوافدة المهاجرة إلى الأردن قصد العمل، وذلك بمنحها تصاريح عمل استقدام واستخدام تلبية لاحتياجات مؤسسات القطاع الخاص في مختلف القطاعات ضمن تعليمات وأسس محددة، حيث يشكل العمال الوافدين المسجلين في وزارة العمل ما نسبته (24 %) من القوة العاملة الأردنية إضافة الى متابعة شؤون العمالة الأردنية المهاجرة الى الخارج من خلال : – تعيين (7) مستشارين عماليين في السفارات الأردنية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا ومصر. – نفذت الوزارة مشروعاً منذ عام 2007 ، وما زال قائماً يتعلق بتطوير دور المستشارين العماليين في جمع البيانات حول العمالة الأردنية في هذه الدول. – تم إنشاء قاعدة بيانات عن العمالة الأردنية في الخارج في الدول التي يتوفر فيها مستشارين بالتعاون مع مركز المنار. – الإشراف على أداء مكاتب التشغيل الخاصة حيث تم اعتماد نحو (50) مكتب تعمل على تسويق الكفاءات الأردنية في الخارج. – وتتعامل وزارة العمل مع نوعين من الهجرة : ■ الهجرة الشرعية بقصد العمل: تتلخص في دخول العامل المهاجر عبر المنافذ الحدودية الأردنية البرية والبحرية والجوية بقصد العمل، وفق القوانين والتعليمات المتفق عليها مع دول الإرسال، وإستكمال حصوله على تصريح العمل والإقامة . الهجرة الشرعية بقصد غير العمل (غير مسموح له بالعمل): وتتلخص في دخول العامل المهاجر عبر المنافذ الحدودية الأردنية بقصد السياحة

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهــة	المهام وطبيعة البيانات
	المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالهجرة الصادرة عن الوزارة لعام 2010 : – عدد تصاريح العمل الممنوحة (314.761) تصريح. – الرسوم المالية الإجمالية المستوفاة على تصاريح العمل(71.3) مليون دينار. – عدد العمال الوافدين (298.341) عاملاً. – عدد العاملين الوافدين في المناطق الصناعية المؤهلة(27.816) عاملاً، يشكلون (77 %) من المجموع الكلي للعاملين في المناطق المؤهلة – عدد العاملين في المنازل (45.930) عاملاً. – عدد الطلبات المقدمة إلى لجنة الاستخدام والاستقدام في الوزارة (63.789) معاملة. – نسبة الموافقات الممنوحة على الاستخدام والاستقدام (26 %) من مجموع الطلبات. – نسبة الطلبات المرفوضة (74 %) من مجموع الطلبات. – عدد دعوات الزيارة لذوي العمال المصريين العاملين في المملكة (718) دعوة. – عدد الشكاوي العمالية الواردة على الخط الساخن (891) شكوى. – نسبة الشكاوي المحلولة (92 %). – عدد المسفرين من العمال المخالفين (3.848) مسافراً. – عدد المخالفات والإنذارات للمؤسسات المشغلة للعمالة غير القانونية نحو(14.300). – توزيعات العمالة الوافدة حسب عدد من المتغيرات للذكور والإناث (37 جدولاً إحصائياً). – عدد العاملين الأردنيين في الخارج وخصوصاً في الدول التي تم تعيين ملحقين عماليين فيها.

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهـــة	المهام وطبيعة البيانات
5. دائـــرة الاحـــوال المـــدنية والجوازات العامة	يتوفر لدى دائرة الاحوال المدنية والجوازات العامة كافة بيانات المواطنين الأردنيين المسجلين مدنياً والمعلومات المتعلقة بوثائقهم الشخصية الصادرة لهم وبعض البيانات التي تتعلق بغير الأردنيين والمرتبطة بما يحدث لهم في الأردن من واقعات الولادة والوفاة والـــزواج والطلاق، حيث أن مصادر البيانات في الدائرة تغطى السجل المدني وسجلات الواقعات الحيوية والملفات الشخصية والأسرية وبيانات القيد الشخصي (بيانات الواقعات من زواج ولادة وطلاق ووفاة لغير الأردنيين) ولكن تعاني هذه البيانات من مشاكل الاستكمال في التغطية وخاصة للوفيات. يتم جمع مصادر البيانات من خلال : – تحديد مكان الإقامة للمواطنين الأردنيين داخل المملكة وخارجها وما يتم عليها من إجراءات من خلال (75) مكتب للأحوال المدنية والجوازات . – (16) مكتب للمغتربين (المواطنين الأردنيين خارج المملكة). – إدارة الشؤون القانونية / قسم الجنسية (تجنس الزوجات غير الأردنيات المتزوجات من أردنيين والأردنيين المتخلين عن الجنسية أو الأردنيين الذين يودون استعادة جنسيتهم). – إدارة شؤون السفارات والقنصليات (المواطنون الأردنيون في الخارج) وبالتعاون مع (53) سفارة أردنية في العالم. – مديرية الضفة الغربية وقطاع غزة (الجوازات المؤقته). تساهم دائرة الاحوال المدنية والجوازات في رصد بيانات الهجرة الداخلية والخارجية من خلال : – بيانات تتعلق بمكان الإقامة للمواطنيين الأردنيين داخل المملكة وما يتم عليها من إجراءات. – بيانات تتعلق بمكان الإقامة للمواطنيين الأردنيين خارج المملكة وما يتم عليها من إجراءات. – بيانات تتعلق بمكان حدوث الواقعة للمقيميين من غير الأردنيين داخل المملكة وما يتم عليها من إجراءات. – البيانات المتعلقة بمكان الإقامة من أبناء الضفة الغربية وأبناء قطاع غزة المقيميين داخل المملكة وما يتم عليها من إجراءات . – بيانات الزوجات غير الأردنيات المتزوجات من أردنيين او الأردنيات المتزوجات بغير أردنيين وأبنائهن.

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهــة	المهام وطبيعة البيانات
6. **المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي**	توفر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بيانات عن العمالة الوافدة المشتركة بالضمان الاجتماعي وبيانات عن الأردنيين العاملين بالخارج والمنتسبين للضمان الاجتماعي. أنواع البيانات التي تطلبها المؤسسة والمتعلقة بالهجرة : 1. القوى العاملة لغير الأردنيين وخصائصهم. 2. أعداد السكان الأردنيين وغير الأردنيين (لغايات الإسقاطات السكانية). 3. الأردنيون المقيمون في الخارج (دول الخليج العربي وغيرها). 4. المؤمن عليهم غير الأردنيين. 5. المتقاعدين غير الأردنيين (مكان الإقامة). 6. بالإضافة إلى معلومات أخرى لغايات الدراسات. مصادر البيانات للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي : 1. دائرة الإحصاءات العامة 2. وزارة العمل 3. البنك المركزي الأردني
7. **وزارة السياحة**	يتوافر لدى وزارة السياحة بيانات حول أعداد القادمين والمغادرين حسب مراكز الدخول والجنسية وبشكل شهري بالإضافة إلى زوار الأماكن الأثرية والسياحية وبيانات تتعلق بالسياح المقيمين في الفنادق حسب الجنسية وبيانات تتعلق بالعمالة في قطاع السياحة. تقوم وزارة السياحة والآثار بإصدار إحصاءات القادمين والمغادرين إلى المملكة حسب الجنسية حيث يتم إعداد إحصاءات القادمين ومعالجة البيانات بعد الحصول عليها من دائرة المخابرات العامة حسب مسح القادمين والمغادرين، والذي يتم حسب المعايير الدولية من قبل دائرة الإحصاءات العامة، حيث يتم الحصول على معدل إقامة السائح ومعدل الإنفاق ومكان الإقامة وتصنيف الزائر والغرض من الزيارة.

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهـة	المهام وطبيعة البيانات
8. دائرة الإحصاءات العامة	تجمع البيانات من مصدرين رئيسيين : 1. المصادر الإحصائية تتضمن : أ- المسوح والتعدادات يتم إجراء التعدادات السكانية" التعداد العام للسكان والمساكن"، كل عشر سنوات، والمسوحات المتخصصة بالقادمين والمغادرين في الأردن وكذلك المسوحات الأسرية ومتعددة الأغراض" مسح الأسرة متعدد الأهداف..." التي يتم إجراؤها سنوياً أو دورياً كل خمس سنوات، حيث تقوم دائرة الإحصاءات العامة بالإشراف على تنفيذ تلك التعدادات والمسوحات، فالتعدادات السكانية تقيس لنا الهجرة بشقيها الداخلية والخارجية في الأردن في فترة زمنية محددة ألا وهي فترة الإسناد الزمني للتعداد، حيث يتم طرح أسئلة معينة يتم من خلالها التعرف على أعداد المهاجرين الداخلين والخارجين بمختلف خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية... الخ، وكذلك العمل على إعداد قاعدة بيانات خاصة بإحصاءات الهجرة من خلال الخبراء المحليين المتخصصين في الدائرة لتكون مرجعاً أساسياً لكافة المهتمين والمخططين والباحثين على حد سواء، كما أنه يمكن حساب كافة مؤشرات الهجرة كمعدل الهجرة الخام ومعدل الهجرة الداخلة أو الخارجة ومعدل صافي الهجرة ومعدل الدوران...، إذا نستطيع القول بأن التعداد العام للسكان والمساكن يعطينا درجة عالية من الدقة والثقة، كما أنه يعطينا تصوراً واضحاً عن حجم وتوزيع غير الأردنيين بمختلف خصائصهم وخاصة العاملين منهم، لكن التعداد العام لا يوفر لنا بيانات عن أعداد الأردنيين في الخارج، كما أن تغطيته للأفراد غير الأردنيين المتواجدين في الأردن بطريقة غير شرعية متدنية. ب- المسوحات بالعينة إضافة بعض الأسئلة المباشرة والمحددة، يتم من خلالها التعرف على مستويات الهجرة، فمن خلال أعداد الأشخاص الذين غيروا مكان إقامة الأم وقت ولادتهم للإقامة في محافظات أخرى داخل الأردن يتم التعرف على الهجرة الداخلية(الحياتية) التي تمت بين محافظات المملكة، وكذلك يمكن تحديد أي المحافظات تعتبر جاذبة أو طاردة للسكان ليتم ربط ذلك بالسياسات والخطط التنموية لكل محافظة على حده. 2. السجلات الإدارية تتضمن الجهات المعنية ببيانات الهجرة وتجمع لمصدر دائرة الإحصاءات العامة للوقوف على أهم المؤشرات المتعلقة بالهجرة. ويشرف على إعداد السجلات الإدارية عدة جهات حكومية تم الإشارة إليها سابقاً.

تابع/ الجدول رقم 1: مهام الجهات التي تجمع بيانات الهجرة

الجهـة	المهام وطبيعة البيانات
تابع / دائرة الإحصاءات العامة	3. البيانات التي يتم جمعها في الحالات الطارئة وقت عبور المهاجرين في الحدود الدولية. 4. قوائم المسافرين سواء القادمين أو الخارجين التي يتم إعدادها في المعابر الجوية والبحرية والبرية. 5. إحصاءات الجوازات والطلبات للحصول على الفيزا. 6. تصاريح العمل للعمالة غير الأردنية. 7. بيانات الضمان الاجتماعي المتعلقة بالعمالة غير الأردنية. وتضمنت استمارات التعدادات الثلاثة الأخيرة (1979، 1994، 2004) التي نفذتها دائرة الإحصاءات العامة مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها قياس حجم الهجرة الدولية. الأسئلة التي يتم طرحها عادة في التعدادات والمسوحات للتعرف على مستويات الهجرة من الأردن وإليه : 1. ما هو سبب الإقامة في الخارج (للأردنيين) وسبب القدوم إلى الأردن (لغير الأردنيين)؟ للعمل، للدراسة، للمرافقة، للسياحة، للعلاج، أخرى. 2. مكان إقامة الأم وقت ولادة الفرد. 3. مكان الإقامة المعتادة الحالية. 4. مدة الإقامة في المكان الحالي بالسنوات الكاملة (للأردنيين وفي المملكة لغير الأردنيين). 5. مكان الإقامة المعتادة السابقة. 6. (مكان ولادة الأب) تعداد 1994. 7. (مكان ولادة الأم) تعداد 1994. ويتيح هذا النوع من الأسئلة تصنيف السكان الذين تم شمولهم في التعداد إلى مجموعتين هما: المهاجرون أي الأفراد الذين غيروا مكان الإقامة المعتاد للأم وقت ولادة الفرد، ومجموعة الأفراد غير المهاجرين أي الأفراد الذين لم يغيروا مكان الإقامة المعتاد للأم وقت ولادة الفرد.

الشكل رقم 4 : مواقع المعابر الحدودية في إدارة الإقامة والحدود / مديرية الأمن العام

الشكل رقم 5 : ملخص الجهات المعنية ببيانات الهجرة والمديريات المنبثقة عنها وأهم المهام الموكلة إليها

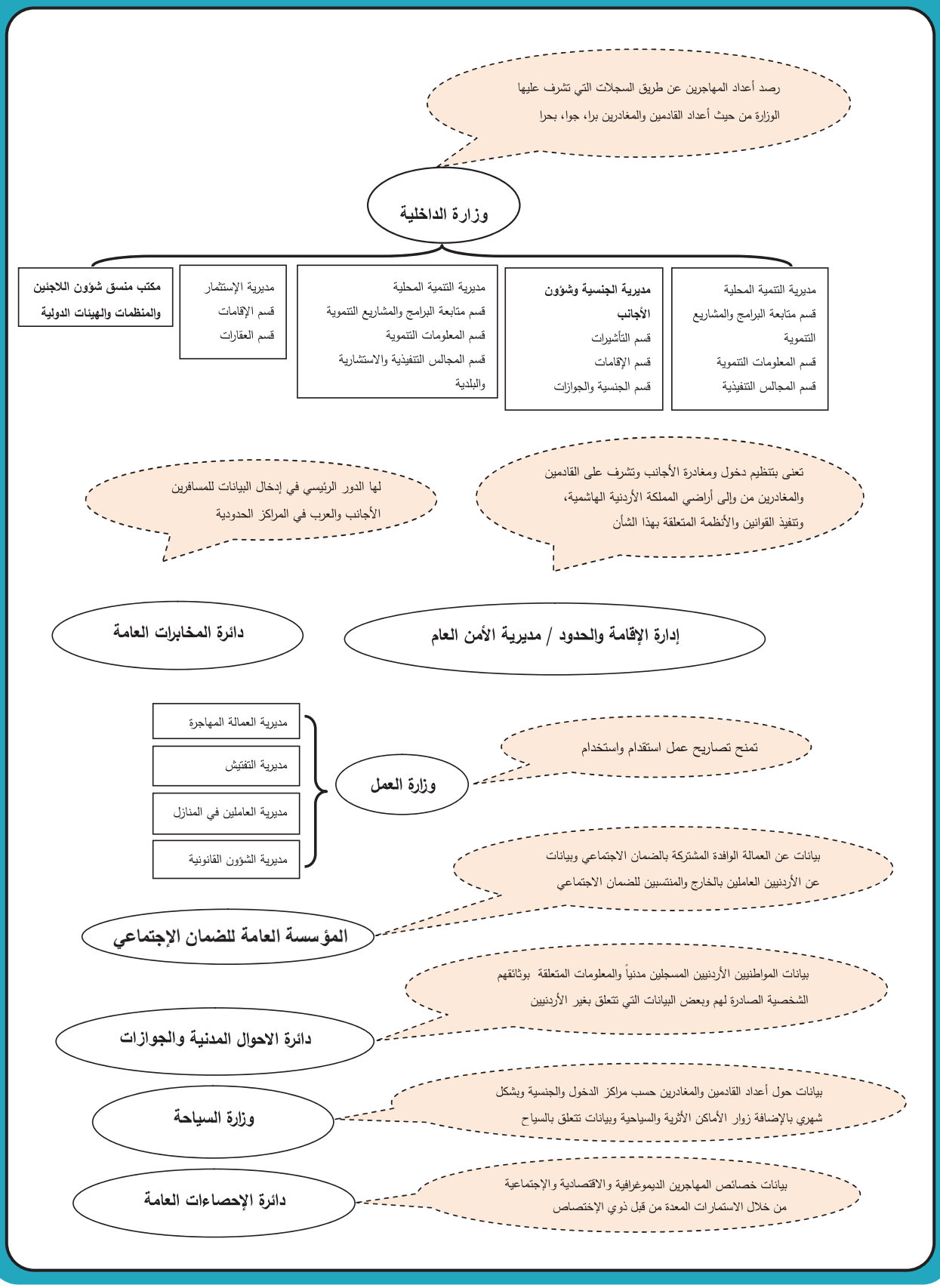

الشكل رقم 6 : مصادر البيانات للجهات المعنية ببيانات الهجرة

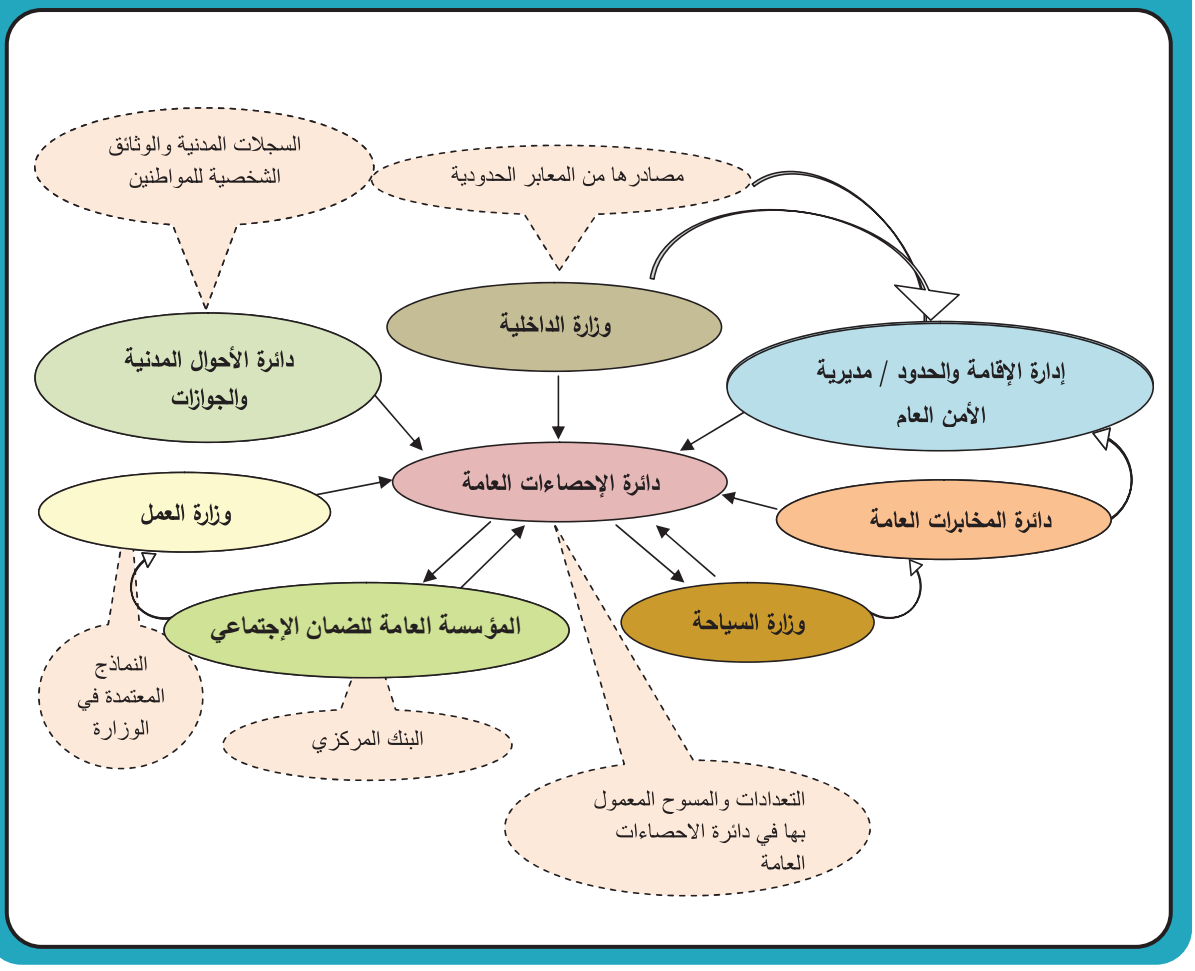

خامساً: النماذج والأنظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة

يمكن استخلاص الآتي من بيانات جدول رقم (2) الخاص بالنماذج والأنظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة:

إن النماذج المستخدمة والأنظمة الحاسوبية المعتمدة في المؤسسات والجهات المعنية ببيانات الهجرة متعددة بسبب اختلاف طبيعة البيانات المطلوبة في كل نموذج، غير أن هنالك نوعاً من التشابه فيما تطلبه كثير من النماذج، حيث أن معظمها يعود إلى وزارة الداخلية ويتعلق بالدرجة الأولى بموضوع الاستقدام أو الزيارة أو الإقامة أو المرور أو تجديد إذن الإقامة أو نقله أو فصله أو الإضافة إليه، وبالنسبة للعمالة الوافدة فتقوم وزارة العمل بإصدار تصاريح العمل لهذه العمالة. أما الأردنيون المهاجرون إلى الخارج (المغتربون في دول الخليج العربي مثلاً) فتقوم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بإعطائهم رقماً تأمينياً بعد أخذ كافة البيانات الأساسية للمؤمن عليه عند اشتراكه في الضمان الاجتماعي، وينطبق هذا أيضاً على غير الأردنيين الموجودين في المملكة، ويبرز هنا دور مهم لدائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة في تسجيل واقعات الولادة والوفيات والطلاق والزواج بغض النظر عن الجنسية أي أن ذلك التسجيل يشمل غير الأردنيين الموجودين في الأردن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن غياب الرقم الشخصي لغير الأردنيين المقيمين في المملكة يشتت جهود الجهات المعنية بالهجرة والمهاجرين، حيث أنه في كل مرة يرغب فيها أولئك من غير الأردنيين في الحصول على خدمة أو تعبئة طلب معين يتم عندها أخذ بيانات جديدة، ويتكرر هذا الإجراء في كل مرة، بسبب عدم وجود قاعدة بيانات يكون مفتاحها الأساس الرقم الشخصي (على غرار الرقم الوطني للأردنيين)، بحيث يكون لكل وافد رقم خاص به يحتوي على سجل كامل بكافة البيانات المتعلقة به وبأسرته (إن وجدت)، ويصار إلى الإضافة إلى هذا السجل في حال إن استجد ما يتطلب ذلك، مثل الواقعات الحيوية، أو التأمينات الاجتماعية، أو التصاريح المختلفة، أو اقترافه لمخالفات معينة أو غير ذلك.

وتالياً وصف مفصل للنماذج والأنظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة :

الجدول رقم 2: النماذج والأنظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة

الجهـــة	النماذج المستخدمة	الأنظمة الحاسوبية
1. وزارة الداخلية	1. طلب استقدام بقصد المرور 2. طلب استقدام بقصد المرور: طلب استقدام بقصد الزيارة خاص بالعراقيين 3. طلب نقل إذن إقامة 4. طلب فصل عن إذن إقامة 5. طلب تجديد تأشيره دخول للمملكة 6. طلب استقدام بقصد الزيارة 7. طلب تأشيرة خروج وعودة 8. طلب منح إذن إقامة 9. طلب تمديد إقامة مؤقتة 10. طب تجديد إذن إقامة 11. طلب إضافة إلى إذن إقامة	• نظام المعلومات الإقليمي RIS : (مديرية التنمية المحلية) هو نظام شامل ومحوسب لجمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المحافظة متضمناً بيانات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي للمحافظات و الوحدات الإدارية التابعة لها و رصد كافة المعلومات المتعلقة بها، حيث تقوم هذه الوحدات بتعبئة النماذج الخاصة بالبرنامج والمربوط الكترونياً بمركز وزارة الداخلية/ مديرية التنمية المحلية التي بدورها تقوم بعرض كافة البيانات على أصحاب القرار ليتسنى لهم معرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفعلي في المحافظة من أجل وضع الخطط التنموية للمحافظات من جهة وعلى مستوى المملكة من جهة أخرى وإعداد الدراسات الخاصة لكل محافظة. فالنظام يتضمن عدد السكان حسب التقسيمات الإدارية والتجمعات السكانية والمجالس البلدية. • نظام الاستثمار: (مديرية الاستثمار) بما أن تشجيع الإستثمار من الأساسيات التي تعمل عليها وزارة الداخلية فقد خصص هذا النظام للتعامل مع المستثمرين العرب والأجانب خاصة بشكل إلكتروني وحضاري يتناسب مع متطلبات تشجيع الاستثمار ويشمل تقديم المعاملات وتوريدها إلكترونياً وإدخال كافة البيانات اللازمة للمعاملة ومن هذه المعاملات (معاملات الزيارة والعمل والإقامة وتملك الأراضي للمستثمرين غير الأردنيين). • نظام اللاجئين يعمل هذا النظام بتخزين كافة البيانات التي ترد إلى مكتب المفوضية الخاص باللاجئين ويحتوي على معلومات عن هوية اللاجئ وتاريخ دخوله وأي كتب رسمية تتعلق به داخل الوزارة.

تابع/ الجدول رقم 2: النماذج والانظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة

الجهـة	النماذج المستخدمة	الأنظمة الحاسوبية
		• النظام الفني المعمول به في وزار الداخلية : – جميع الأنظمة بالوزارة بنيت على قاعدة بيانات Oracle Database10 Release 2 عاملة على نظام تشغيل Unix. – تم عمل الواجهات التطبيقية لكل الأنظمة على Oracle Developer 10g Forms & Report وتم تطويرها لكي تعمل على بيئة WEB. – ترتبط جميع الواجهات التطبيقية مع قاعدة البيانات من خلال Oracle g10 Application Server.
1.1 مديرية الجنسية وشؤون الأجانب	**طلبات الزيارة** 1. طلب استقدام بقصد الزيارة 2. طلب استقدام بقصد الزيارة خاص بالعراقيين 3. نموذج خاص بطلبات استقدام العراقيين **طلبات الإقامة** 4. طلب تجديد إذن إقامة 5. طلب منح إذن إقامة 6. طلب نقل إذن إقامة 7. طلب إضافة إلى إذن إقامة 8. طلب فصل عن إذن إقامة	يعنى نظام الجنسية وشؤون الأجانب بالطلبات المقدمة للوزارة مثل طلبات منح الجنسية والتأشيرات والخدم وأذونات الإقامة وغيرها، حيث يوفر هذا النظام بيئة عمل إلكترونية كاملة وسرعة في إنجاز المعاملات ويرتبط هذا النظام الكترونياً مع دائرة المخابرات العامة ويقدم هذا النظام ملفاً للإستفسار عن المعاملات، بالإضافة الى نظام تحديد مكان السكن من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة بالإضافة الى الاستفسار من خلال SMS .

تابع/ الجدول رقم 2: النماذج والانظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة

الجهـة	النماذج المستخدمة	الأنظمة الحاسوبية
	جوازات السفر 9 . طلب تجديد/ تمديد جواز سفر أردني مؤقت 10. طلب إضافة إلى جواز سفر أردني مؤقت 11. طلب فصل عن جواز سفر أردني مؤقت 12. طلب منح جواز سفر أردني مؤقت **التأشيرات** 13. طلب تجديد تأشيرة دخول المملكة 14. طلب تأشيرة خروج وعودة **أخرى** 15. طلب وثيقة سفر إضطرارية 16. طلب إستعادة الجنسية الأردنية 17. طلب إلغاء قرار إبعاد	
2. **إدارة الإقـامـة والحدود / مديرية الأمن العام.**	1 . نموذج غرامات وتمديد إقامة مؤقتة 2 . نموذج إثبات دخول / مغادرة 3 . نموذج تمديد إقامة مؤقتة 4 . نموذج إضافة الزوجات والأبناء للفات المقيمين 5 . طلب إذن إقامة لأول مرة 6 . نموذج تجديد إذن إقامة 7 . طلب إعفاء من غرامات تجاوز الإقامة 8 . طلب فاقد أو تالف	نظام مبني على نظام بيانات Oracle d10

تابع/ الجدول رقم 2: النماذج والانظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة

الجهـة	النماذج المستخدمة	الأنظمة الحاسوبية
3. **دائرة المخابرات العامة**		قامت الدائرة بتطبيق النظام الآلي الموحد بين كافة المعابر الحدودية بتاريخ 1/1/ 2008
4. **وزارة العمل**	1. نموذج تصريح عمل الأردني 2. طلب تصريح العمل للعامل الوافد	يتم جمع البيانات عن العامل الوافد عن طريق تعبئة النماذج المعتمدة في وزارة العمل (طلب الحصول على تصريح عمل وعقد العمل)، بالإضافة إلى استكمال كافة الأوراق المطلوبة لاستصدار تصريح العمل والمتضمنة فحص طبي للعامل، صورة عن جواز السفر الخاص بالعامل وتحديد سكنه، وكشف ضمان يبين خضوع العامل لأحكام قانون الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى رخصة مهن وسجل تجاري المؤسسة أو إذن اشغال في حال إستخدام العامل في عمارة او فيلا وسند تسجيل أو تقديم توصية صادرة عن مديرية الزراعة في حالة كون العامل عاملاً زراعياً. **قسم المعلومات:** وتحتل المركز الأساسي في التعامل مع بيانات العمالة الوافدة وإدارة الأنظمة التي تعمل عليها الوزارة مثل نظام العمالة الوافدة ونظام التشغيل والنظام المالي وغيره من الأنظمة الخاصة بالوزارة، حيث تم الربط الإلكتروني بين مركز الوزارة ونحو (21) مديرية عمل في الميدان، وتعتمد قاعدة بيانات ORACLE للتعامل مع نظام العمالة الوافدة والعمالة الأردنية المهاجرة، كما وترتبط إلكترونياً مع دائرة المخابرات العامة، ويجري حالياً الاستعداد للربط مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، السفارة المصرية، ووزارة القوى العاملة في جمهورية مصر العربية، وسيتم الربط مع كل المؤسسات المعنية على الشبكة الحكومية الآمنة قريباً.

تابع/ الجدول رقم 2: النماذج والانظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة

الجهـة	النماذج المستخدمة	الأنظمة الحاسوبية
5. دائـرة الأحـوال المـدنيـة والجوازات	1 . البطاقة الشخصية والأحوال 2 . تبليغ عن واقعة الولادة 3 . تبليغ عن واقعة وفاة 4 . نموذج تسجيل واقعة طلاق حسب الجنسية 5 . نموذج تسجيل واقعة الزواج حسب الجنسية 6 . طلب إضافة الأبناء لجواز السفر 7 . طلب إضافة شخص لجواز السفر الأردني 8 . طلب جواز سفر 9 . نموذج طلب تمديد جواز سفر أردني 10. طلب شهادات 11. طلب صرف دفتر عائلة 12. طلب قيد شخصي 13. نموذج إفادة 14. نموذج التصحيح والتظهير	إن مكاتب الأحوال المدنية والجوازات ترتبط معاً بشبكة حاسوبية بمركز الدائرة/عمان حيث توجد السيرفرات الرئيسية التي تعمل ببرمجية"Oracle Data Base" حيث تجمع البيانات من المكاتب ويمكن استخلاص ما يتعلق منها بالهجرة حسب مكان الإقامة، سواء داخل البلد أو خارجها وتنقل إلى برنامج التحليل الإحصائي "SPSS".

تابع/ الجدول رقم 2: النماذج والانظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة

الجهـة	النماذج المستخدمة	الأنظمة الحاسوبية
6. **المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي**	نموذج رقم(1): المعلومات الأساسية للمؤمن عليه عند إشراكه في الضمان الاجتماعي، حيث يتم تعبئة معلومات عن المؤمن عليه كما في النموذج ويتم إعطاء رقم للمؤمن عليه الأردني و لغير الأردني. وعند إعطاء الرقم التأميني للمؤمن عليه يتم ترحيل المعلومات والبيانات على هذا النموذج. نموذج رقم(2): الخاص بالاشتراك الاختياري وهذا فقط للأردنيين داخل وخارج الأردن، وبالنسبة للأردنيين خارج البلد وهم المغتربون في دول الخليج العربي، يتم تعبئة عنوان المشترك في بند (7) ويرحل على الحاسوب. نموذج رقم (4:) والخاص بإيقاف اشتراك المؤمن عليه فإن الرقم التأميني يبرز جنسية المؤمن عليه. نموذج رقم (5) : (الكشف المالي سريان) يتم تعبئة بيانات المؤمن عليه في كل مرة يتم إشراكة بالضمان الاجتماعي حتى لو عنده رقم تأمين. نموذج (6): المعلومات الأساسية للمتقاعدين حيث يظهر النموذج معلومات عن عنوان المتقاعد.	تجمع البيانات من خلال الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب العمل عن العمالة الوافدة وهذه البيانات تقسم إلى قسمين : 1. بيانات مخزون (لسنوات سابقة) 2. بيانات جارية (بالاعتماد على الإشتراكات الشهرية خلال السنة الحالية للمؤمنين عليهم الفعليين) – البرنامج المستخدم (للأنظمة) برنامج ORACLE

تابع/ الجدول رقم 2: النماذج والانظمة الحاسوبية المستخدمة من قبل الجهات المعنية ببيانات الهجرة

الجهـة	النماذج المستخدمة	الأنظمة الحاسوبية
7. **وزارة السياحة**	مسح القادمين والمغادرين والذي يتم حسب المعايير الدولية من قبل دائرة الإحصاءات العامة حيث يتم الحصول على معدل إقامة السائح ومعدل الإنفاق ومكان الإقامة وتصنيف الزائر والغرض من الزيارة.	إستخدام قاعدة بيانات على برنامج (الإكسل) من خلال نتائج المسوحات التي تجري بشكل دوري كل أربع سنوات، حيث يتم استخراج البيانات الخاصة للقادمين والمغادرين عبر كافة المراكز الحدودية التي يتم الحصول عليها بشكل شهري من دائرة المخابرات العامة وتبويبها على جداول (الإكسل) التي هي قاعدة البيانات من نتائج المسح.
8. **دائرة الإحصاءات العامة**	الاستمارات المعدة من قبل متخصصين في الهجرة للمسوح بتضمين بعض الأسئلة الخاصة بالهجرة واستمارات التعدادات السكانية.	برنامج ORACLE

سادساً: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

يمكن من خلال الجدول اللاحق (جدول رقم 3) تلخيص أهم نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات التي تعبر عن واقع عمل الجهات المعنية في بيانات الهجرة في الأردن على النحوالتالي :

نقاط الضعف

تعاني بيانات الهجرة كثيراً من **نقاط الضعف** وتكاد تكون هذه النقاط مشتركة بين جميع الجهات المعنية بالبيانات، ولعل أهمها يكمن في ضعف الإمكانات المالية اللازمة لعملية تطوير الأنظمة الحالية المستخدمة لرصد الهجرة، إضافة إلى عدم كفاية الكوادر البشرية عالية التأهيل في مجال تحليل بيانات الهجرة وفق المعايير الدولية، وهو ما انعكس بالضرورة على عدم وجود إحصائيات دقيقة لتيارات الهجرة الداخلة والخارجة من وإلى المملكة حتى على مستوى القادمين والمغادرين، وخاصة مرافقيهم من الأطفال والنساء، وتبرز نقطة ضعف أخرى تتمثل بغياب ربط آلي فعال بين الأجهزة التي تتعامل مع غير الأردنيين الداخلين إلى المملكة والقاطنين فيها والمغادرين منها، وهو ما جعل عملية حصر أعدادهم مسألة في غاية الصعوبة، وكذلك مسألة تتبع دورة إقامة كل منهم في المملكة منذ دخوله ومروراً بحصوله على إقامة وانتهاءً بمغادرته، وهذا ينطبق أيضاً على العمالة الوافدة إلى المملكة من حيث عدم فعالية المتابعة الميدانية لها بما في ذلك التأكد من عمل الوافدين في المهن المصرح لهم بها، وهو ما أفرز ظاهرة العمالة غير الشرعية التي لا تحمل تصاريح عمل في الأصل أو تصاريح سارية المفعول، ولئن كانت هذه الظاهرة لا تشكل إلا جزءً بسيطاً في العمالة الأجنبية في الأردن إلا أنها تعبر بوضوح عن وجود خلل في نظام رصد غير الأردنيين العاملين في المملكة.

وتبقى المشكلة الكبرى في هذا السياق من غياب قاعدة بيانات وطنية عن أعداد وخصائص غير الأردنيين الموجودين داخل المملكة وكذلك الأمر بالنسبة للأردنيين المقيمين في الخارج، وذلك بسبب عدم توافر الإمكانات لإجراء مسح شامل حول الهجرة في الأردن، إضافة إلى عدم الجدية في الخروج بآلية فعالة لتقدير أعداد الأردنيين في الخارج من خلال إطلاق نظام يكفل تحقيق هذا الهدف.

نقاط القوة

وبالرغم من كل السلبيات التي تم إيرادها عن نظام رصد غير الأردنيين القادمين إلى المملكة والمغادرين منها، إلا أن هنالك **نقاط قوة** من أهمّها أن النظام الحالي يستند إلى توافر أجهزة سيطرة متطورة عن جميع المراكز الحدودية مرتبطة مع دائرة المخابرات العامة، يتم بموجبها تحليل البيانات وترحيلها بشكل يومي.

وفي جانب آخر، تبذل وزارة العمل جهوداً مؤسسية كبيرة في تحديد أعداد العمال الأجانب في الأردن وذلك من خلال تصاريح العمل الممنوحة لهم، وكذلك من خلال المتابعة الحثيثة لهم في ضوء الإمكانيات المتاحة لها من خلال مديرية التفتيش في الوزارة ومديريات العمل في المحافظات والألوية، كما تبذل دائرة الإحصاءات العامة قصارى جهدها في توفير بيانات عن غير الأردنيين من خلال ما تنفذه من تعدادات ومسوحات في أوقات متباعدة في الغالب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما توفره الجهات المعنية بشؤون الهجرة من بيانات يتركز بشكل أساسي على غير الأردنيين القادمين إلى المملكة وأولئك الذين يقيمون فيها من جنسيات متعددة، ولكن هذه الجهات ليست معنية أصلاً برصد الأردنيين في الخارج، إلا من بوابة توزيع القادمين والمغادرين إلى المملكة حسب الجنسية وبالطبع الجنسية الأردنية من ضمن ذلك.

التحديات

وقد فرض كل ذلك **تحديات** يندرج جزء منها في الجانب العلمي للتعاطي مع المشكلة، وتمثل في عدم توجه البحث العلمي الصادق الرصين نحو دراسة موضوع الهجرة من الأردن وإليها وآثارها الاقتصادية على المستويات الكلية والجزئية، وتحديداً هجرات الأردنيين إلى الخارج في ظل غياب التواصل الاجتماعي والرسمي مع الجاليات الأردنية في الخارج وخاصة الأردنيون العاملون هناك. ويبرز تحد آخر يتمثل في تدفق عمالة وافدة إلى الأردن من دول تمثل مصادر إرسال تقليدية للعمالة الوافدة إلى الأردن، وهذا التدفق يكون في بعض صوره وأهدافه لغير العمل، كون أن تأشيرة الدخول مع مثل تلك الدول يتم الحصول عليها عند المعبر الحدودي بهدف السياحة مثلاً، ولكن ما يلبث الوافد أن يتوجه بعد ذلك إلى العمل بصورة غير شرعية، فيكون ذلك خارج إحصاءات وزارة العمل المستندة أصلاً إلى عدد تصاريح العمل الممنوحة والمجددة سنوياً. ويبقى الرهان معقود على وعي المواطن في تصحيح البيانات المتعلقة بمكان الإقامة وفي تسجيل الواقعات الحيوية، وهذا ما يساعد لاحقاً في تقدير حجم الهجرة الداخلية، وفي جانب آخر فإن التحدي الآخر يتمثل بأهمية وعي المواطن والمؤسسات الوطنية في عدم استخدام العمالة الوافدة غير الشرعية غير المسجلة، وفي ضرورة مساعدة الأجهزة المعنية في الرقابة على التفتيش على هذه العمالة وعلى تصويب أوضاعها حيثما كان ذلك ممكناً.

الفرص

وتبرز هنا **فرص** ضبط الهجرة إلى الأردن وفق تبني آلية تنفيذية تتظافر فيها جهود كافة الجهات المعنية بهذا الشأن، تستند في عملها على خطة حكومية جادة للإصلاح الإداري وفق التوجيهات والرؤى الملكية السامية.

وقد أجمعت الجهات المعنية بموضوع الهجرة في توصياتها على ضرورة الربط الإلكتروني الفعال فيما بينها لضمان تبادل المعلومات المتعلقة بالمهاجرين عبر الحدود، وكذلك على أهمية تعزيز التقنيات والأجهزة الحديثة الموجودة في المراكز الحدودية وضرورة تدريب الكوادر العاملة هناك على أحدث الأساليب لاستخدام وإدامة هذه الأجهزة والتقنيات بما في ذلك اجتياز دورات تدريبية متقدمة متخصصة في كشف التزوير للوثائق وجوازات السفر وفي أنظمة الجوازات والتأشيرات العالمية وفي الأنظمة العالمية في إدارة الحدود.

كما تمت التوصيه بضرورة إعطاء رقم شخصي لكل من يدخل الأردن، وبأهمية توعية متخذي القرار بأهمية هذا الرقم، بحيث يتم تثبيته على جواز سفر القادم، وبرزت توصية أخرى تعلقت بوجوب وجود مراجعة للتشريعات النافذة المتعلقة بالهجرة، وذلك للتأكد من مدى مواكبتها للمعايير والمواثيق الدولية بما يكفل تطبيقاً سليماً وممارسة فعلية قانونية لإجراءات الهجرة، وأوصت كذلك بإنشاء مرصد وطني للهجرة لدراسة وتحليل سياسات الهجرة والعمالة الوافدة، وبضرورة إجراء المسوح الدورية المتخصصة بإحصاءات الهجرة وبغير الأردنيين الموجودين في الأردن وخاصة العمالة الوافدة إلى الأردن، وبأن تتضمن التعدادت القادمة للسكان ثلاثة أسئلة أساسية عن دولة الجنسية ومكان الولادة والدولة التي سبق الإقامة فيها.

الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهـة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
1. وزارة الداخلية	**نقاط الضعف** – كافة البيانات بحاجة إلى تطوير وتحديث خاصة فيما يتعلق بآليات الدخول والخروج من المملكة. – معالجة الضعف في بيانات الأنظمة الموجودة في الدوائر المعنية الخاصة بدخول وخروج الأفراد من وإلى المملكة، وذلك من أجل إعادة ترتيب عملية الدخول والخروج. – قلة التمويل المالي اللازم لإعادة هيكلة مديرية الجنسية وشـــؤون الأجـــانب وفق المعايير الدولية الخاصة ببيانات الهجرة. – قلة توفر الكفاءات المختصة بشؤون تحليل بيانات الهجرة بالشكل الذي يتسق ويتناغم مع المعايير والتصانيف الدولية. **نقاط القوة** – أغلب الدوائر المعنية بإحصاءات الهجرة هي دوائـــر تـــتبـــع لـــوزارة الداخلية (مديرية الجنسية وشؤون الأجانب، مديـريـة التنمية المحلية، مديـريـة الأمـن الـعـام، دائـــرة الأحوال المدنية والجوازات).		– إن أغلب الدوائر المعنية بشؤون وإحصاءات الهجرة هي دوائر تتبع لوزارة الداخلية (مديرية الجنسية وشـــؤون الأجـــانب، مديرية التنمية المحلية، مديرية الأمـــن العـــام، دائرة الأحوال المدنية والجوازات)، لذا لابد من إنشاء مديرية تعنى بإحصاءات الهجرة تتبع لوزارة الداخلية. – الربط الإلكتروني بين المؤسسات المعنية هي الحل الأفضل لعملية تدقيق البيانات بين المؤسسات وضمان دقتها وشموليتها. – تبادل المعلومات الاستخباراتية. – تعزيز قدرات العاملين في النقاط الحدودية من خلال عقد دورات تدريبية. – عقد دورات تدريبية تعريفية في إدارة الجمارك. **الجانب الفني** – توفير التقنيات والأجهزة الحديثة في إدارة الحدود والإقامة. – توفير تدريبات للكوادر على استخدام التقنيات الحديثة. – إجراء تقييمات للقدرات الفنية العاملة في النقاط الحدودية. – التدريب في مجالات الربط الإلكتروني والبرامج الحاسوبية وقواعد البيانات. – تدريبات متخصصة في كشف تزوير الوثائق . – تدريبات خاصة بأنظمة الجوازات والتأشيرات العالمية.

تابع/ الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهـــة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
			– إعتماد جوازات سفر على مستوى المعايير الدولية بالنسبة لدول المنطقة. – توفير دورات تدريبية عملية وزيارات ميدانية للدول أصحاب الخبرات في مجال إدارة الحدود. – إجراء تقييم لأنظمة النقاط الحدودية. – إجراء تقييم للإحتياجات التدريبية للنقاط الحدودية. – تبادل الزيارات الإستطلاعية بين دول المنطقة. – استحداث تدريب مدربين ضمن كوادر إدارة الحدود. – مشاركة ضباط المعلوماتية في التدريبات والفعاليات المستقبلية. – تشكيل فريق خبراء تدريب إقليمي متخصص في إدارة الحدود. – إنشاء مركز تدريب إقليمي متخصص في إدارة الحدود. – الاطلاع على الأنظمة العالمية في إدارة الحدود مثل نظام NEXET بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وتطوير أنظمة مشابهة بين دول المنطقة خاصة الحدود البرية. **الجانب الإداري** – دورة تدريبية في إدارة النقاط الحدودية وآليات توزيع المهام. – دورة تدريبية وتعريفية في إدارة الجمارك. – دورة تدريبية في الرقابة وحماية النزاهة والحماية من الفساد. – دورة تدريبية في شؤون المبعدين . **جانب الاستخبارات** – دورة تدريبية في تبادل المعلومات وآلياتها. – دورة تدربيية في جمع المعلومات والتحليل والتصنيف الأولي.

تابع/ الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
			– دورة تدريبية في كتابة التقرير الاستخباري. – دورة تدريبية في حماية وأمن المطارات. – إنشاء شبكة تبادل معلومات حول معلومات الهجرة والحدود. **المتابعة** – إنشاء فريق متابعة وتنسيق للفعالية مكون من الدول المشاركة والمنظمة الدولية للهجرة. – تقوم المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع ممثلي الحكومات المعنية بصياغة الشروط المرجعية لعمل فريق المتابعة والتنسيق. – تقوم المنظمة الدولية للهجرة من خلال مكاتبها في الدول المعنية بإرسال الكتب المتعلقة باستحصال الموافقات اللازمة في إنشاء فريق المتابعة والتنسيق.
2. إدارة الإقامة والحدود/ مدرية الأمن العام	**نقاط القوة** – توفر أجهزة سيطرة في جميع المراكز الحدودية مما يمكنهم من الحصول على البيانات والإحصائيات من خلالها وهذه الأجهزة مربوطة مع أجهزة المخابرات العامة لتحميل الإحصائيات بشكل يومي. – التسلل عن طريق حدود المملكة يكاد يكون معدوم وذلك للرقابة الشديدة عليها. – توفر أجهزة تفتيش الأشخاص القادمين للمراكز الحدودية. – وجود أكثر من جهاز أمني يتعامل مع الأجانب في المراكز الحدودية.	**الفرص** – تم تشكيل لجنة برئاسة مدير مديرية الجنسية في وزارة الداخلية تضم مندوبين عن كل من وزارة العمل، دائرة الأحوال المدنية، وزارة الداخلية، دائرة المخابرات العامة، مديرية الأمن العام وذلك لمناقشة الأرقام الشخصية للأجانب.	– توعية متخذي القرار في كافة الجهات المعنية بأهمية الرقم الشخصي والفائدة التي ستعود عليهم وعلى عملية التخطيط الفعال. – التنسيق مع كافة الجهات حول تبنى الرقم الشخصي للأجانب والذي يشترط ما يلي: – أن يقوم كل أجنبي يدخل البلاد بالحصول على الرقم الشخصي من المراكز الحدودية، وبحيث يتم تثبيت هذا الرقم على وثيقة الجواز الخاص بالأجنبي. – تقتصر هذه الآلية في المرحلة الأولى على الأجانب غير الحاصلين على جوازات سفر أردنية بجميع أنواعها.

تابع/ الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهـة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
	نقاط الضعف - عدم وجود إحصائيات دقيقه للقادمين والمغادرين من وإلى المملكه وعدم ظهور حركات بعض المسافرين وخاصة المرافقين لذويهم لعدم تقيد الموظف المختص بإدخال حركات القادمين والمسافرين على جهاز الكمبيوتر. - عدم وجود نظام تتبع حركات الشخص القادم إلى المملكة من مركز الدخول ولحين حصوله على إقامة وانتهاء الإقامة ومغادرته المملكة. - عدم تقيد الأجانب والعرب القادمين للمملكة بعنوان سكن محدد للإقامة. - عدم تقيد المواطنين بالتعليمات الخاصة بالإبلاغ عن الوافدين(سواء كان مؤجراً أو كفيلاً لشخص أجنبي أو رب عمل (مخالفين للنصوص المبينة في الفصل الثاني والفصل الخامس من قانون الإقامة وشؤون الأجانب في الأردن رقم لسنة 1973 وتعديلاته) - عدم وجود ربط الكتروني فعال بين الأجهزة التي تتعامل مع الأجانب.		- أن يتم مخاطبة مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة لبيان الجاهزية الكاملة لتشغيل وتفعيل آلية استخدام الرقم الشخصي للأجانب، والتنسيق فيما بينهما باستمرار لضمان عدم تكرار الأرقام المصروفة. - إلزام جميع المؤسسات الرسمية بعدم استكمال معاملة أي شخص أجنبي إذا لم يكن هذا الأجنبي حاصل على رقم شخصي. - إلزام كل أجنبي داخل البلاد بتثبيت الرقم المخصص له على جواز السفر الخاص به خلال مدة أقصاها 6 أشهر من تاريخ إصدار تعميم رئاسة الوزراء حول اعتماد هذا الرقم على أن لا ترتبط عملية تثبيت الرقم الشخصي بالأجنبي بمتابعة قانونية إقامة هذا الشخص في البلاد . - يتم بعد انتهاء المدة المقررة أعلاه 6 أشهر التعميم على المؤسسات الخاصة لنفس الغاية المذكورة بالنقطة رقم 6 المذكورة سابقاً. - أن تقوم اللجنة بعقد اجتماع دوري لغايات تقييم سير العملية ومعالجة أية ملاحظات تستجد في حينه. - تدريب الكوادر البشرية العامة في المجال الإحصائي في إدارة الإقامة والحدود بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة. - استدعاء مندوبين عن /إدارة تكنولوجيا المعلومات في كل من دائرة المخابرات العامة ومديرية الأمن العام لشرح آلية جمع بيانات القادمين والمغادرين والأنظمة المستخدمة وبوجود خبراء فنيين ومتخصصين في البرمجيات وكذلك مندوبين عن دائرة الإحصاءات العامة للعمل على تحديد نقاط القوه والضعف في البرامج المستخدمة ومدى تناغم المصطلحات المستخدمة مع التعريفات المتعلقة بالهجرة حسب المعايير الدولية.

تابع/ الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهـة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
	– تبـاين تفسير المصطلحات الخاصة بموضوع الهـجـرة مـن جـهـة لأخرى مثال تعريف المهاجر.		– تأهيل فرع الإحصاء في إدارة الإقامة والحدود وتطويره وتدريبه على استخدام البرمجيات المحوسبه ذات العلاقة بإحصاءات الهجره.
3. وزارة العمل	**نقاط القوة** – من أجـل توفير بيانـات دقيقـة عـن العمالة الأردنية في الخارج تم تصميم استمـارة لتوزيعـها على السفارات الأردنية في الدول الخليجية، بالإضافة إلى اعتماد الاستمارات المقدمـة من الأردنيين في الخـارج لغايات الاشـتـراك في المؤسسـة العـامـة للضمان الاجتماعـي رغـم محـدوديـة عـددهم. **نقاط الضعف** – ضعف المتابعة ميدانياً للعمالة الوافدة حسب المهنة الفعلية حيث يتم منح تصريح العمل بناء على الوثائق المقدمة من صاحب العمل والتي يتم دراستها لتقدير مدى حاجة المؤسسة لهذه العمالة وفي كثير من الأحيان يتم الكشف على المؤسسة ميدانياً لبيان واقع الحال، إلا أنه في بعض الحالات يتم تشغيل هذه العمالة في مهن غير المهنة المصرح لهم بالعمل بها أو انتقاله من قطاع إلى آخر للعمل بمهنة مخالفة.	**التحديات** – ندرة الأبحاث والدراسات المعده من قبل المؤسسات الرسمية المعنية عن دور وأثر التحويلات المالية من المهاجرين على الاقتصاد الوطني. – ضعف المعلومات المتوفرة عن الأيدي الأردنية العامله في الخارج وتوزيعها الجغرافي. – ضعف التواصل الإجتماعي مـع الجـاليات الأردنية في الخارج. – عـدم وجـود جهة رسمية مرجعية تعمـل عـلى جمع وتـحـلـيـل البيانات الخاصة بالمهاجرين الأردنيين. – شح البيانات المتعلقة بالحجم الحـقـيـقـي والكلي للعمالة الوافدة والمهاجرة.	**التوصيات** – تنفيذ ما تم اقتراحه من قبل الاتحاد الأوروبي بمنح كل عامل وافد قادم إلى الأردن رقم – على غرار الرقم الوطني– وينشأ له صفحة الكترونية دائمة وتحدث باستمرار وتعمم على كافة أجهزة المؤسسات المعنية للتعامل مع أي معاملة تخصه. – شمول هذه الصفحة سيرة حياة العامل الذاتية وكل الحركات على مدى سنوات إقامته. – في حال اعتماد وزارة العمل كجهة رسمية معنية بتوفير كافة البيانات عن العامل الوافد فإن على الوزارة أن تنسق مع الجهات المعنية الأخرى لتعديل محتويات عقد العمل ليكون أكثر شمولية. – توسيع الربط الإلكتروني على الشبكة الحكومية الآمنةSGN ، حيث ابتدأت مديرية الإقامة وشؤون الأجانب بتطبيق هذا النظام ليشمل كل الجهات الرسمية المعنية ببيانات الهجرة في الأردن، حيث يسهل الدخول على هذه البيانات من خلال المركز الوطني للمعلومات الذي يعمل كجهة /Administrator. – تقييم أوضاع الهجرة الدولية بأبعادها المتعددة لتصبح أكثر شمولاً ووضوحاً، بما يخدم دول الإرسال والاستقبال، وتسهيل تبادل

تابع/ الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهـة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
	– عدم معرفة عدد العمالة الحقيقية بسبب الهجرة غير الشرعية التي لا تحمل تصاريح عمل كون النظام الحالي يقوم بإحصاء العمالة التي تحمل تصاريح عمل سارية المفعول ولا يمكن حصر العمالة التي غادرت المملكة أو استقرت فيها. ويجري حالياً العمل على إيجاد آلية لذلك بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية. – تعتمد مصداقية هذه البيانات على دقة إدخال المعلومات على أجهزة الحاسوب من قبل موظفي الوزارة خصوصاً أن هناك تشابهاً كثيراً في أسماء بعض الجنسيات الوافدة. – كذلك ما يتعلق بالنظام الذي تعمل عليه الوزارة حالياً حيث أنه لا يحتفظ بسجل عن العامل الوافد يبين سيرة عمله الذاتية، إلا المهنه وسنوات العمل السابقة لدى مختلف أصحاب العمل الذين لديهم عمال أي محدودية البيانات التي يتم حفظها على النظام. – إن نقاط الضعف التي تم ذكرها سابقاً تمثل الفجوات في حجم ونوعية البيانات المراد توفيرها. – كما ويتسلسل التعامل مع بيانات الوافدين.	– ضعف التنسيق بين دول الإرسال والاستقبال. – تعدد الجهات المعنية بتنظيم سوق العمل وتداخل مهماتها. – وجود مشاكل في تشريعات العمل. – وجود عمالة وافدة غير مسجلة لا ترغب في تسوية أوضاعها. – الحدود المفتوحة مع بعض الدول مما يسبب إرباكاً للمؤسسات، لمتابعة الداخلين الجدد من العمالة المهاجرة – قلة توعية العاملين المهاجرين الجدد القادمين للعمل، وهي مسؤولية مشتركة بين دولهم قبل المغادرة ودول الاستقبال للتعريف بظروف العمل فيها وضرورة مراجعة المؤسسات المعنية للحصول على الوثائق اللازمة.	– مراجعة نصوص القوانين والتشريعات المتعلقة بالهجرة، ومستوى التطبيق والممارسات الفعلية، والعمل بمقتضى ما نصت عليه المعايير الدولية. – تنسيق الجهود التي تبذلها الجهات المعنية لتنظيم العمالة المهاجرة من الوزارات والدوائر الرسمية. – توحيد البيانات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين. – إنشاء مرصد وطني للهجرة لدراسة آثار الهجرة وتحليل سياسات إدارة شؤون العمالة الوافدة والمهاجرة.

تابع/ الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
	دولياً قبل قدومهم من تلك الدول من خلال طلبات التأشيرة أو طلبات الجامعات للحصول على القبول فيها مع الأخذ بعين الاعتبار شمولية وجودة هذه البيانات، وبذلك تكون للوافد صفحة كاملة موجودة مسبقاً لدى أجهزة الحكومة قبل أن يتقدم ذلك الوافد بطلب تصريح عمل.		
4. دائرة الاحوال المدنية والجوازات	**نقاط الضعف** – نقص الموارد المالية. – تعدد الشركاء في أداء الخدمة والحاجة الى تجميع كافة المصادر. **نقاط القوة** – إمتلاك الدائرة قاعدة بيانات للمواطنين وقدرة الدائرة على إدارتها إلكترونياً واستخراج بيانات تفصيلية حسب الحاجة. – دائرة الأحوال المدنية والجوازات تعتبر من الدوائر والمؤسسات ذات التواصل الكبير والمستمر مع المواطن. – وجود بنية تحتية إلكترونية مناسبة.	**التحديات** – عدم جاهزية الشركاء إلكترونياً. – عدم تصحيح البيانات من قبل بعض المواطنين فعند تغيير مكان إقامتة لا يقوم بتعديل بياناته في الدائرة. – التأخير في تسجيل الواقعات في بعض الأحيان. – مكان الإقامة تبعاً للسكن الوظيفي غير معتمد بالرغم من أنه مؤشر على حركة السكان. – إعتماد تسجيل مكان الإقامة على المواطن مع وجود مصالح متضاربة للمواطن في تثبيت مكان الإقامة أو تغييرها.	– إعتماد نموذج موحد بالبيانات الضرورية من قبل كافة المؤسسات المعنية. – تحديد جهة واحدة رئيسية ليتم تزويدها بالبيانات من قبل المؤسسات الفرعية. – الربط الإلكتروني مع كافة المؤسسات لتسهيل تدفق البيانات. – إستثمار بيانات دائرة الأحوال المدنية والجوازات لما توفره من معلومات تختصر الوقت والجهد والمال لإعادة جمعها من جديد.

تابع/ الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
		– صعوبة الإجراءات المتبعة في حالة تغيير مكان الإقامة وارتباطها بالحقوق المكتسبة للمواطن. **الفرص** – خطة الحكومة المبنية على الإصلاح والتغيير الإداري. – التوجيهات والرؤى الملكية لتحسين آليات العمل.	
5. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	**نقاط القوة** – تزويد المؤسسة بالبيانات عن المؤمن عليهم الأردنيين وغير الأردنيين ضمن التصنيف التالي: 1. توفر المؤسسة البيانات عن المؤمن عليهم حسب التصنيف التالي: • العمر • الجنس • الجنسية – فروع المؤسسة في كافة المحافظات (مكان العمل) • الأجر الشهري. • النشاط الاقتصادي • إصابات العمل • العجز الطبيعي والإصابي للمتقاعدين فبالإضافة إلى ما سبق توفر المؤسسة البيانات عن عدد المعالين وحسب أنواع الرواتب التقاعدية.	**التحديات** – عدم توافر قاعدة بيانات وطنية عن العمالة الوافدة على مستوى الأردن. – عدم توافر بيانات عن أعداد الأردنيين العاملين في الخارج وخصائصهم المختلفة. – تلجأ المؤسسة إلى تقدير أعداد غير الأردنيين المقيمين في الأردن بطرق غير مباشرة. – التهرب التأميني المتمثل بعدم الإدلاء بالعدد الحقيقي للعمال وعلى الأخص العمالة الوافدة.	تفعيل دور دائرة الإحصاءات العامة بين مؤسسات القطاع العام المنتجة والمستخدمة لبيانات الهجرة (والرقم الإحصائي) من خلال: – الإشراف على آلية توثيق السجلات الإدارية في المؤسسات آلياً و ضمان جودة البيانات وعلى أن تراعي التصانيف المعتمدة في الأردن. – تدريب الكوادر البشرية في المؤسسات العاملة في هذا المجال. – إلزام المؤسسات بتطبيق التصانيف الدولية المتعارف عليها والمستخدمة من قبل دائرة الإحصاءات العامة والمتعلقة بالمهن وغيرها.

تابع/ الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهـــة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
	2. وبالنسبة للمشتركين إختيارياً فتوفر المؤسسة بيانات عن المشتركين المغتربين حسب مكان الإقامة. **نقاط الضعف** – لا تلزم المؤسسة العمالة الوافدة المسجلة بالضمان الاجتماعي بتصاريح عمل رسمية مما ترتب عليه تهرب العمالة الوافدة من تصاريح العمل عند صرف تعويض الدفعة الواحدة لهم ___ حالات الخروج___ بحيث يقوم العامل الوافد بمقارنة مبلغ التعويض وكلفة التصريح فإذا كان مبلغ التعويض أقل فلا يقوم العامل الوافد بالتسجيل والحصول على تصريح عمل. – إن النماذج المستخدمة في تعبئة بيانات المؤمن عليهم في الخارج لا يتم ترحيل كافة المعلومات الموجودة فيها. – النماذج المستخدمة تفتقر إلى خصائص تفصيلية عن العمالة الوافدة كالمستوى التعليمي والمهنة وغيرها.		

تابع/ الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهـة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
6. دائرة الإحصاءات العامة	**نقاط القوة** – توافر الخبرات الوطنية في مجال الهجرة. – توافر بيانات لإحصاءات الهجرة من خلال التعدادات والمسوحات. – وجود لجان فنية مختصة مشتركة بين كافة الجهات ذات العلاقة. – الدعم الفني والمساندة والمساعدات المقدمة من مشروع الميدستات والمشاريع الدولية الأخرى. – ربط جميع المعابر الحدودية بنظام آلي موحد يتم من خلاله الحصول على كافة البيانات للمغادرين والقادمين على حد سواء. **نقاط الضعف** – عـدم تـوفـر التمويل لإجراء مسح شامل في الأردن حول الهجرة. – ضعف تدريب وتأهيل الكوادر البشرية على استخدام البرمجيات المحوسبة ذات العلاقة بإحصاءات الهجرة. – ضعف الربط المعلوماتي الإلكتروني بين الجهات ذات العلاقة. – اختلاف الهدف من عملية التسجيل بين الوزارات والمؤسسات المعنية.		– إجراء المسوح الدورية المتخصصة بإحصاءات الهجرة. – إجراء مسح شامل لغير الأردنيين في الأردن. – إجراء مسح شامل للعمالة الوافدة في الأردن. – توجيه ثلاثة أسئلة أساسية في كل إحصاء رسمي للسكان عن دولة الجنسية ومكان الولادة والدولة التي سبق الإقامة فيها– ثم نشر جداول هذه البيانات وفقاً للسن والجنس. – إنشاء وحدة لإحصاءات الهجرة. – إنشاء مرصد وطني للعمالة الوافدة في الأردن. – إطلاع المختصين على تجارب الدول المتقدمة في مجال إحصاءات الهجرة والاستفادة منها. – توحيد المنهجيات والتعاريف والتصانيف المتبعة في إحصاءات الهجرة. – تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة في مجال إحصاءات الهجرة من خلال التدريب والدورات. – إبرام الاتفاقيات بين الأردن والدول غير المقيدة بقانون الإقامة. – إنشاء مركز تنسيق لإحصاءات الهجرة التي تحتوي على ما يلي: • قاعدة بيانات للمؤشرات الخاصة بالهجرة. • أعداد المهاجرين من وإلى الأردن. • مصادر البيانات. • الدراسات والأبحاث الهامة ذات الصلة. • البيانات الوصفية للمؤشرات.

تابع/ الجدول رقم 3: تقييم الجهات المعنية ببيانات الهجرة والتوصيات المنبثقه عنها

الجهة	نقاط الضعف والقوة	التحديات والفرص	أهم التوصيات
	– إختلاف المفاهيم والتعاريف والتصانيف والمنهجيات بين الجهات ذات العلاقة. – عدم الالتزام بكافة الإجراءات المتبعة، كأن يتم تسهيل الإجراءات في مواسم الذروة على حساب دقة البيانات. – عدم توافر التمويل والدعم لتحديث الإجراءات والوسائل المتبعة. – عدم توافر قاعدة بيانات وطنية عن العمالة الوافدة. – عدم توافر بيانات عن أعداد الأردنيين في الخارج وخصائصهم المختلفة. – عدم توافر بيانات عن الهجرة غير الشرعية. – قلة الاتفاقيات بين الأردن والدول غير المقيدة بقانون الإقامة – عدم تفعيل بعض الإجراءات، حيث أن الكفيل الأردني لا يتم إلزامه بالإبلاغ عن تغيير مكان سكن غير الأردني.		

سابعاً: أهم النتائج والتحديات والتوصيات والتطلعات المستقبلية

1.7 أهم النتائج

1. هناك جهود أردنية تبذلها العديد من الجهات الرسمية في مجال إيجاد قاعدة بيانات تتعلق بالهجرة من الأردن وإليها.
2. تتسم هجرة الأردنيين في الخارج بطول مدتها الزمنية، لكنها تعاني من قلة تواصل المهاجرين مع السفارات والبعثات الأردنية مما يجعل مسألة حصر أعداد المهاجرين وخصائصهم وأماكن تواجدهم مسألة غاية في الصعوبة .
3. هنالك تعدد النماذج المستخدمة من قبل الجهات المختلفة المعنية بالهجرة أمراً في غاية الصعوبة واختلاف نوع البيانات المطلوبة حسب احتياجات كل جهة.
4. تشكل بيانات القادمين والمغادرين الصادرة عن المعابر الحدودية الأردنية مصدراً رئيسياً ومهماً لتحديد حركة العبور إلا أنها غير دقيقة من الناحية العلمية لقياس معدلات الهجرة الدولية.
5. إغفال مسألة تقدير الأردنيين في الخارج، والعمالة الأردنية المهاجرة والتي من المتوقع عودتها إلى أرض الوطن في حال حدوث كوارث أو حروب في الدول التي يتواجدون فيها، مما يستدعي ضرورة عدم إغفالهم في عملية التخطيط.
6. تمتع بعض الجنسيات العربية بحرية دخول الحدود الأردنية وعدم خضوعها للإقامة، مثل الجنسية المصرية والسورية، وهذا من ما لا يلزمهم بمراجعة مكاتب العمل لاستصدار تصاريح العمل وبالتالي الحصول على بيانات جديدة عن حركتهم.
7. تتولى وزارتا العمل والداخلية مهمة متابعة شؤون عمل وإقامة العمال الوافدين ويصدر عن هاتين الوزارتين تقارير تتضمن بيانات محددة عن هذه العمالة، في حين أن المتعطلين منهم وغير الحاصلين على تصاريح عمل لا تشملهم هذه البيانات.
8. تتفاوت أدوار بعض الجهات المعنية الأخرى (غير وزارتي العمل والداخلية) في جمع بيانات عن المهاجرين الوافدين إلى الأردن لغير هدف العاملين فهناك بعض البيانات التي توفرها دائرة الأحوال المدنية والجوازات (المواليد والوفيات) ووزارة السياحة (الحركة السياحية) للسائحين الذين يقيمون في الأردن ستة أشهر فأكثر.

وبذلك، فقد تناول التقرير واقع بيانات الهجرة في الأردن من مصادرها في جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية التي لها علاقة بهذه الظاهرة، حيث يمكن من خلالها تعزيز دقة هذه البيانات من خلال التعاون فيما بينها ومن خلال تجاوز بعض نقاط الضعف في عمل بعض الجهات، مع ضرورة إنشاء مرجعية موحدة لجميع تلك الجهات من أجل تقليص الفجوة في التقديرات ما بين الجهات المختلفة، وبالتالي الحصول على بيانات أكثر دقة وموثوقية.

2.7 التحديات

1. تعاني بيانات القادمين والمغادرين في الأردن من بعض العيوب التي تؤدي إلى عدم اعتمادها كمصدر ذي مصداقية لقياس حجم الهجرة الدولية سواء القادمة أو المغادرة.
2. تكمن الصعوبة في قياس حجم الهجرة الدولية الأردنية في الخارج، كونها هجرة دائمة أم مؤقتة، وكذلك عدم تواصل الأردنيين المهاجرين في الدول المختلفة مع الممثليات الدبلوماسية الأردنية، إضافة إلى عدم نشر العديد من دول المهجر بيانات حول المقيمين فيها حسب الجنسية من جهة أخرى.
3. أدت الهجرة الدولية القادمة إلى الأردن إلى فرض ضغوط تنموية على الاقتصاد الوطني والبنية التحتية، كما أدت هجرة الأردنيين إلى الخارج إلى فقدان سوق العمل الأردنية جزءً مهماً من العمالة المدربة والمؤهلة.

4. يعاني الأردن من طول المدة الزمنية بين التعدادات والمسوح المختلفة، مما يؤدي لقصور توفر بيانات متصلة وخاصة تلك المتعلقة بالهجرة.
5. غياب جهة مرجعية لجميع المؤسسات والدوائر التي تولد بيانات الهجرة.
6. تتنوع أنماط وتبعات الهجرة من الأردن وإليه، لكن ليس هناك مشروع لنظام إنذار مبكر لاستشراف احتمالات حركات الهجرة تلك، وما هو معمول به مجرد ردود فعل بعد وقوع الهجرات.
7. نقص الدراسات التحليلية التي تُعنى بقضايا الهجرة من قبل الباحثين المتخصصين ومراكز الدراسات والجامعات والمعاهد الأردنية.
8. محدودية الموارد المالية المخصصة للبحث والتطوير وغياب الحوافز التشجيعية لذلك، وخاصة للباحثين في حقل الهجرة والسكان.
9. ضعف التنسيق الفني في التعامل مع المنظمات العربية والدولية المانحة المتخصصة في معالجة بيانات الهجرة بين مختلف المؤسسات المعنية بقضايا الهجرة.
10. عدم وجود شبكة حكومية إلكترونية موحدة تعمل على ربط مختلف المؤسسات المختلفة ومنها تلك العاملة بشؤون الهجرة، وبما يمكن هذه المؤسسات من الإفادة من قاعدة البيانات الموحدة.
11. عدم فعالية عملية تبادل المعلومات والبيانات مع مراصد الهجرة على المستوى الإقليمي والدولي وبالتالي تواضع إمكانية إفادة الأردن من ذلك.
12. تضارب البيانات المتعلقة بعدد الأردنيين في الخارج وخصائصهم وأماكن تواجدهم لغياب إستراتيجية وطنية لإحصائهم أو تقدير أعدادهم.
13. عدم الاهتمام بموضوع الهجرة كأولوية وطنية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع كل ما يبذل من جهود إلا أن التحدي المتمثل بشح البيانات والتعرف على تقديرات معدلات الهجرة بشكل دقيق وخصائص العمال الوافدين والمهاجرين الأردنيين ما زال قائماً، حيث يعود ذلك إلى عوامل عدة منها: أن هذه الظاهرة ترتبط بياناتها خاصة بعدة دول في نفس الوقت لا بدولة واحدة، وأن حصر أعدادهم لا يتم إلا من خلال مسوحات سكانية وطنية متباعدة، وتأخذ بعين الاعتبار السكان المقيمين أو من لهم علاقة أسرية بهم، كما تضن بعض الدول المستقبلة للعمالة بنشر المؤشرات الإحصائية الصادرة عنها باعتبارها ملك لها تنشر ما تشاء منها وتحجب ما تشاء، بما يؤكد ضعف تبادل المعلومات بين الدول ويضطر بعضها إلى اللجوء الى التقدير والتخمين لإعداد رعاياها العاملين في الخارج، ومن الأمثلة على ذلك التحدي المتمثل بحصر أعداد العمالة الأردنية في الخارج وبيان خصائصها حيث لا يتوفر حالياً أية بيانات دقيقة لدى أي جهة رسمية حولها، خصوصاً وأن الغالبية العظمى لهجرة الأردنيين الى الخارج تتم بصورة فردية ورغبة شخصية دون تدخل الدولة مما يحول دون معرفة أعدادهم بشكل دقيق، ولذا يلجأ الباحثون إلى التقديرات المتداولة لهذه العمالة.

3.7 التوصيات العامة

تناول التقرير واقع بيانات الهجرة في الأردن من مصادرها في جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية التي لها علاقة بهذه الظاهرة، والسبل التي يمكن من خلالها تعزيز دقة هذه البيانات من خلال التعاون فيما بينها ومن خلال التغلب على نقاط الضعف عند الجهات ذات العلاقة مع ضرورة وجود جهة مرجعية لجميع تلك المؤسسات يمكن من خلالها تقليص الفجوة في التقديرات ما بين الجهات المختلفة.

كما قطع الأردن شوطاً مهماً من خلال تظافر جهود الجهات المعنية بالهجرة من أجل:

- إنشاء وحدة خاصة بإحصاءات الهجرة يتمثل بمركز متخصص ذي استقلالية وشخصية اعتبارية وولاية على بيانات الهجرة والمغتربين .
- إنشاء مرصد وطني للعمالة الوافدة في الأردن.
- إجراء مسح شامل للعمالة الوافدة في الأردن.
- إنشاء بؤرة نظام لإحصاءات الهجرة في النظام الشامل للإحصاءات الرسمية، تتضمن ما يلي:
  - مؤشرات إحصائية.
  - أعداد المهاجرين من الأردن وإليها.
  - مصادر بيانات الهجرة.
  - الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالهجرة.
  - البيانات الوصفية للمؤشرات الإحصائية.
  - الجهات ذات العلاقة.
  - تحليل لبيانات الهجرة.

كما تم الاطلاع على توصيات الأمم المتحده بشأن إحصاءات الهجرة الدولية (ملحق رقم 6) وعلى مشروع الدراسات المسحية للهجرة الدولية للأسر المعيشية في دول البحر المتوسط (ملحق رقم 7)، وذلك للإفاده مما تضمنته من أفكار ومنهج عمل في معالجة قضايا الهجرة. **ومن أهم التوصيات العامة :**

1. الربط الإلكتروني بين الجهات المعنية بالهجرة وتدريب كوادرها البشرية للعمل وفق التطورات التقنية والمهنية التي شهدها موضوع الهجرة.
2. اعتماد التقنيات الجديدة وتوفير الأجهزة الحديثة لرصد حركة المهاجرين في المنافذ الحدودية للمملكة.
3. توسيع الربط الإلكتروني على الشبكة الحكومة الآمنة (sgn)، حيث بدأت بذلك فعلياً مديرية الإقامة وشؤون الأجانب في مديرية الأمن العام ولابد أن يشمل كافة المؤسسات ذات العلاقة.
4. الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال إدارة شؤون الهجرة ومعالجة البيانات المتعلقة بها.
5. تكثيف الاتصالات والتنسيق مع المنظمات الدولية المتخصصة بشؤون الهجرة للإفادة من خبراتها ونتاج دراساتها وإمكانية تمويلها لمشاريع ترفع من كفاءة الجهات التي تتعامل مع المهاجرين.
6. رصد التقارير الوطنية المتعلقة بقضايا الهجرة ومقارنتها مع التقارير الدولية الصادرة وفق المعايير الدولية.
7. تفعيل إنفاذ القوانين والتشريعات المتعلقة بقانون الإقامة لغير الأردنيين لحصر أعدادهم والتعرف على خصائصهم.
8. إعتماد الرقم الشخصي لغير الأردنيين المقترح من قبل وزارة الداخلية لكافة المعاملات الشخصية وتثبيته على وثيقة جوازات السفر.

9. توحيد الجهود الوطنية لربط الهجرة بالتنمية، من خلال إنشاء شخصية اعتبارية صاحبة ولاية واختصاص بموضوع الأجانب وذلك بموجب قانون خاص.
10. دراسة واعتماد النظام المقترح لمتابعة شؤون الهجرة ومعالجة بياناتها من قبل ذوي الاختصاص.
11. ربط الهجرة بقضايا التنمية من خلال تلبية احتياجات سوق العمل مع الاسترشاد المستمر بالبيانات كإنذار مبكر لمراجعة هذه السياسات وتقييمها.
12. إيلاء التحويلات المالية الواردة من العمالة الأردنية اهتماماً بالغاً كأداة تقريبية لتقدير أعداد الأردنيين في الخارج، واحتساب التحويلات المالية غير الرسمية أيضاً.
13. أن يتم تقييم محتوى النماذج التي تستخدمها المؤسسات والجهات ذات العلاقة ببيانات الهجرة في أعمالها للوصول إلى أرقام متطابقة حول أعداد المهاجرين في الأردن، ولتكون متناسبة مع المخرجات المتوقعة من النظام المقترح، وذلك حسب الخطوات التالية:

أ. تحديد المؤسسات والجهات ذات العلاقة ببيانات الهجرة (الداخلية والخارجية).
ب. مراجعة النماذج التي تم تجميعها والتي تستخدمها هذه المؤسسات في جمع البيانات.
ج. تحديد البيانات/ المتغيرات التي تقوم هذه الجهات بجمعها من خلال النماذج التي تستخدمها في أنشطتها المختلفة ومدى كفايتها.
د. تحديد مفاهيم وتعريفات المتغيرات المتشابهة بين هذه المؤسسات، وخاصة تلك التي لا تتعلق بسوق العمل والتي قطع الأردن فيها شوطاً كبيراً فيما يخص توحيد مفاهيمها وتصنيفاتها وأصبحت متوافقة مع المعايير الدولية.
ه. حصر الفجوات بين بعض هذه المفاهيم وتطبيقاتها العملية وتقديم تقرير بها للجنة الوطنية للهجرة، بحيث تحاول اللجنة توحيد تعريف المتغيرات واستخداماتها وفقاً للمعايير الدولية وتجارب الدول المتقدمة.
م. التأكيد على أهمية بيانات الهجرة الخارجة والوافدة كأداة للتخطيط التنموي السليم وتحقيق المصلحة الوطنية، حيث إن نقص هذه البيانات يحد من إمكانية وضع سياسة دقيقة وفاعلة لإدارة شؤون الهجرة في ظل تنامي وتنوع الأخطار المرتبطة بالهجرة على الدول المرسلة والمستقبلة، مثل الضغط على الخدمات العامة والمياه والاتّجار بالبشر والعمل الجبري والقسري واستغلال العمال من الأطفال والنساء في أعمال غير مشروعة، وهذا يوجب على هذه الدول توفير بيانات دقيقة حول خصائص هؤلاء المهاجرين.
ي. الاهتمام بإحصاء (حركة بحركة) الهجرة الداخلية بين محافظات وألوية المملكة من خلال التعداد السكاني لاحتساب معدلات هذه الهجرة.

4.7 التوصيات الخاصة

1.4.7 إنشاء نظام مقترح لضبط المعلومات والبيانات الخاصة بالهجرة

إن من أهم توصيات هذا التقرير إنشاء نظام متكامل لضبط بيانات الهجرة في الأردن، يجمّع هذا النظام جهود كافة الجهات المعنية بذلك، بحيث يفضي النظام الى تمكين صانع القرار من قياس حجم الهجرة الداخلة إلى المملكة والخارجة منها، إضافة الى تقدير أعداد الأردنيين في الخارج.

1.1.4.7 الجهات ذات العلاقة بالنظام :

- وزارة الداخلية
- وزارة الخارجية/ السفارات والقنصليات الأردنية في الخارج
- مديرية الأمن العام/ إدارة الإقامة والحدود/ المراكز الحدودية
- دائرة المخابرات العامة
- وزارة العمل
- دائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- وزارة السياحة والآثار
- دائرة الإحصاءات العامة

2.1.4.7 أهداف النظام المقترح :

يهدف النظام المقترح إلى تنظيم وضبط المعلومات والبيانات الخاصة بغير الأردنيين سواء كانوا من القادمين إلى المملكة أو المغادرين منها أو المقيمين فيها، وسيتم بموجب هذا النظام التعامل مع المهاجرين الأردنيين وغير الأردنيين على حد سواء، وكذلك الأردنيين الذين يغادرون المملكة لأهداف مختلفة، وخاصة أولئك الراغبون بالإقامة الدائمة خارج الأردن.

أولاً: غير الأردنيين، وتشمل هذه الفئة كلاً من :

أ. القادمين إلى المملكة والمغادرون منها : وتشتمل هذه الفئة على المجموعات التالية :

- ركّاب الترانزيت
- الوافدين بقصد العمل
- آخرين: بغرض العلاج، المرافقة، الدراسة، الزيارة، السياحة...الخ

ب. غير الأردنيين المقيمين في المملكة : وتضم هذه الفئة المجموعات التالية :

- العمالة الوافدة
- غير الأردنيين خارج قوة العمل
- المقيمون لأغراض العلاج والسياحة وعقد الصفقات التجارية والطلاب
- العاملين في السفارات الأجنبية والعربية
- العاملين في الهيئات الدولية

ثانياً: الأردنيون

أ. الأردنيون المغادرون خارج المملكة لأي هدف كان سواءاً للعمل، أو التعليم، أو الهجرة الدائمة، أو العلاج، . . . الخ.

ب. تشمل هذه الفئة الأردنيين المقيمين في الخارج إقامة دائمة أو شبه دائمة، وخاصة في الوجهات التقليدية الأردنيين المهاجرين سواءً للعمل وبشكل رئيسي في دول الخليج العربي أو للإقامة الدائمة في دول الأمريكيتين أو استراليا أو بعض الدول الأوروبية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية إحصاء الأردنيين خارج المملكة، سواء طالت إقامتهم أم قصرت.

3.1.4.7 آلية عمل النظام المقترح :

تنقسم آلية عمل النظام المقترح إلى جزأين تبعاً للفئات الرئيسية التي سيتعامل معها النظام، حيث يتم تصنيف غير الأردنيين إلى الفئات الرئيسية المشار إليها استناداً إلى بطاقة الدخول عبر المراكز الحدودية بأنواعها. وفيما يلي وصفاً لهذين الجزأين:

- **التعامل مع القادمين والمغادرين**

تمثل مراكز العبور الحدودية نقطة الارتكاز الرئيسية للنظام المقترح، حيث أنها الجهة الرسمية الأولى التي يتعامل معها القادم إلى المملكة، كما أنها في نفس الوقت الجهة الرسمية الأخيرة التي يتعامل معها من المملكة. كما أن دقة التسجيل للقادمين والمغادرين في هذه المراكز سينعكس إيجابياً على دقة المعلومات المتعلقة بغير الأردنيين الداخلين إلى المملكة والمغادرين منها. وتتسلسل الخطوات التي يتم من خلالها الحصول على المعلومات حول غير الأردنيين الذين يعبرون عبر المراكز الحدودية سواءً أكانوا من القادمين أو المغادرين.

الشكل رقم (7) : دورة إقامة غير الأردني داخل المملكة

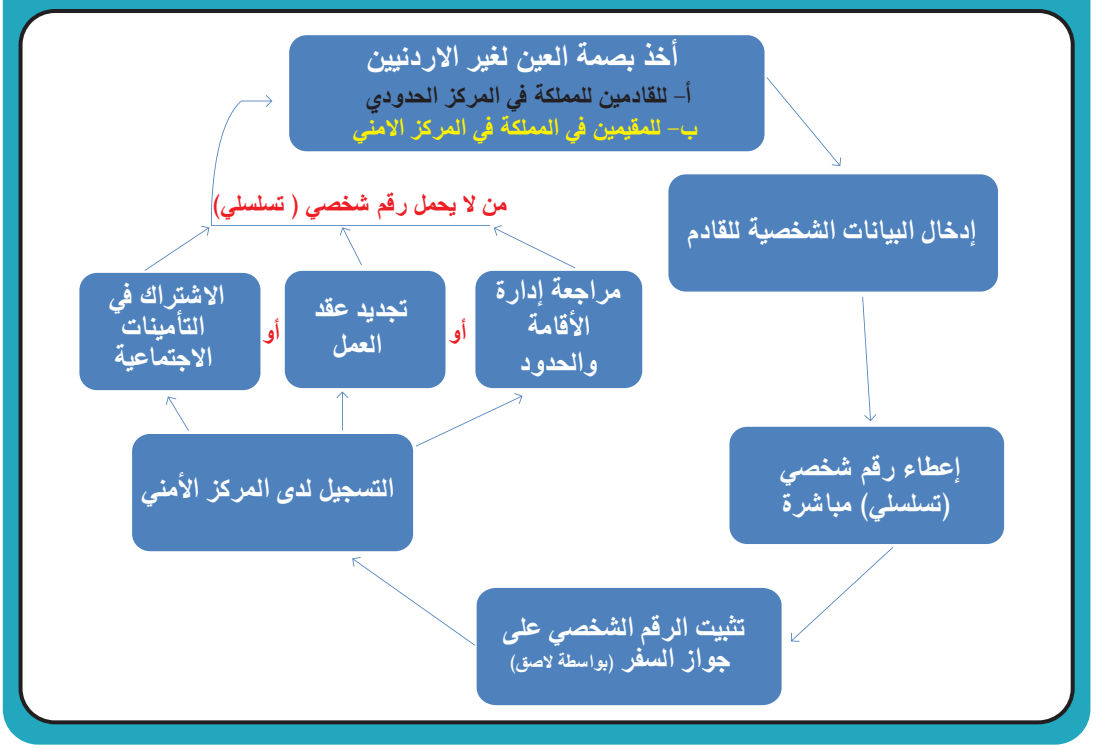

- **تسلسل الإجراءات**

- يتم أخذ بصمة العين لمن يدخلون المعابر الحدودية بجوازات سفر غير أردنية في المركز الحدودي مباشرة.
- يتم أخذ بصمة العين لمن لم تؤخذ لهم قبل تطبيق النظام المقترح، وذلك في إدارة الحدود والإقامة أو في أقرب مركز أمني أو مديرية شرطة.
- الرقم الشخصي (التسلسلي) يصدر آلياً عن النظام بعد إدخال البيانات الشخصية للقادمين بجوازات سفر غير أردنية.

- يتكون الرقم الشخصي (التسلسلي) المقترح من إحدى عشرة خانة، وعلى النحو التالي من اليسار إلى اليمين.

الرقم المتسلسل للقادم بين أبناء جنسيته وفقا لتاريخ أخذ بصمة العين										
11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
جنس القادم			رمز بلد جنسية القادم			

1. تكون أول ثلاث خانات مخصصة لرمز بلد جنسية القادم، وتظهر آلياً بمجرد إدخال الجنسية (البلد الذي ينتمي إليه) القادم.
2. الخانة الرابعة، تخصص لجنس القادم، كأن يعطى رقم 1 للذكور و2 للإناث مثلاً.
3. باقي الخانات وعددها سبع تمثل أرقاماً متسلسلة حسب تاريخ أخذ بصمة العين وصدور الرقم الشخصي للقادم وليس بالضرورة حسب تاريخ دخول المملكة، وذلك بالنسبة لكل جنسية ذكوراً كانوا أو إناثاً.
4. لا يمكن أن تحتاج الأرقام المتسلسلة لأكثر من سبع خانات، حيث لا يعقل أن يصل عدد الوافدين للمملكة من جنسية واحدة إلى عشرة ملايين شخص.

- **آلية تقدير أعداد الأردنيين في الخارج**

- أخذ بصمة العين للأردنيين المغادرين إلى الدول التي تعتبر أسواق عمل تقليدية للأردنيين، مع استثناء المغادرين إلى المملكة العربية السعودية بقصد الحج والعمرة، ويتم تحديد ذلك من خلال تأشيرة المغادر، أما بقية المغادرين للسعودية فيتم أخذ بصمة العين لهم.
- مد جسور التعاون مع وزارات العمل والتشغيل وإدارات الهجرة في الدول أنفة الذكر، لمحاولة حصر أعداد الأردنيين الذين يتم تجديد عقود عملهم هناك، وهنا لا بد من عقد إتفاقيات ثنائية مع هذه الدول بحيث تلزم الدول المستقبلة الأردنيين العاملين هناك بمراجعة السفارة الأردنية لمرة واحدة فقط عند تجديد عقد عمله أو توقيعه للمرة الأولى أو لأي سبب كان، بحيث تأخذ السفارة الأردنية من العامل الأردني (وفقاً لنموذج يعد لهذه الغاية) معلومات محددة تشمل:

  الاسم

  الرقم الوطني

  طبيعة العمل

  عدد أفراد الأسرة للمتزوجين

  مدة الإقامة هناك

- لا بد من أخذ نفس البيانات السابقة بالنسبة لكل أردني يراجع السفارات والقنصليات الأردنية في الخارج لأي سبب كان مع إضافة:

الهدف من الإقامة:

  - تعليم
  - عمل
  - مرافقة الزوج (الزوجة)
  - موظف رسمي خارج المملكة
  - الاستثمار والتجارة
  - علاج
  - أخرى

- تقوم السفارات الأردنية في الخارج بتزويد المركز المقترح (المركز الوطني لشؤون الهجرة والمغتربين) بالبيانات التي تتوافر لديها، وذلك إعتماداً على الآلية السابقة.

- يجري المركز المقترح تحليلاته وتقديراته لحجم ومعدلات الهجرة الخارجة إلى مختلف دول العالم وفقاً لهذه البيانات من جهة، وبربطها بالرقم الوطني من جهة أخرى، حيث أنه وعند أية نقطة إسناد زمني تستطيع الجهات (الأمنية) المعنية الشريكة في النظام المقترح وبناءً على الرقم معرفة كون حامله حينذاك داخل المملكة أم خارجها، مما يتيح الفرصة لتوفر قاعدة بيانات تساعد على احتساب معدلات الهجرة.

• التعامل مع غير الأردنيين المقيمين في المملكة

يشكل التعامل مع غير الأردنيين المقيمين في المملكة الجزء الثاني من الآلية التي يشتمل عليها النظام المقترح. ويعتبر التعامل مع هذه الفئة أمراً في غاية الأهمية نظراً لأن الفئات التي تندرج ضمن المقيمين هي فئات متنوعة ومختلفة، سواء بما يتعلق بسبب الإقامة، أو الجنسية، أو أمكنة الإقامة داخل المملكة. وتعاني البيانات المتعلقة بهذه الفئة من غير الأردنيين من النقص سواء بما يتعلق بعددها أو خصائصها أو توزيعها الجغرافي، لذا فإن هناك حاجة ملحة لتطوير آلية فعالة ضمن النظام المقترح تهدف إلى استكمال المعلومات والبيانات الخاصة بهذه الفئة.

وتشتمل الآلية المقترحة على تنفيذ العمليات التالية :

أخذ بصمة العين لكل من يرغب بتجديد إقامته أو الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية لمن لايحملون رقماً شخصياً

تنفيذ عملية المقارنة بين البيانات المتوافرة

إستكمال البيانات غير المكتملة نتيجة لعملية المقارنة

إستحداث نظام رقمي لغير الأردنيين كما هو متبع في الدول المتقدمة

يتولى المركز الوطني لشؤون الهجرة والمغتربين مهمة متابعة تنفيذ العمليات المتعلقة بمخرجات العمليات السابقة

ولا بد في نهاية المطاف أن تشمل البيانات الخاصة بغير الأردنيين القادمين إلى المملكة أو المقيمين فيها أصلاً كافة البيانات التفصيلية المشار إليها في الجدول رقم (4)، وذلك من كافة الجهات المعنية بعملية الهجرة.

2.4.7 إستحداث مركز وطني لشؤون الهجرة والمغتربين

يشتمل النظام المقترح إستحداث مركز وطني لشؤون الهجرة والمغتربين لا يأخذ طابعاً أمنياً، بل طابعاً معلوماتياً إحصائياً، بحيث يتمتع هذا المركز باستقلال مالي وإداري ويكون ذات شخصية اعتبارية، وذلك بموجب قانون خاص ينشأ المركز بموجبه، ويقترح التقرير بأن يكون للمركز مجلس أمناء برئاسة دولة رئيس الوزراء ويضم في عضويته إضافة إلى رئيس المركز المديرين العامين ورؤساء الأجهزة التي لها مساس بمسألة الهجرة، والهدف من ذلك هو إعطاء مزيد من القوة والتفويض للمركز المقترح في الحصول على المعلومات وتبادلها مع الجهات الشريكة في منظومة بيانات الهجرة ومصادرها.

ويهدف المركز إلى :

1. تنظيم وتصنيف وتبويب البيانات المتعلقة بغير الأردنيين القادمين إلى المملكة أو المغادرين منها.

2. متابعة تدفق البيانات الخاصة بالقادمين والمغادرين عبر المراكز الحدودية.
3. تبادل البيانات مع الجهات الأخرى المعنية بشؤون غير الأردنيين كوزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ووزارة السياحة والآثار ووزارة الخارجية.
4. التواصل وبشكل مستمر مع السفارات والقنصليات والممثليات الأردنية في الخارج، من أجل الإفادة من أية بيانات تفيد عن أعداد الأردنيين في الخارج، وخاصة لأولئك المقيمين بصورة دائمة.
5. التواصل مع الملحقين الثقافيين والملحقين العماليين أينما وجدوا في السفارات الأردنية في الخارج للحصول على أية بيانات تتعلق بإعداد الأردنيين والعاملين والدارسين خارج المملكة.
6. الاضطلاع بالبحث العلمي المتخصص في شؤون الهجرة من الأردن وإليها، بما في ذلك متابعة ما يستجد من دراسات عن الهجرة في الدول التي تعتبر مقصداً تقليدياً للمهاجرين الأردنيين، لمحاولة تقدير أعدادهم وخصائصهم.
7. بناء شراكات علمية ومؤسسية مع المنظمات الدولية، وأية جهات أخرى محلية أو إقليمية أو عالمية معنية بقضايا الهجرة على اختلاف أنواعها وتصنيفاتها بهدف تحديد حجم تأثر الأردن وتأثيره في هذه الظاهرة.
8. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالهجرة داخل المملكة لضبط المعلومات المتعلقة بغير الأردنيين.
9. أن يكون المركز المقترح نقطة بؤرية لكافة المعلومات المتعلقة بأعداد وخصائص غير الأردنيين (لا تشتمل هذه المعلومات بالطبع على المعلومات الأمنية).
10. العمل مع الجهات ذات العلاقة بالهجرة على تطوير وإدامة النظام بشكل دوري بهدف تحديثه وضمان دقة البيانات التي يتعامل بها هذا النظام.
11. تقديم النصيحة وإسداء المشورة لصانع القرار فيما يخص مستجدات الأوضاع العامة للمهاجرين والمغتربين، وذلك وفقاً لما تنتهي إليه الدراسات والأبحاث التي ينفذها المركز.
12. العمل المؤسسي لبناء منظومة إنذار مبكر للتطورات العالمية والإقليمية المتعلقة بالهجرات على اختلاف أنواعها.

الجدول رقم 4 : النموذج المقترح لضبط المعلومات والبيانات الخاصة بالهجرة

البيانات المطلوبة	الجهات المعنية								
	1	2	3	4	5	6	7	8	9
	وزارة الداخلية	وزارة الخارجية	مديرية الأمن العام	دائرة المخابرات العامة	وزارة العمل	الأحوال المدنية والجوازات	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	دائرة الإحصاءات العامة	وزارة السياحة والآثار
العدد									
خصائص									
ديموغرافية									
اجتماعية									
اقتصادية									
مدة الاقامة									
المهنة									
سبب الزيارة (الهدف)									
مكان الاقامة									
الجنسية									

المـراجـع

1. إبراهيم، عيسى وآخرون 1989، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان.
2. دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكان 1979، عمان.
3. دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية 1986، عمان.
4. دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر 1991، عمان.
5. دائرة الإحصاءات العامة، الخطة العامة لدراسة الأردنيين العائدين من الخارج 1991، عمان.
6. دائرة الإحصاءات العامة، المسح المصاحب للتعداد 1994، عمان.
7. دائرة الإحصاءات العامة، مسح الظروف المعيشية في الأردن 1996، عمان
8. دائرة الإحصاءات العامة، مسح الأسرة متعدد الأهداف 2003، عمان.
9. زهري، أيمن، تقرير حول تقييم الوضع المتعلق ببيانات الهجرة بالأردن من خلال المصادر المختلفة، 2009.
10. الصالح، كمال، التجربة الأردنية في قياس الهجرة الدولية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – إسكوا، 2005.
11. عثامنة، عبد الباسط ، المهاجرون والمغتربون وسبل التواصل معهم: مع تركيز على الحالة الأردنية، 2008، عمان.
12. العساف، محمد، الجخ، منار، واقع بيانات الهجرة في المملكة الأردنية الهاشمية، 2011.
13. غرفة صناعة عمان، تقرير تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج، 2007.
14. الخواله، أحمد، مستويات واتجاهات الهجرة الداخلية في الأردن، 2007.
15. تقرير لجنة بيانات الهجرة الدولية حول أبحاث وسياسات التنمية، إحصاءات المهاجرين خمس خطوات للحصول على بيانات أفضل عن الهجرة، 2009.
16. الهجرة الدولية والتنمية في الأردن– ورشة عمل ثنائية الأهداف حول الهجرة الدولية والتنمية في دول غرب آسيا– بيروت، 2010.
17. بيانات غير منشورة صادرة عن كل من : مديرية الأمن العام ووزارة الداخلية، ومديرية الجنسية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إدارة الإقامة والحدود / مديرية الأمن العام، ودائرة المخابرات العامة، وزارة العمل، ودائرة الأحوال المدنية والجوازات، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

ثامناً: الملاحق

ملحق رقم 1

تحليل واقع الهجرة في الأردن

من نتائج التعدادات والمسوح في

دائرة الإحصاءات العامة

تطور الوضع السكاني في الأردن

يتباين التوزيع الجغرافي للسكان بين محافظات المملكة وبين الحضر والريف بشكل لا يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والبيئية ومنجزات الأهداف التنموية، ويلاحظ تركز ثلثي سكان المملكة في محافظات العاصمة والزرقاء وإربد (71.4 %) وفي محافظات الجنوب (الكرك والطفيلة ومعان والعقبة)، والتي كانت نسبة السكان فيها (10 %) من مجموع السكـان في المملكة، هذا ما كان له التأثير الكبير على الكثافة السكانية بين المحافظات، كان أعلاها في محافظة إربد (692.3 شخص لكل كم2)، وأدناها في محافظة معان (3.5 شخص لكل كم2) وذلك حتى نهاية عام 2010، وبلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية (82.6 %) والسكان في المناطق الريفية (17.4 %). يلاحظ أن التوزيع غير المتوازن للسكان كان نتيجةً لاختلاف توزيع الخدمات والبنية التحتية، وتوافر فرص العمل في مناطق دون غيرها، هذه العوامل أدت إلى إنتقال السكان من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى تلبّي متطلباتهم.

الجدول رقم 5 : أعداد السكان في المملكة حسب الجنس ومعدلات النمو السكانية خلال سنوات زمنية مختارة

السنة	ذكور	اناث	المجموع	معدل النمو السكاني (%)	
				الفترة الزمنية	(%)
[1]**1952**	301.7	284.5	586.2	1961-1952	4.8
[2]**1961**	469.4	431.4	900.8	1979-1961	4.8
[3]**1979**	1115.8	1017.2	2133.0	1994-1979	4.4
[4]**1994**	2160.7	1978.7	4139.4	2004-1994	2.6
2004	2757.7	2592.3	5350.0	2010-2004	2.2
2010	3151.0	2962.0	6113.0	2010	2.2

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

الشكل رقم 8 : معدلات النمو السكاني خلال فترات زمنية مختارة %

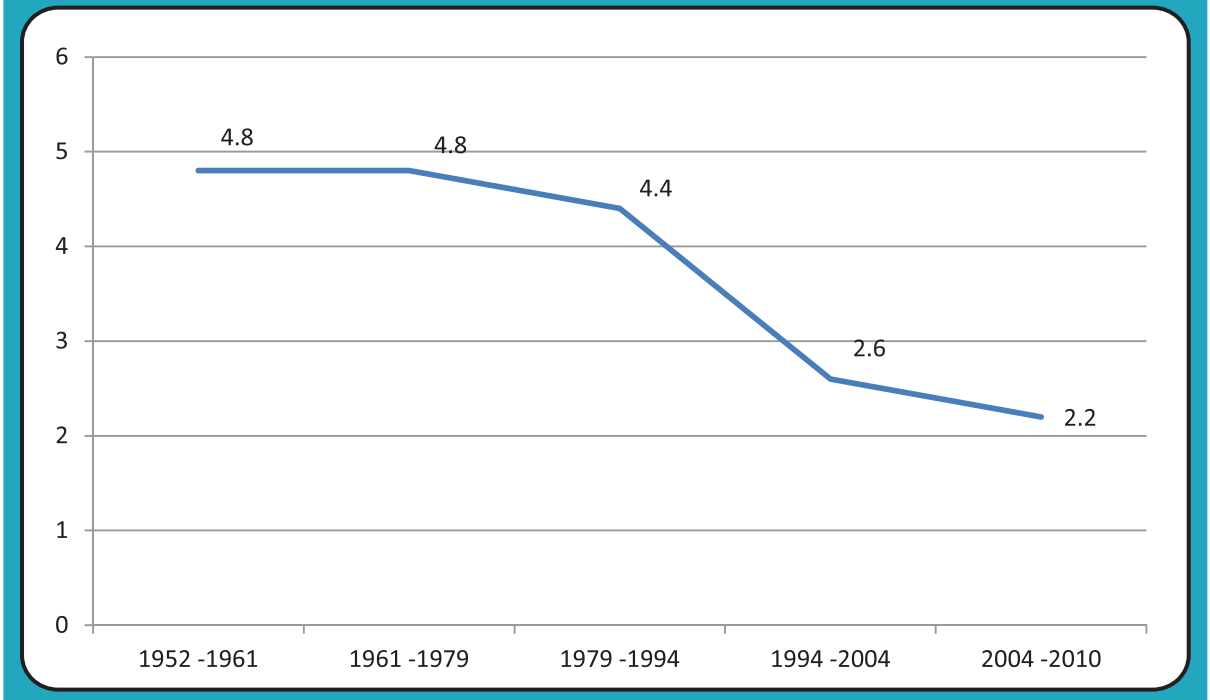

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

يوضح جدول رقم (5) الارتفاع المستمر في أعداد السكان عبر فترات زمنية مختلفة، فخلال الفترة الزمنية 1952 إلى2010 تضاعف عدد السكان حوالي عشر مرات، هذا التزايد المستمر في أعداد السكان كان نتيجة طبيعية للارتفاع الجوهري في معدل النمو السكاني، حيث كان هذا المعدل أعلى من المعدل العالمي لعقود طويلة من الزمن، ويُعزى هذا الارتفاع إلى معدلات الخصوبة المتزايدة خلال تلك الفترة وزيادة عدد الوافدين من الخارج إلى داخل المملكة.

كما إن إنتقال الأفراد داخل حدود المملكة بين المحافظات أو داخل المملكة من الخارج من أهم العوامل التي أدت إلى إحداث التغيرات في الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، سواء في مناطق الإرسال أو في مناطق الاستقبال، حيث يعتبر الأردن منطقة إرسال واستقبال للمهاجرين في نفس الوقت، ومن أجل تفهم حجم الحركات السكانية وطبيعتها واتجاهاتها لا بد من تحليل البيانات الخاصة بالهجرة بشقّيها الداخلية والخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

الهجرة الداخلية

تعتبر التعدادات السكانية ومسوح الأسرة المصدرين الرئيسين لبيانات الهجرة الداخلية في الأردن، حيث يوفر المصدران بيانات يمكن استخدامها لقياس نوعين من الهجرة : الأول الهجرة الحالية التي تستند إلى مكان الإقامة السابق ومكان الإقامة الحالي، في حين أن النوع الثاني هو الهجرة الحياتية التي تستند إلى مكان ولادة الشخص ومكان الإقامة الحالي وقت إجراء التعداد أو المسح. كما تم تضمين استمارات مسحين من مسوح الأسرة بعض الأسئلة المتعلقة بالهجرة الداخلية (المسح المصاحب عام 1994 ومسح الأسرة متعدد الأهداف لعام 2003). علماً بأن دائرة الإحصاءات العامة قد أجرت عام 1986 مسحاً خاصاً حول الهجرة الداخلية والعائدة.

أهم النتائج من واقع التعداد العام للسكان والمساكن 2004 :

الهجرة حسب مكانَي الإقامة

الجدول رقم 6 : حجم ومعدلات الهجرة الوافدة والخارجة والصافية حسب المحافظات في المملكة بإستخدام بيانات مكانَي الإقامة الحالية والسابقة لعام 2004

المحافظات	حجم الهجرة				المعدل			
	الوافدون	الخارجون	الإجمالي	صافي الهجرة	الوافدون	الخارجون	الإجمالي	صافي الهجرة
العاصمة	133216	102008	235224	31208	7.8	5.9	13.7	1.8
البلقاء	33710	38149	71859	-4439	10.4	11.8	22.2	-1.4
الزرقاء	89792	90414	180206	-622	12.7	12.8	25.6	-0.1
مأدبا	11082	12350	23432	-1268	8.9	10.0	18.9	-1.0
إربد	32951	50331	83282	-17380	3.7	5.6	9.3	-1.9
المفرق	22507	15306	37813	7201	9.8	6.7	16.5	3.1
جرش	7807	12123	19930	-4316	5.8	9.1	14.9	-3.2
عجلون	5594	12396	17990	-6802	4.8	10.6	15.4	-5.8
الكرك	11181	19338	30519	-8157	5.7	9.9	15.7	-4.2
الطفيلة	7212	9965	17177	-2753	9.8	13.5	23.3	-3.7
معان	7094	10769	17863	-3675	8.0	12.2	20.2	-4.2
العقبة	21964	10961	32925	11003	25.4	12.7	38.1	12.7
الاجمالي	**384.110**	**384.110**	**768.220**	**0**	**8.2**	**8.2**	**16.4**	**0.0**

المصدر : أحمد الخوالده، مسنويات واتجاهات الهجرة الداخلية في الأردن ، 2007.

الشكل رقم 9 : معـدلات الهجـرة الوافدة والخـــارجة والصافية حسب المحافظات في المملكة بإستخدام بيانات مكانَي الإقامة الحالية والسابقة لعام 2004

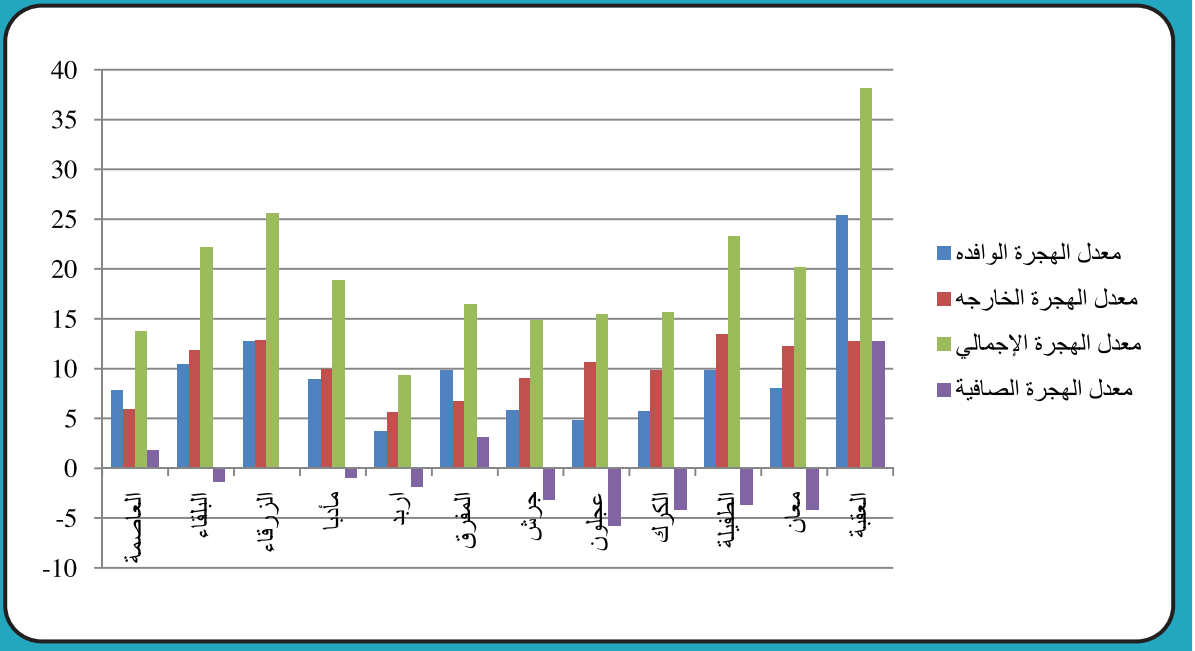

المصدر : أحمد الخوالدة ، مستويات واتجاهات الهجرة الداخلية في الأردن ، 2007، صفحة 12

الهجرة حسب مكان الولادة (الحياتية)

الجدول رقم 7 : حجم ومعدلات الهجرة الوافدة و الخارجة والصافية الداخلية حسب المحافظات في المملكة بإستخدام بيانات الإقامة للأم وقت ميلاد الفرد لعام 2004

المحافظات	حجم الهجرة الوافدة و الخارجة الحياتية				المعدل			
	الوافدون	الخارجون	الإجمالي	صافي الهجرة	الوافدون	الخارجون	الإجمالي	صافي الهجرة
العاصمة	136531	91325	227856	45206	8.9	4.7	13.3	2.3
البلقاء	30729	39766	70495	-9037	9.5	11.5	21.8	1.4
الزرقاء	85508	76249	161757	9259	12.7	11.3	22.9	1.3
مأدبا	10451	13618	24069	-3167	8.4	10.5	19.4	-2.6
إربد	30560	57166	87726	-26606	3.4	6.4	9.8	-3.0
المفرق	21659	14800	36459	6859	8.9	6.5	15.9	2.8
جرش	6913	11618	18531	-4705	5.2	8.7	13.9	-3.5
عجلون	4590	14654	19244	-10064	3.9	12.3	16.4	-8.6
الكرك	10413	22071	32484	-11658	5.3	11.3	16.7	-6.0
الطفيلة	6054	9028	15082	-2974	8.0	12.0	20.4	-4.0
معان	5106	11781	16887	-6675	5.8	12.5	19.1	-7.5
العقبة	20843	7281	28124	13562	20.4	8.4	32.6	13.3
الاجمالي	**369.357**	**369.357**	**738.714**	**0**	**7.9**	**7.9**	**15.8**	**0.0**

المصدر : أحمد الخوالده، مستويات واتجاهات الهجرة الداخلية في الأردن، 2007، صفحة 35

الشكل رقم 10 : معدلات الهجرة الوافدة و الخارجة والصافية الداخلية حسب المحافظات في المملكة باستخدام بيانات الإقامة للأم وقت ميلاد الفرد لعام 2004

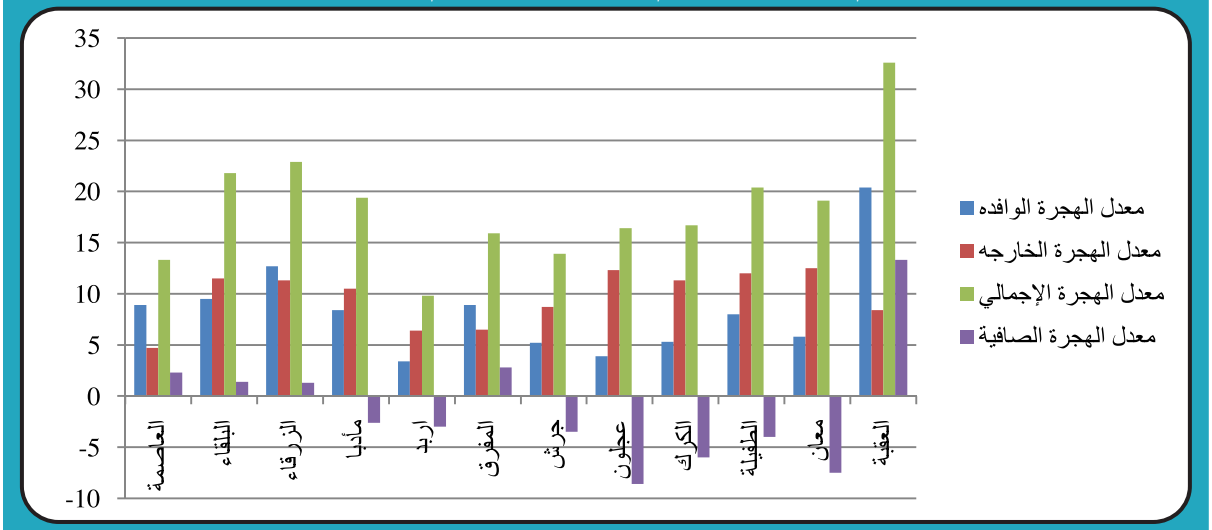

المصدر : أحمد الخوالدة ، مستويات واتجاهات الهجرة الداخلية في الأردن ، 2007، صفحة 35

الهجرة الدولية

أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2004 أن نسبة السكان غير الأردنيين في المملكة بلغت (7.7 %)، وتوفرت قاعدة بيانات واسعة لحجم المهاجرين الداخلين وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وبلغت نسبة السكان الأردنيين في الخارج (0.6 %). لكن من الملاحظ أن نتائج التعدادات والمسوح السكانية لا تعكس الحجم الحقيقي لغير الأردنيين نظراً لمخالفة الكثيرين لقوانين الإقامة في الأردن مما يجعلهم لا يظهرون في التعدادات والمسوح المختلفة. كما أن التعداد لا يوفر بيانات عن أعداد الأردنيين في الخارج وذلك لعدم وجود آلية لتسجيل الأردنيين المقيمين في الخارج لدى السفارات والقنصليات الأردنية بالخارج.

وتصدر دائرة المخابرات العامة تقاريرها بشكل نصف سنوي تشتمل على أعداد القادمين والمغادرين حسب خصائص مختلفة ومتعددة، ونبين تالياً أهم البيانات التي تصدرها دائرة المخابرات العامة فيما يخص القادمين والمغادرين عبر المعابر الحدودية.

الشكل رقم (11)
نسب المغادرين في النصف الأول من عام 2011 حسب المركز الحدودي

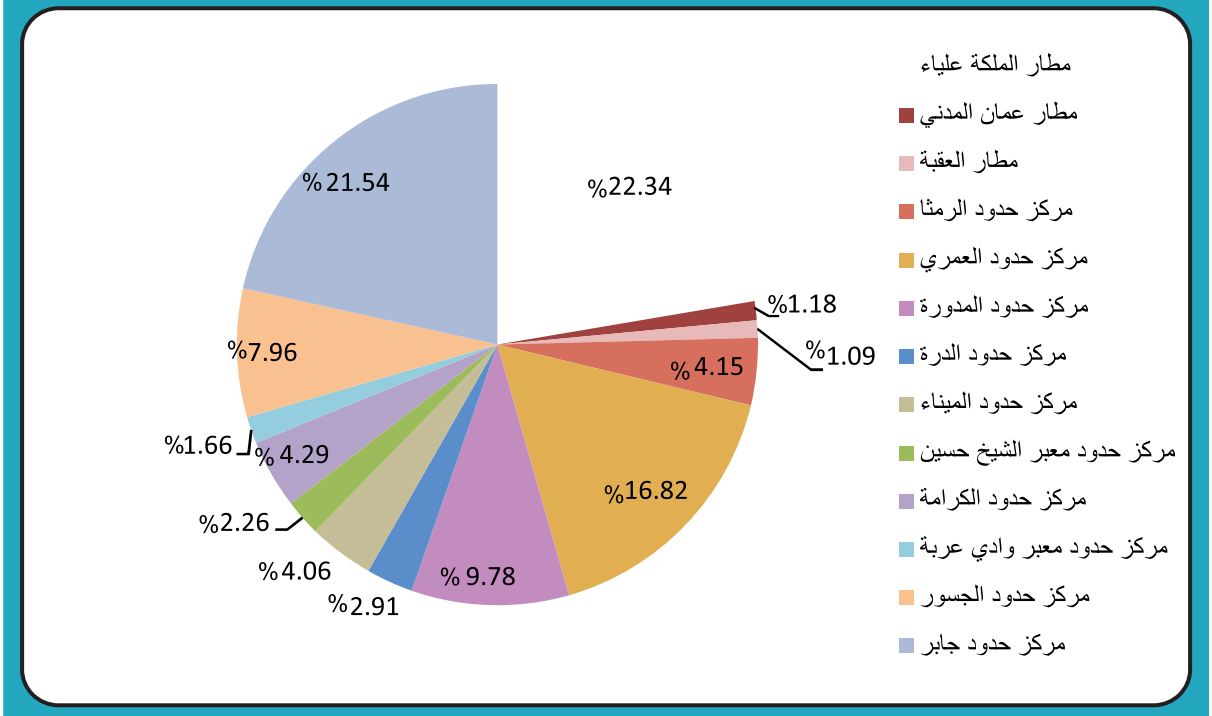

المصدر: دائرة المخابرات العامة، بيانات غير منشورة، 2011

الشكل رقم (12)
مجموع المغادرين في النصف الأول من عام 2011 حسب طريقة المغادرة

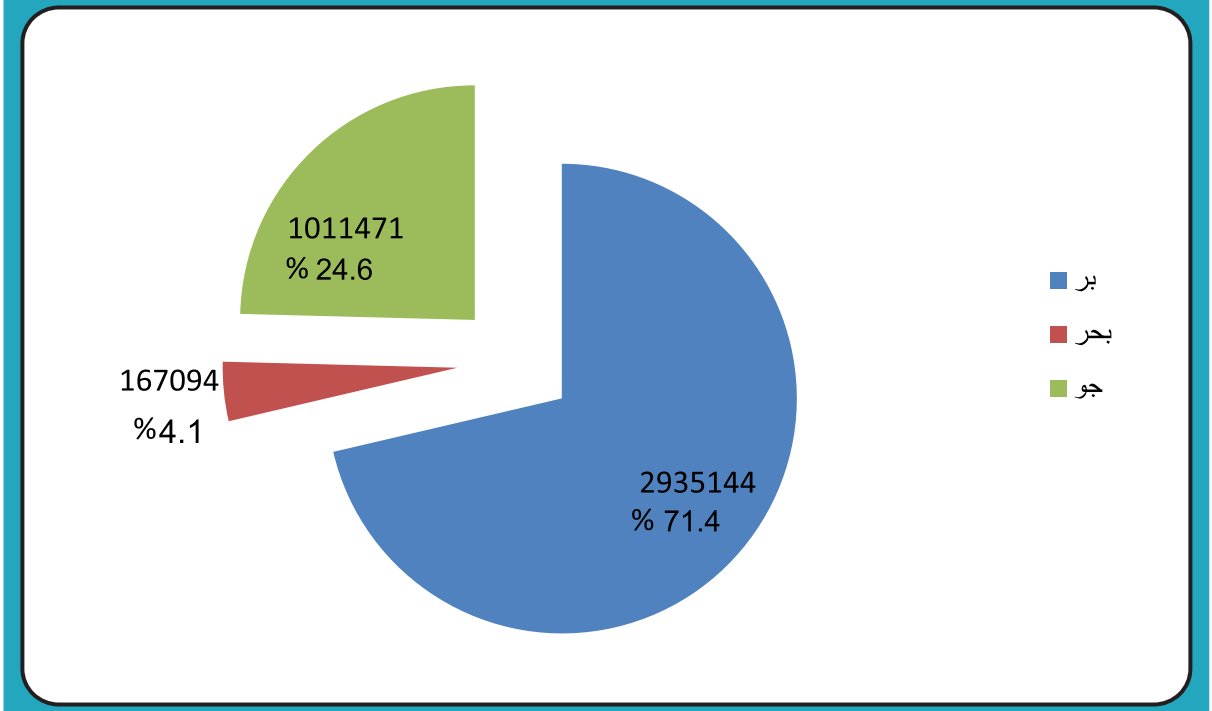

المصدر: دائرة المخابرات العامة، بيانات غير منشورة، 2011.

الشكل رقم (13)
نسب القادمين في النصف الأول من عام 2011 حسب منطقة الوصول

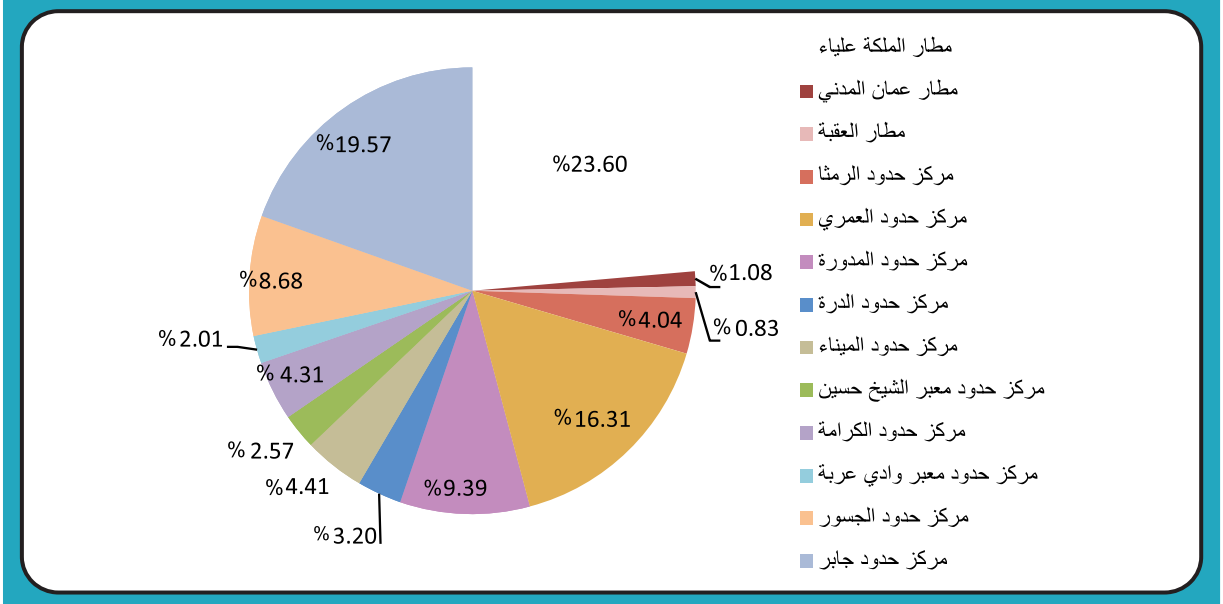

المصدر: دائرة المخابرات العامة، بيانات غير منشورة، 2011.

الشكل رقم 14: مجموع القادمين في النصف الأول من عام 2011 حسب طريقة الوصول

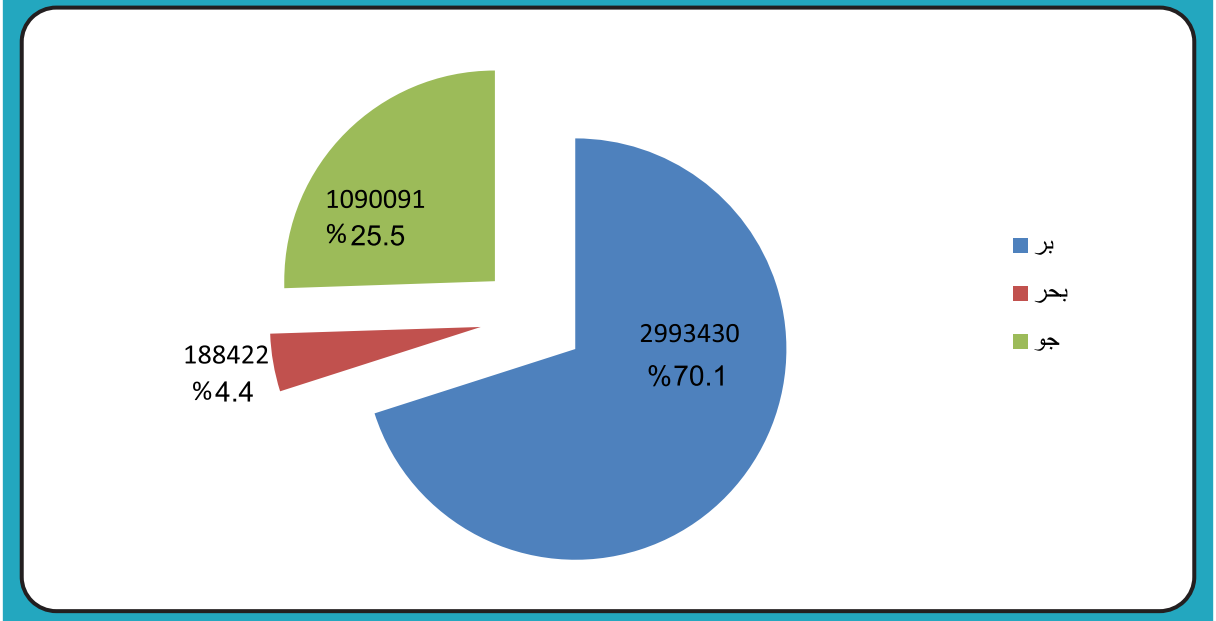

المصدر: دائرة المخابرات العامة، بيانات غير منشورة، 2011.

إحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

- بلغ مجموع عدد العراقيين المسجلين لدى المفوضية حتى بداية شهر تشرين أول 2011 (33.753) ألفاً، منهم (32.638) ألف لاجئ و (1.109) ألفاً كطالبي لجوء.
- توزع أولئك اللاجئون حسب الجنس كما يلي: (17.252) ألفاً من الذكور (51.1 %) و (16.501) ألفاً من الإناث (48.9 %).
- علماً بأن عدد العراقيين في المملكة تفوق هذه الأعداد بكثير، حيث قدرت أعدادهم بحوالي خمسمائة ألف شخص.

الجدول رقم 8 : أعداد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنوات مختارة

السنوات	مجموع عدد المسجلين لدى المفوضية								
	بداية العام	نهاية العام	تسجيل جديد	إعادة فتح الملف	الذين غادروا	عدد الذين غادروا طواعية	المغادرون بشكل شخصي	عدد الذين تم إغلاق ملفهم	حالات أخرى
2007	21.999	50.635	31.088	392	1.429	———	62	37	1.316
2008	50.635	52.443	9.790	427	6.639	103	530	18	1.119
2009	52.443	38.744	6.849	455	5.462	274	813	13.598	856
2010	38.744	31.476	7.983	1.066	3.444	107	507	11.334	1.419
2011	33.320	33.753	5.744	828	775	76	196	2758	552

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين– عمان، بيانات غير منشورة، 2011

الجدول رقم 9 : أعداد المسجلين لدى المفوضية السامية حسب الخلفية الدينية 2011

أعداد المسجلين حسب الخلفية الدينية	
المسلمون السنة	21.853
المسلمون الشيعة	7.787
المسلمون (طرق مختلفة)	63
المسيحيون	3.527
الصابئة	431
اليزيدية	35
أخرى	57

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين– عمان، بيانات غير منشورة، 2011

الجدول رقم 10 : أعداد المسجلين لدى المفوضية السامية حسب الإثنية 2011

أعداد المسجلين حسب الإثنية	
عدد المسجلين العرب	29839
عدد المسجلين الأرمينيين	268
عدد الأكراد	888
عدد الأشوريين	562
عدد الكلدانيين	1608
عدد التركمان	216
إثنيات أخرى	372

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين– عمان، بيانات غير منشورة، 2011

بلغ عدد اللاجئين الذين غادرو المملكة لإعادة توطينهم في دول إعادة التوطين خلال الفترة الواقعة ما بين 2007/1/1 ولغاية 2011/9/22 (17.072) ألف لاجيء فيما بلغت قيمة الغرامات التي تم اعفاؤهم منها لدى مغادرتهم المملكة (19.086.018) (تسعة عشر مليون وستة وثمانون ألفا وثمانية عشر) دينار أردني.

كما بلغ عدد اللاجئين الذين غادروا المملكة منذ عام 1995 ولغاية 2011/9/22 (22.075) لاجيء فيما بلغت قيمة الغرامات التي تم إعفاؤهم منها (21.284.982) ديناراً أردنياً، أي ما يقارب واحداً وعشرين مليوناً ومئتين وأربعة وثمانين ألف دينار أردني.

إحصاءات وزارة العمل

الجدول رقم 11 : العمال الوافدون المسجلون لدى وزارة العمل حسب الجنسية والشهر لعام 2010 (ذكور+اناث)

الجنسية / الشهر	الأجانب	بقية العرب	سوداني	يمني	عراقي	سوري	مصري	المجموع
كانون ثاني	6278	70	25	43	49	151	12184	18800
شباط	5747	56	26	55	59	201	12174	18318
آذار	7063	94	28	36	97	221	16876	24415
نيسان	6339	92	30	63	83	240	18064	24911
أيار	7682	112	44	46	65	238	22216	30403
حزيران	9199	71	26	87	80	287	19814	29564
تموز	8103	87	37	60	92	172	18062	26613
آب	7147	94	32	35	272	159	17623	25362
أيلول	7233	72	27	81	151	139	15900	23603
تشرين أول	8222	105	36	30	83	220	18458	27154
تشرين ثاني	5984	51	28	27	72	137	15596	21895
كانون أول	8112	106	32	75	95	168	18716	27304
المجموع	**87109**	**1010**	**371**	**638**	**1198**	**2333**	**205683**	**298342**
النسبة	29.20	0.34	0.12	0.21	0.40	0.78	68.94	**100.00**

المصدر: وزارة العمل، التقرير السنوي، 2010.

الشكل رقم 15 : التوزيع النسبي للعمال الوافدين حسب الجنسية لعام 2010

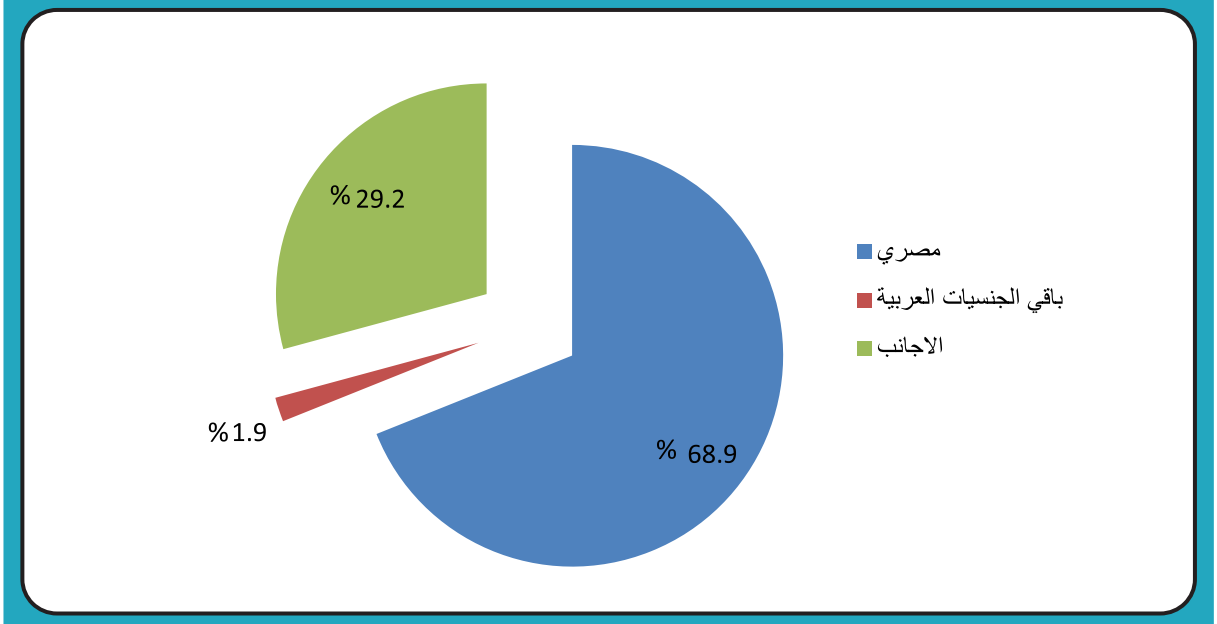

المصدر: وزارة العمل، التقرير السنوي، 2010.

الجداول الصادرة عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

الجدول رقم 12: أعداد المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية والمحافظة في 2010/12/31

المحافظة	أردني				غير أردني				المجموع الكلي	النسبة المئوية %
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية %	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية %		
العاصمة	486328	173845	660173	84.9	51007	6066	57073	55.1	717246	81.4
العقبة	11096	1476	12572	1.6	3781	365	4146	4.0	16718	1.9
إربد	22321	11154	33475	4.3	9869	5379	15248	14.7	48723	5.5
الزرقاء	17563	6073	23636	3.0	8882	5056	13938	13.4	37574	4.3
الكرك	7374	2283	9657	1.2	2615	1211	3826	3.7	13483	1.5
عجلون	1222	452	1674	0.2	139	0	139	0.1	1813	0.2
المفرق	4722	1170	5892	0.8	1037	4	1041	1.0	6933	0.8
جرش	2106	648	2754	0.4	519	44	563	0.5	3317	0.4
البلقاء	11881	5372	17253	2.2	3312	102	3414	3.3	20667	2.3
الطفيلة	1597	487	2084	0.3	813	4	817	0.8	2901	0.3
معان	4216	859	5075	0.7	1827	15	1842	1.8	6917	0.8
مأدبا	2138	947	3085	0.4	1600	18	1618	1.6	4703	0.5
المجموع الكلي	**572564**	**204766**	**777330**	**100.0**	**85401**	**18264**	**103665**	**100.0**	**880995**	**100.0**

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي، 2010.

الجدول رقم 13: المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية و فئة الأجر الشهري في 2010/12/31

فئة الأجر	أردني				غير أردني				المجموع الكلي	النسبة المئوية %	النسبة التراكمية %
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية %	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية %			
أقل أو يساوي 150	34527	25560	60087	7.7	45207	13717	58924	56.8	119011	13.5	13.5
200-151	61240	23089	84329	10.8	15394	1027	16421	15.8	100750	11.4	24.9
300-201	178651	51237	229888	29.6	13617	898	14515	14.0	244403	27.7	52.7
400-301	146979	59351	206330	26.5	4640	791	5431	5.2	211761	24.0	76.7
500-401	49260	18408	67668	8.7	1928	434	2362	2.3	70030	7.9	84.7
600-501	24787	8560	33347	4.3	869	232	1101	1.1	34448	3.9	88.6
700-601	16140	4867	21007	2.7	503	148	651	0.6	21658	2.5	91.0
1000-701	26997	7138	34135	4.4	1056	561	1617	1.6	35752	4.1	95.1
1500-1001	18999	4081	23080	3.0	821	205	1026	1.0	24106	2.7	97.8
2000-1501	7009	1233	8242	1.1	656	149	805	0.8	9047	1.0	98.9
2500-2001	2992	518	3510	0.5	224	35	259	0.2	3769	0.4	99.3
3000-2501	1662	280	1942	0.2	119	27	146	0.1	2088	0.2	99.5
3500-3001	939	154	1093	0.1	75	16	91	0.1	1184	0.1	99.7
4000-3501	666	88	754	0.1	62	12	74	0.1	828	0.1	99.8
4500-4001	372	62	434	0.1	37	1	38	0.0	472	0.1	99.8
5000-4501	635	69	704	0.1	93	3	96	0.1	800	0.1	99.9
أكثر من 5000	709	71	780	0.1	100	8	108	0.1	888	0.1	100.0
المجموع الكلي	**572.564**	**204.766**	**777.330**	**100.0**	**85.401**	**18.264**	**103.665**	**100.0**	**880.995**	**100.0**	——

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي، 2010.

الجدول رقم 14: أعداد المتقاعدين تراكمياً حسب الجنس والجنسية ونوع الراتب التقاعدي في 2010/12/31

نوع الراتب التقاعدي	أردنيين				غير أردنيين				المجموع الكلي	النسبة المئوية %
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية %	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية %		
الشيخوخة الوجوبي	36990	5400	42390	33.9	771	84	855	27.2	43245	33.8
الشيخوخة المبكر	42194	8019	50213	40.2	976	63	1039	33.0	51252	40.0
العجز الطبيعي	15471	1865	17336	13.9	251	23	274	8.7	17610	13.7
العجز الإصابي	2814	138	2952	2.4	369	11	380	12.1	3332	2.6
الوفاة الطبيعية	9497	782	10279	8.2	383	11	394	12.5	10673	8.3
الوفاة الإصابية	1724	92	1816	1.5	196	6	202	6.4	2018	1.6
المجموع الكلي	**108.690**	**16.296**	**124.986**	**100.0**	**2.946**	**198**	**31.44**	**100.0**	**128.130**	**100.0**

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي، 2010.

ملحق رقم 2

التعاريف والتصانيف المتعلقة

بالهجرة المعتمدة دولياً

أولاً : التعاريف والتصانيف المتعلقة بالهجرة المعتمدة دولياً

للهجرة تعريفات عديدة، فالمفهوم البسيط للهجرة هي انتقال الأفراد من منطقة ما إلى منطقة أخرى، سواءً كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية، أو الانتقال خارج حدود الدولة أو ما يطلق عليه الهجرة الخارجية، ومن هذه المفاهيم :

المصطلح	التعريف
فترة الهجرة أو الحركة Mobility Or Migration Period	يقصد بها المدة الزمنية الفاصلة بين مغادرة مكان الإقامة السابق ويوم المقابلة.
حالة الهجرة Migration Status	يقصد بها توزيع السكان إلى فئتين رئيسيتين استناداً إلى المقارنة حسب الإقامة في نقطتين زمنيتين.
المهاجر Migrant	الفرد الذي انتقل من مكان إقامة معين ليقيم في مكان آخر خلال فترة زمنية معينة.
منطقة الإرسال Area Origin	المنطقة أو مكان الإقامة الذي انتقل منها الفرد المهاجر.
منطقة الاستقبال Area of Destination	المنطقة أو مكان الإقامة الذي انتقل إليه الفرد المهاجر.
المهاجر الداخل In– Migrant	الفرد الذي قدم للإقامة في منطقة هجرة معينة ضمن الفترة الزمنية المحددة.
المهاجر الخارج Out– Migrant	الفرد الذي خرج من منطقة هجرة محددة خلال الفترة الزمنية المحددة للإقامة في منطقة هجرة محددة.
الهجرة الإجمالية Gross Migration	يقصد بها حجم الهجرة الداخلة والخارجة من منطقة هجرة محددة خلال فترة زمنية محددة.
الهجرة الصافية Net Migration	الفرق بين حجم الهجرة الداخلة إلى منطقة هجرة محددة خلال فترة زمنية محددة وحجم الهجرة الخارجة من تلك المنطقة خلال نفس الفترة الزمنية.
الهجرة الحياتية Life– Time Migration	الهجرة التي حدثت بين تاريخ الولادة وتاريخ التعداد أو أي نقطة زمنية أخرى.
تيار الهجرة Migration Stream	مجموعة الأفراد المهاجرين هجرة داخلية أو خارجية الذين يشتركون في أنهم خرجوا من منطقة إرسال واحدة ودخلوا إلى منطقة استقبال واحدة خلال فترة زمنية محددة.

ثانياً : المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالهجرة المستخدمة في دائرة الإحصاءات العامة

تم إستخدام هذه المفاهيم في التعدادات السكانية في الأعوام1979، 1994، 2004، وكذلك في المسوح بالعينة.

المصطلح	التعريف
فئة السكان	تقسم الاستمارة المخصصة للأسرة إلى قسمين يخصص القسم الأول منها للسكان الموجودين داخل الأردن، سواء كانوا أردنيين أو غير أردنيين، والقسم الثاني لفئة السكان الأردنيين الموجودين خارج الأردن.
الجنسية	التبعية القانونية للفرد لدولة معينة، وتحدد عادة بجواز السفر أو الذي له الحق في الحصول عليه.
الفرد المهاجر	هو الفرد الذي انتقل إلى مكان إقامته المعتادة الحالية من آخر مكان إقامة معتادة سابق سواء كان هذا الفرد أردنياً أو غير أردنيّ.
الفرد العائد	كل فرد عاد من إحدى الدول الخليجية (وكان يقيم هناك إقامة معتادة) ولم يتمكن من الرجوع إلى تلك الدولة ، وينطق على أفراد الأسرة العائدين بغض النظر عن العمر والجنس.
تاريخ العودة	تاريخ الوصول إلى الأردن (بالشهر والسنة).
أسباب العودة	الأسباب التي أدت إلى عودة الفرد من بلد المهجر.
بلد العودة	آخر دولة عاد منها الفرد العائد وكان يقيم فيها إقامة معتادة.
مكان الإقامة المعتاد للأم وقت ولادة الفرد	يقصد به التجمع السكاني داخل الأردن أو اسم الدولة التي كانت تقيم بها والدة الفرد إقامة معتادة وقت ولادته.
مكان الإقامة المعتاد الحالي	يقصد به (التجمع السكاني داخل الأردن) أو الدولة الذي قضى فيها الفرد مدة لا تقل عن ستة أشهر بصورة منتظمة (متواصلة أو شبه متواصلة).
مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد الحالي للأردنيين وفي المملكة لغير الأردنيين	هي الفترة الزمنية التي قضاها الفرد الأردني في مكان إقامته الحالي على أن لا تقل هذه المدة عن ستة أشهر، أما فيما يتعلق بغير الأردنيين فيقصد بذلك الفترة الزمنية التي قضاها الفرد غير الأردني منذ لحظة وصوله إلى الأردن لآخر مرة.
مكان الإقامة المعتاد السابق	آخر مكان أقام فيه الفرد مدة ستة أشهر قبل انتقاله إلى مكان الإقامة الحالي.
الهجرة الأولى	يقصد بها الهجرة التي قام بها الفرد للمرة الأولى في حياته، سواء تلتها هجرة أو هجرات أخرى بعد ذلك (ويمكن أن تكون هي الهجرة الأولى والأخيرة إذا قام المهاجر بهجرة واحدة فقط).

ثالثاً : أنواع الهجرة

المصطلح	التعريف
تقسم الهجرة إلى نوعين رئيسيين	
الهجرة الدولية	هي إنتقال الأفراد من بلد إلى آخر عابرين حدوداً سياسية دولية بقصد الإقامة الدائمة.
الهجرة الداخلية	حركة الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.
ويمكن أيضاً تقسيم الهجرة إلى أربعة أنواع حسب أسبابها	
هجرة اختيارية	تتم بالمبادرة الفردية عادة والرغبة في الإنتقال إلى مكان جديد للإقامة.
هجرة إجبارية (أي التهجير)	إنتقال غير إرادي للأفراد أو الجماعات.
هجرة دائمة	إنتقال دائم.
هجرة مؤقتة	هجرة الفرد أو الجماعة إلى مكان إقامة جديد بشكل مؤقت بغية التحصيل العلمي أو تحسين الوضع المعاشي أو لأسباب سياسية، ولكن يعود إلى مكان إقامته السابق في نهاية المطاف.

رابعاً : مقاييس الهجرة

المصطلح	التعريف
معدل الهجرة الداخلة In Migration Rate	يمثل هذا المعدل عدد المهاجرين هجرة داخلة إلى منطقة ما منسوباً إلى عدد السكان في تلك المنطقة.
معدل الهجرة الخام Crude Migration Rate	يمثل هذا المعدل عدد المهاجرين منسوباً الى السكان الذين قد يتعرضون للهجرة خلال فترة زمنية معينة.
معدل الهجرة الخارجة Out Migration Rate	يمثل هذا المعدل عدد المهاجرين هجرة خارجة من منطقة ما منسوباً إلى عدد السكان في تلك المنطقة.
عدل الهجرة الصافية Net Migration Rate	يمثل هذا المعدل الفرق بين مجموع المهاجرين الداخلين إلى منطقة ما ومجموع المهاجرين الخارجين منها.
معدل الهجرة التفصيلي حسب العمر Age-specific Migration Rate	يمثل هذا المعدل عدد المهاجرين في فئة عمرية معينة منسوباً إلى مجموع السكان في نفس الفئة العمرية.
معدل الكفاءة الديموغرافية Demographic Efficiency Rate	يمثل هذا المعدل حجم الهجرة الصافية في منطقة ما، منسوباً إلى حجم الهجرة الداخلة إلى منطقة وحجم الهجرة الخارجة منها.

ملحق رقم 3

آلية إحتساب مؤشرات الهجرة

تعتبر الهجرة من الظواهر الديموغرافية المعقدة التي يصعب قياسها، وتكمن أهميتها في تفهم حجم الحركات السكانية وطبيعتها واتجاهاتها، لما لذلك من آثار مباشرة على قوة العمل والظواهر الاجتماعية في مكان الإرسال ومكان الاستقبال، ففي حال توفر بيانات دقيقة عن أعداد المواليد والوفيات في الدولة يمكن إحتساب صافي الهجرة من خلال المعادلة التالية:

$$(M_{in} - M_{out}) = (P_t - P_{t-1}) - (B - D)$$

معدل الهجرة إلى الداخل :

يقيس معدل الهجرة إلى الداخل النسبة بين عدد المهاجرين إلى داخل البلد وعدد سكان تلك البلد

$$\text{معدل الهجرة للداخل} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى الداخل}}{\text{إجمالي عدد السكان}} * 1000$$

معدل الهجرة إلى الخارج :

يقيس معدل الهجرة إلى الخارج النسبة بين عدد المهاجرين خارج البلد وعدد سكان تلك البلد

$$\text{معدل الهجرة للخارج} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى الخارج}}{\text{إجمالي عدد السكان}} * 1000$$

معدل الهجرة الصافي :

يقيس معدل الهجرة الصافي الخام أعداد المهاجرين في سنة ما لكل ألف شخص من السكان

$$\text{المعدل الصافي} = \frac{\text{عدد المهاجرين للداخل} - \text{عدد المهاجرين للخارج}}{\text{إجمالي عدد السكان}} * 1000$$

معدل الهجرة :

يعبر معدل الهجرة عن مدى مساهمة الهجرة في النمو السكاني للدولة، ويقاس بقسمة صافي الهجرة على الزيادة الطبيعية كالآتي :

$$\text{معدل الهجرة} = \frac{\text{صافي الهجرة } (Min - Mout)}{\text{الزيادة الطبيعية } (B - D)}$$

معدل الهجرة الكلية :

يقيس معدل الهجرة الكلية النسبة بين عدد المهاجرين إلى خارج البلد وعدد المهاجرين إلى داخل البلد وعدد سكان تلك البلد

$$\text{معدل الهجرة الكلية} = \frac{\text{حجم الهجرة الوافدة + حجم الهجرة الخارجة}}{\text{إجمالي عدد السكان}} * 1000$$

مؤشر دليل فاعلية الهجرة :

يستخدم لمقارنة حجم الهجرة الوافدة بحجم الهجرة الخارجة، والذي يبين ما تحتفظ به الدولة أو المحافظة من المهاجرين من جملة السكان الذين تتبادلهم مع الدول أو المحافظات الأخرى.

$$\text{مؤشر دليل فاعلية الهجرة} = \frac{\text{صافي الهجرة بين الدولة والدول الأخرى}}{\text{إجمالي عدد السكان في الدولة}} * 1000$$

ملحق رقم 4

بعض المسوح التي نفّذتها دائرة الإحصاءات العامة والمتضمنة بعض الأسئلة التي يمكن إستخدامها في دراسة الهجرة الدولية

1. دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية 1986 :

وهي الدراسة الأولى في الأردن التي تطرقت إلى جمع بيانات عن فئة المهاجرين العائدين، وكانت أهم أهدافها الرئيسية :

- التعرف على اتجاهات الهجرة الداخلية ومعدلاتها
- التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين
- دراسة عوامل الجذب والطرد التي تؤثر على تيارات الهجرة واتجاهاتها
- توفير البيانات الإحصائية حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين العائدين
- التعرف على القنوات الأكثر شيوعاً لانسياب مدخرات المهاجرين العائدين وأوجه التصرف فيها
- دراسة الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة على المهاجر وأسرتها

2. مسح العمالة والبطالة والعائدين في الأردن 1991 :

ركز المسح على العائدين من دول الخليج نتيجة لأزمة الخليج، للتعرف على حجمهم وخصائصهم وأماكن انتشارهم بالإضافة إلى البيانات الأساسية الأخرى، وتضمن الجزء الخاص بالعائدين الأسئلة التالية:

- تاريخ العودة من دول الخليج بالشهر والسنة.
- أسباب العودة من دول الخليج (فقدان العمل، الإبعاد،الظروف المعيشية السيئة، الخوف من قيام الحرب، مرافقة رب الأسرة ، أخرى...)
- البلد الذي عاد منه العائد.
- حالة العمل في الدولة التي عاد منها الفرد للأفراد الذين أعمارهم 13 سنة فأكثر.
- المهنة الرئيسية التي كان يمارسها الفرد العائد الذي كان عاملاً في الدولة التي عاد منها.
- الحالة العملية للفرد العائد الذي كان عاملاً في الدولة التي عاد منها.
- مقدار الدخل الشهري من العمل في الخارج للفرد العائد الذي كان عاملاً في الدولة التي عاد منها.
- وجود وفرات أو ممتلكات من العمل في الخارج للفرد العائد الذي كان عاملاً في الدولة التي عاد منها.
- الرغبة في الاستثمار في الأردن للفرد الذي كان عاملاً في الدولة التي عاد منها.
- وجود ممتلكات في الأردن للفرد العائد الذي كان عاملاً في الدولة التي عاد منها.

3. دراسة الأردنيين العائدين من الخارج 1991 :

نفذت هذه الدراسة نتيجة اهتمام الحكومة الأردنية بمشكلة العودة غير المنظمة للأردنيين العاملين في دول الخليج، وما يرتبط بهذه العودة من انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

4. المسح المصاحب للتعداد 1994 :

نفذ هذا المسح خلال تشرين الثاني 1994 وغطى عينة كبيرة من الأسر بلغت حوالي (10%) من الأسر في الأردن (66921) أسرة، وكان من ضمن أهدافها دراسة الهجرة في الأردن، سواء من حيث حجمها أو مستوياتها أو اتجاهاتها.

5. مسح الظروف المعيشية في الأردن 1996 :

تم تنفيذ هذا المسح بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات والأبحاث الاجتماعية والتطبيقية النرويجي (Fafo) لتوفير بيانات إحصائية تتعلق بالظروف المعيشية للسكان في الأردن، وتضمنت استمارة المسح أسئلة يمكن استخدامها في قياس الهجرة الداخلية والهجرة الدولية وهي:

- مكان إقامة الأم وقت ولادة الفرد

– مكان إقامة الفرد قبل خمس سنوات من المسح
– تاريخ عودة الفرد إلى الأردن بالشهر والسنة
– الجنسية

6. مسح الأسرة متعدد الأهداف :

تم تنفيذ هذا المسح في الربع الأخير من عام 2003 بالتعاون مع المعهد النرويجي للدراسات الاجتماعية الدولية (Fafo)، وقد بلغت عينة المسح حوالي (10.000) أسرة ، وتضمنت استمارة المسح أسئلة يمكن من خلالها التعرف على حجم الهجرة الداخلية والدولية القادمة إلى الأردن وهي :

– الجنسية
– مكان إقامة الأم وقت ولادة الفرد
– حالة اللجوء
– حالة التسجيل لدى وكالة الغوث الدولية

7. مستويات واتجاهات الهجرة الداخلية في الأردن :

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة الداخلية في الأردن من واقع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004، ويمكن تلخيص الأهداف بما يلي :

- قياس تطور حجم الهجرة الداخلية وتياراتها لعامي 1994 و2004.
- الهجرة الكلية الخارجة والوافدة والصافية.
- حركة التبادل بين الأقاليم الثلاثة الرئيسية لعام 2004 ومقارنتها مع بيانات التعداد لعام 1994.
- الهجرة الداخلية بين الحضر والريف حسب الأقاليم لعام 2004 ومقارنتها مع بيانات التعداد 1994.
- تيارات الهجرة الداخلية بين محافظات المملكة لعام 2004 ومقارنة ذلك مع تعداد 1994.
- تيارات الهجرة الداخلية بين محافظات الإقليم الواحد لعام 2004 ومقارنة ذلك مع تعداد 1994.
- قياس معدلات الهجرة الداخلية، معدل الهجرة الكلية، معدل الهجرة الوافدة، معدل الهجرة الخارجة، معدل صافي الهجرة، بين الأقاليم الثلاثة وبين المحافظات أيضاً للتعرف من خلالها على المناطق الجاذبة والمناطق الطاردة للسكان.
- التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين هجرة داخلية من تعداد عام 2004 ومقارنة ذلك مع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994.

8. **الهجرة الداخلية في الأردن، حجمها وتياراتها وخصائصها وآثارها :** من إعداد الدكتور عبدالله الزعبي، كمال الصالح، الدكتور محمد العربي.

إعتمد هذا البحث بشكل رئيسي على البيانات التي تم جمعها من مسح الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة عام 1986. وكانت من أهم أهداف هذا المسح:

- توفير البيانات اللازمة التي تمكن من التعرف على إتجاهات الهجرة الداخلية بين الريف والحضر وبين المناطق حسب التقسيمات الإدارية كالمحافظات.
- معدلات وخصائص المهاجرين الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.
- وفر المسح القاعدة الأساسية للبيانات التي يمكن من خلالها التعرف على عوامل الجذب والطرد التي تؤثر على تيارات الهجرة.
- ساعدت البيانات التي وفرها المسح عن الخصائص السكانية وخصائص القوى البشرية في الوصول الى التقديرات والاستنتاجات التي يهدف إليه البحث.

ملحق رقم 5

بعض القوانين والإجراءات المتعلقة

بالإقامة وشؤون الأجانب في الأردن

دأبت الحكومات الأردنية على تنظيم وتسهيل سبل وإجراءات الإقامة والاستثمار في الأردن، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات المتعلقة بذلك، فقد أصدرت الحكومة قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم(24) لسنة 1973، وما تلاه من تشريعات طورت في هذا القانون .

إن الجهة الوحيدة التي تأخذ على عاتقها تفعيل وتعديل هذه القوانين هي وزارة الداخلية من خلال مديرية الأمن العام /إدارة الإقامة والحدود، حيث يتم ذلك ضمن التسلسل الإداري المتّبع.

ونورد تالياً التعاريف والتصانيف المعتمدة لطرفي المعادلة عند الدخول والخروج عبر المعابر الحدودية:

المواطن : كل مواطن أردني يحمل الجواز سفر أردني.

الأجنبي: "كل من لا يتمتع بالجنسية الأردنية".

موظفو الحدود : هم الأشخاص الاعتباريون الذين توكل إليهم مهمة تسجيل الأجانب في الحدود والتأشير على جوازات سفرهم.

التشريعات المقدمة للمواطنين من قبل مديرية الجنسية وشؤون الأجانب :

1. قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم 24 لسنة 1973 وتعديلاته والأنظمة الصادرة بموجبه.
2. قانون الجنسية الأردنية رقم (6) لسنة 1954 وتعديلاته.
3. قانون جوازات السفر رقم (5) لسنة 2003 وتعديلاته.
4. نظام التأشيرات رقم (3) لسنة 1997

أهم القوانين المتعلقة بالإقامة وشؤون الأجانب :

تنص المادة (4): على قانون دخول الأجانب، إذ يسمح للأجنبي بالدخول للمملكة أو الخروج منها إذا كان حائزاً على جواز سفر أو وثيقة سفر سارية المفعول صادرة من بلاده ومعتبرة لدى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وكان حائزاً على تأشيرة دخول، وكذلك إذا كانت لديه وثيقة سفر صادرة عن حكومة المملكة بسبب وجوده فيها دون جواز سفر أو وثيقة سفر صادرة عن حكومة معينة.

المادة(5): يكون دخول الأجنبي إلى المملكة أو خروجه منها مشروعاً إذا تم عن طريق البر أو البحر أو الجو من مراكز الحدود أو الموانئ أو المطارات الأردنية المخصصة لذلك وبعد التأشير على جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه من موظف الحدود.

المادة(8): على كل أجنبي يرغب بالبقاء في المملكة أكثر من أسبوعين أن يتقدم قبل انتهاء تلك المدة إلى المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة في الجهة التي يكون فيها، وإن يحرر إقراراً عن حالته الشخصية وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك، وأن يقدم ما لديه من الأوراق الثبوتية لذلك.

تسجيل الأجانب :

تنص المادة(11): على كل أجنبي قبل أن يغير محل إقامته إبلاغ المديرية – مديرية الإقامة والحدود– أو أحد فروعها أو مركز الشرطة الذي يقيم في منطقته بعنوانه الجديد خلال 48 ساعة.

المادة(15) (أ): كل أجنبي خلال مدة إقامته في المملكة يجب أن يبرز للسلطات المختصة عند الطلب جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه من الأوراق.

المادة(15) (ب): على الأجنبي في حالة فقدان أو تلف جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه إبلاغ مديريات ومراكز الأمن بذلك خلال 48 ساعة .

المادة(16)(أ): لا يجوز لأي من الرعايا الأردنيين أو الشركات أو الهيئات الأردنية استخدام أجنبي إلا إذا كان حاصلاً على

إذن إقامة في المملكة، يُستثنى من ذلك الخبراء الذين يستقدمون لغايات علمية وفنية، على أن لا تزيد مدة عملهم عن ثلاثة أشهر .

(ب): على كل من يستخدم أجنبياً أن يقدم إلى المديرية أو فروعها أو مركز الشرطة الذي يقع محل العمل في منطقته إقراراً على النموذج المعدّ لذلك خلال 48 ساعة.

إذن الإقامة :

المادة (18): على كل أجنبي يقيم أو يرغب بالبقاء في البلاد أن يكون حاصلاً على إذن إقامة وفق أحكام هذا القانون، وعليه أن يغادر أراضي المملكة عند انتهاء مدة إذن الإقامة ما لم يكن قد جددها.

المادة(21)(أ): يقدم طلب (إذن الإقامة) مستوفياً جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون إلى المديرية أو أحد فروعها أو الحكام الإداريين شريطة أن تكون وثيقة السفر سارية المفعول.

ب : مدة إذن الإقامة سنة واحدة قابلة للتجديد في حالة توفر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة(25) كل من يتم السادسة عشرة من العمر من أبناء الأجنبي وبناته أثناء أقامته في المملكة يكلف بالحصول على إذن إقامة وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة (26) : يُمنح إذن الإقامة ضمن الشروط التالية:

1. أن يكون حاصلاً على عقد بالعمل مع شركة أو محل تجاري مسجل أو مع صاحب أعمال معروف في المملكة بشرط أن لا يزاحم الأردنيين في أعمالهم، وأن يثبت ذلك بشهادة من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل أو الجهات المختصة.
2. أن يكون له أثناء إقامته مورد رزق مضمون وطرق مشروعة من الداخل أو الخارج، وأن يثبت ذلك بشهادة رسمية.
3. أن يكون قادماً لاستثمار أمواله في مشروعات تجارية أو صناعية توافق عليها وزارة الصناعة والتجارة في الأردن.
4. أن يكون ذا كفاءة عالية أو مهنية لا يتوفر مثلها في المملكة شريطة أن يثبت ذلك بشهادات خطية رسمية من جهات معتمدة، وأن توافق على ذلك السلطات الأردنية المختصة.
5. أن يكون موظفاً أو مستخدماً في إحدى البعثات الدبلوماسية شريطة المعاملة بالمثل.
6. أن يكون عاجزاً أو قاصراً ويكون عائله الوحيد مقيماً في المملكة.
7. أن يكون طالباً مقبولاً في المعاهد الأردنية.

الجزاءات والمخالفات :

المادة(34): كل أجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل عى إقامة مؤقتة أو تجاوز مدة تلك الإقامة الممنوحة له، أو لم يتقدم بطلب تجديد إذن إقامته السنوي خلال مدة شهر من تاريخه يغرم مبلغاً مقداره (خمسة وأربعون ديناراً عن كل شهر من أشهر التجاوز أو الجزء من الشهر بواقع دينار ونصف عن كل يوم من ذلك الجزء). نص القانون المعدل رقم (9) لسنة 2000.

المادة (35) كل شركة أو صاحب عمل يستخدم أجنبياً لا يحمل إذن إقامة أو غير مسموح له بالعمل في المملكة يغرم مبلغ (50) ديناراً أو (75) عن كل عامل مخالف، لا يشمل ذلك الخبراء الفنيين الذين تستقدمهم الشركات العاملة في المملكة بقصد الاستشارة الفنية على أن لا تزيد مدة الإقامة عن 3 شهور شريطة الحصول على إذن مسبق قبل قدومهم.

المادة(36): أية مخالفة لأحكام هذا القانون لم ينص عليها بعقوبة خاصة يعاقب مرتكبها بالحبس من أسبوع إلى شهر أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير أو بكلتا العقوبتين.

التعديل في قانون الإقامة وشؤون ألاجانب رقم (24) لسنة 1973.

نظام رقم (95) لسنة 1998 نظام تعيين مكان الإقامة:

المادة (2) : على كل أجنبي يدخل أراضى المملكة أن يحصل على بطاقة دخول من موظفي الحدود، وفق النموذج الذي يعتمده الوزير لهذه الغاية يبين فيها ما يلي :

- الاسم الكامل للأجنبي الوافد وجنسيته.
- تاريخ ومكان الولادة.
- رقم جواز السفر ومكان الولادة.
- الغرض من الدخول إلى المملكة والعنوان ومدة الإقامة فيها.
- أي بيانات أخرى تتضمنها البطاقة.

المادة (3) : تتكون بطاقة الدخول من جزأين يحتفظ موظف الحدود بالجزء العلوي منها، ويلصق الجزء السفلي على جواز سفر الأجنبي الوافد للمملكة.

المادة (4)(أ) : على كل من يؤجّر عقاراً إلى أجنبي أن يبلغ عنه المركز الأمني الذي تتبع له منطقة العقار خلال (48) ساعة من تاريخ تأجيره، وفق النموذج المعدّ لهذه الغاية، كما يتوجب عليه تبليغ المركز عن تاريخ مغادرة هذا الشخص للعقار خلال سبعة أيام .

المادة (5) : على مؤجري الشقق المفروشة إبلاغ أقرب مركز أمني عن أي أجنبي يحل في هذه الشقق خلال (24) ساعة من تاريخ إشغاله ومغادرته لها.

المادة (7) : على مؤجري العقارات والشقق المفروشة لأي أجنبي قبل صدور هذا النظام تصويب أوضاعهم.

ملحق رقم 6

توصيات الأمم المتحدة

بشأن إحصاءات الهجرة الدولية

أقرت الأمم المتحدة عام 1976 مجموعة من التوصيات المتعلقة بالهجرة الدولية (الأمم المتحدة 1980) ثم أقرت مجموعة منقحة من التوصيات بشأن إحصاءات التدفقات الدولية للمهاجرين، وبشأن قياس الأعداد ذات الصلة بدراسة الهجرة الدولية عام 1997 (الأمم المتحدة 1998). وتمثل هذه التوصيات نتاج ما اتفق عليه المجتمع الدولي في مجال إحصاءات الهجرة بشكل عام. ويهدف الإطار العام الذي وضعته الأمم المتحدة إلى توفير وسيلة للإجابة على بعض الأسئلة التى تم تحديدها باعتبارها حاسمة لفهم ديناميكيات الهجرة الدولية وأسبابها ونتائجها. وتشمل الأسئلة فيما يتعلق بأي بلد، ما يلي:

1. ما هو صافي التغير السنوي الكلي – زيادة أو نقصاً – في عدد السكان نتيجة الهجرة الدولية؟
2. كم عدد المهاجرين الدوليين الذين يسمح بدخولهم سنوياً؟ وما هي بلدانهم الأصلية؟
3. في البلدان التي توجد بها أحكام تتعلق بحرية الإقامة لمواطني دول مختارة، كم عدد المهاجرين الذين يمارسون هذا الحق على مدار السنة، وما هي بلدانهم الأصلية ؟
4. كم عدد المواطنين الذين يهاجرون إلى الخارج كل عام، وما هي البلدان التي يقصدونها؟
5. كم عدد المواطنين الذين يعودون من المهاجرين إلى الخارج كل سنة، ومن أي البلدان يعود أولئك المواطنون؟
6. كم عدد العمال المهاجرين الذين يسمح بدخولهم سنوياً، وكم عدد من يغادرون منهم البلد نهائياً كل سنة؟
7. كم عدد الأشخاص الملتمسين للجوء الذين يصلون سنوياً، وكم عدد المهاجرين الدوليين الذين يسمح بدخولهم لأسباب إنسانية (بمن فيهم اللاجئون)؟
8. كم عدد الأشخاص الذين يسمح بدخولهم من أجل لَمْ شَمِلْ الأسر خلال السنة؟
9. كم عدد الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم وصف سياح، ويسمح بدخولهم لفترات تقل عن سنة؟ وكم من بينهم يسمح لهم بالعمل في البلد المستقبل؟
10. ما هو عدد المهاجرين الدوليين في البلد، وكم عدد الناشطين اقتصادياً من بين هؤلاء المهاجرين؟

من المؤكد أن هذه الأسئلة ليست على القدر نفسه من الأهمية بالنسبة لجميع الدول، وبالرغم من ذلك فهي توفر أساساً مفيداً لفهم ديناميكيات الهجرة في كافة البلدان. وبناءً على الأسئلة السابقة اقترح قسم الإحصاء بالأمم المتحدة عدة تبويبات موصى بها لقياس تدفقات المهاجرين الدوليين. ويُلاحظ أنه من خلال النظام الحالي لجمع بيانات الهجرة الدولية في الأردن أنّ الأردن لا تستطيع الإجابة عن العديد من الأسئلة السابقة التي طرحتها الأمم المتحدة في مجال إحصاءات الهجرة الدولية، كما أنها لا تفي كذلك باحتياجات المؤسسات الأردنية بالداخل، والتي تعتمد على هذه البيانات في التخطيط التنموي.

ملحق رقم 7

الدراسة المسحية للهجرة الدولية

للأسر المعيشية في دول البحر المتوسط

(MED – HIMS)

نشأ المشروع في برنامج التعاون الإحصائي الأورومتوسطي (MEDSTATA) للمفوضية الأوربية بدعم مقدم من البنك الدولي والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). سينتج عن هذا المشروع تجميع بيانات مقارنة واسترجاعية وتمثيلية متعددة المستويات حول خصائص وسلوك المهاجرين وتبعات الهجرة الدولية.

يتوقع تنفيذ مسح مقارن حول الهجرة الدولية في الأردن ضمن المشروع (MED-HIMS) على مرحلتين في سبع دول عربية منها الأردن في المرحلة الأولى في عام 2012.

1. **أهداف المشروع :** يهدف هذا المشروع إلى معالجة النقص في بيانات الهجرة الدولية في الأردن من خلال جمع بيانات موثوقة وشاملة عن الهجرة الدولية. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع بما يلي:
   - دراسة الاتجاه الحالي للهجرة الدولية في الأردن، ودراسة الأسباب والمحددات والعوائق والروابط المشتركة بين الهجرة والتنمية.
   - اكتشاف سيناريوهات لتعاون أوثق في مناطق الهجرة والتنمية بين الأردن ودول الاتحاد الأوربي والدول الأخرى.

2. **المنهجية :** صممت منهجية مسح "JOR- HIMS" للتعاون مع مختلف اتجاهات الهجرة الدولية من خلال جمع بيانات ممثلة ومتعددة المواضيع وبأثر رجعي وتكون قابلة للمقارنة حول الهجرة للخارج، والهجرة العائدة، والهجرة القصرية، والنية للهجرة، والهجرة الدائرية، وهجرة الأشخاص ذوي الكفاءات العالية، والهجرة غير المنتظمة، وحول نوع واستعمال تحويلات المهاجرين والسلوكيات والمواقف والتصور والقيم الثقافية فيما يتعلق بالهجرة الدولية، والروابط المشتركة بين الهجرة والتنمية وذلك من خلال جمع معلومات عن الأفراد والأسر والمجتمع المحلي. إن مسح "JOR-HIMS" سيعتمد المنهجية التي طورت من قبل "MED-HIMS"، والذي يحتوي على عدة نماذج للاستمارات، وأدوات وكتيّبات التعليمات، وسوف يتم تعديل وتكييف هذه الأدوات حسب الضرورة لتناسب الظروف المحلية للبلد والبيانات المطلوبة.

3. **مبررات المشروع :** مر الأردن بمتغيرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية كثيرة، وذلك أدى إلى زيادة في أعداد الشباب العاطلين عن العمل وعجز الدولة عن توفير فرص عمل تستوعب هذه الأعداد الكبيرة في ظل ارتفاع معدل البطالة، ولعبت الهجرة دوراً مهماً في التغير السكاني في الأردن في النصف الأخير من القرن الماضي، حيث كانت معظم الهجرات الخارجة هي للبحث عن فرص العمل، وخاصة في الدول العربية المنتجة للنفط ودول جنوب أوروبا في ظل عجز الدولة عن خلق فرص عمل تستوعب العدد المتزايد للشباب الباحثين عن عمل. وفي العقود الأخيرة وصلت تحويلات الأردنيين بالخارج إلى مليارات الدولارات، والتي دعمت عائلات هؤلاء المهاجرين والناتج المحلي للبلد.
وفي ظل عدم توفر بيانات علمية وشاملة عن الهجرة الدولية وعن نوايا الهجرة عند الشباب أصبحت الحاجة ملحة لتوفير مثل هذه البيانات من خلال هذا المسح لردم الفجوة في توفر البيانات الخاصة بالهجرة الدولية من خلال تطبيق برنامج متعدد العناصر يتم من خلاله جمع بيانات فريدة ومميزة وشاملة وقابله للمقارنة حول الهجرة الدولية.

4. **التنفيذ :** سيتم تنظيم وتنفيذ هذا المشروع خلال سنتين، بدأً بشهر كانون الثاني 2012، وسيعتبر هذا المشروع جزءً من الإستراتيجية الوطنية للتطوير الإحصائي، وسيكون الإعداد والتطبيق الكامل لهذا المشروع من قبل دائرة الإحصاءات العامة، ولزيادة جودة النتائج ستقوم وحدة تنفيذ المشاريع في برنامج "MED-HIMS" بتقديم دعم تقني لدائرة الإحصاءات العامة خلال المراحل المختلفة للمشروع.

5. **النتائج والنشر :** سيتم نشر نتائج هذا المسح من خلال طرق نشر مختلفة، سيتم توفيرها للمخططين وصناع السياسة ومدراء المشاريع والباحثين والمستخدمين الآخرين، سيتم من خلال هذا المشروع إعداد وتوفير ملف "الهجرة الوطنية"، وذلك لخلق سيناريوهات خاصة بالهجرة، مدعومة بالأدلة والسياسات والقياسات لمعالجة التحديات وخلق الفرص من خلال الحوار والتعاون بين الأردن كدولة مرسلة للهجرة وبين الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى كدول مستقبلة للهجرة. وسيتم نشر نتائج هذا المسح من خلال الموقع الرسمي لدائرة الإحصاءات العامة.

6. **تكاليف المشروع :** تقدر تكاليف المشروع بـ (825) ألف دولار، تتضمن مبلغ (270) ألف دولار مساهمةً من دائرة الإحصاءات العامة، ومبلغ (555) ألف دولار من المؤسسات الدولية المانحة.

المجلس الأعلى للسكان
The Higher Population Council
شارع المدينة المنورة – شارع فائق حدادين بناية رقم ١٣
هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٥٦٠٧٤١ – فاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٥١٩٢١٠
www.hpc.org.jo
Facebook.com/hpcjo
YouTube.com/hpcpromise
Twitter@HPC_jordan

صندوق الأمم المتحدة للسكان
مكتب الأردن
The United Nations Population Fund
Jordan Office
هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٣٨١٦٧ – فاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٤٨٩٦١
www.unfpa-jordan.org
YouTube.com/unfpajo